





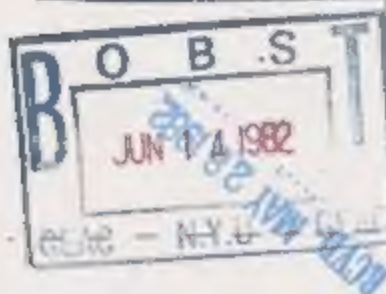
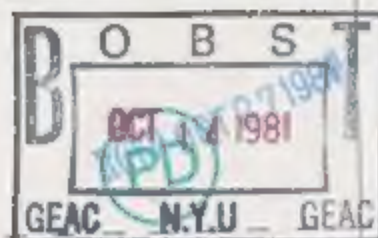
3 1142 00467 9315



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

DATE DUE



73-961337

المقنع

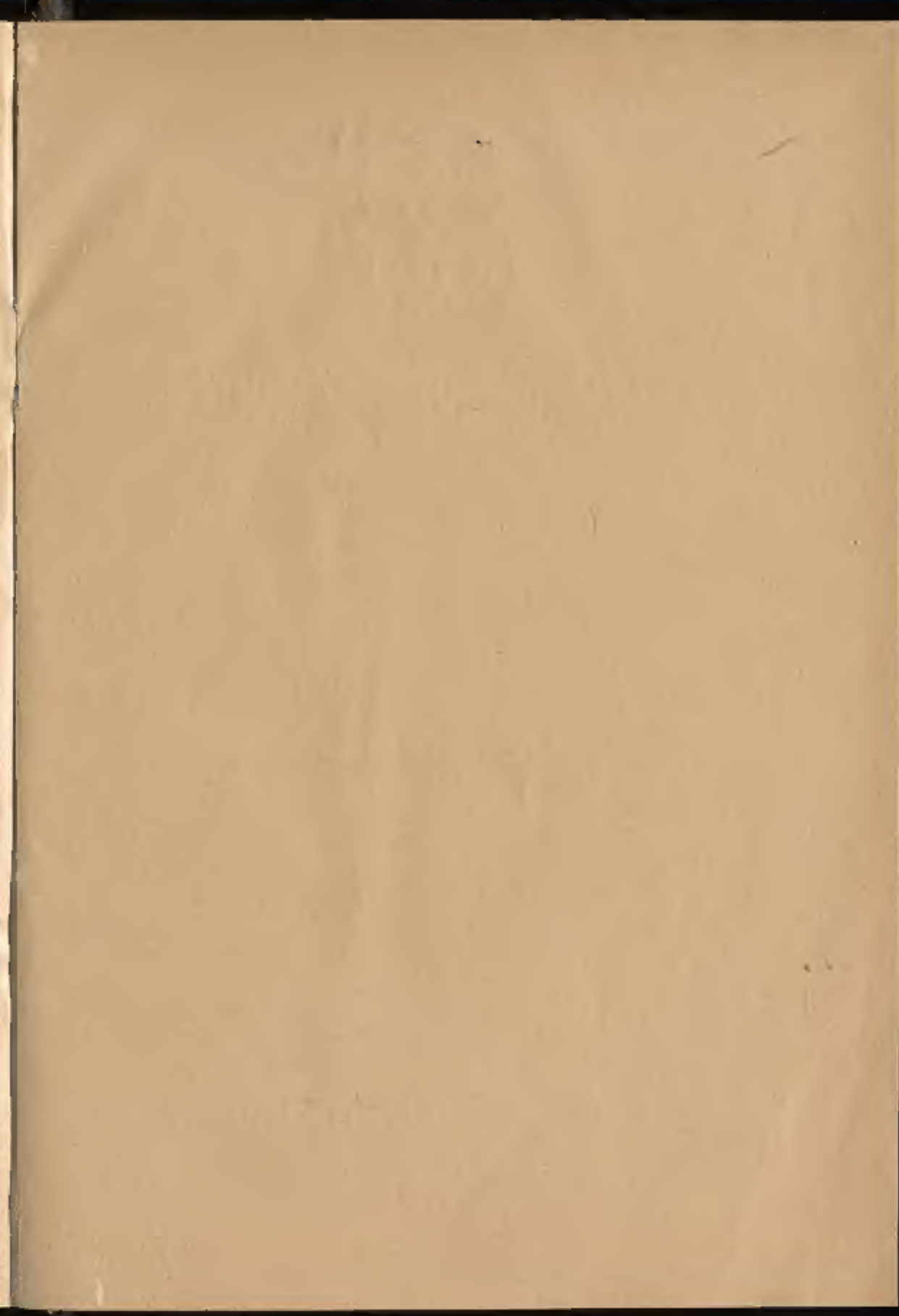
في فقه الإمام الشافعي رحمه الله

تأليف

الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

المطبعة الشافعية - ومكينها

7 شارع الفتح بالروضة لطبع 1436



Ibn Qudāmah, Muwaḥḥaḍ al-Dīn - - - -

/al-Muḥni/

المُقْنَعُ

في فقه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى

تأليف

الإمام توفيق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

المطبعة الشافعية - ومكة

ومن شرحه معاصر للبعلي وهو الشيخ سعد الدين مسعود الحارثي
المتوفى سنة ٧١١

ومعاصرهما أبو المحاسن يوسف بن محمد المقدسي المتوفى سنة ٧١٩ وسمي
شرح (كفاية المستفتي لأدلة المقنع)
وللعلاء المرداوي المقدسي شرح خامس سماه (التفريح المشيع في تحرير
أحكام المقنع)

وقد سبق طبع كتاب (المقنع) بمطبعة المنار سنة ١٣٢٢ وعليه
حاشية لبعض أفاضل الفقهاء ، فجاء مع حاشيته في مجلدين
ثم طبعت مطبعة المنار سنة ١٣٤٦ الشرح الكبير لابن أخي المصنف مع
كتاب المغني فجاءت منهما مجموعة في اثني عشر مجلداً حاكمة بأعظم الأحكام في
الفقه الاسلامي .

ولما كانت مطبعتنا قد أصدرت منذ عهد قريب كتاب (المقنع) مزيلا
بحاشية نفيسة منقولة من خط العلامة الشيخ سليمان ابن الشيخ عبد الله
ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى وهي غير منسوبة لأحد ،
والظاهر أنه هو الذي جمعها ولخصها من الشرح الكبير ومن المبدع ومن
الانصاف ، وفيها قليل من غير ذلك ، فقد اقترح بعض أفاضل الحنابلة أن
تفرد كتاب المقنع بالطبع ليسهل على الطلاب حمله ومراجعته . كما سبق
لنا من قبل طبع مختصره (زاد المستفتي) للشيخ شرف الدين أبي النجا
الحجاوي ، وشرحه (الروض المربع) للشيخ الهوني . والله عز وجل
المستول أن ينفع طلبة العلم بذلك ، وإن يجعلهم ممن يصدق عليهم قول
النبي صلى الله عليه وسلم ، من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين .

ترجمة شيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة

شعبان ٥٤١ هـ — يوم عيد الفطر ٦٢٠

هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مصادم بن نصر بن عبد الله بن حذيفة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن محمد بن سالم بن عبد الله ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

ولد في شعبان سنة ٥٤١ ببلدة مجتمعايل من أعمال نابلس وكلاهما من مضافات بيت المقدس . وكانت هذه البقاع في الربع الأخير من القرن الخامس الهجري يحكمها الأميران ابن أرتق (سكان وإيلغازي) ، والخطبة على منابرهما لبني العباس . فاستضعف العبيديون أصحاب مصر يومئذ هؤلاء الأمراء من بني أرتق وأرسلوا إليها جيشاً بقيادة الأفضل بن بدر الجمالي فاستولى عليها سنة ٤٩١ هـ ، وما كاد يستقر فيها حتى بلغت جيوش الصليبيين فاستولت عليها في أواخر شعبان سنة ٤٩٢ هـ كما استولت قبلها على سواحل فلسطين الشمالية ، وبقى للصريين بعض السواحل الجنوبية ومنها عسقلان .

مسكداً كانت الحال عند ولادة الإمام موفق ، وكان المجاهد العظيم نور الدين محمود يقاتل الأفرنج الصليبيين في الشمال ، فكان الأمل فيه وفي بقايا السواحل الفلسطينية التابعة لمصر أن تغير بهما الحال . لكن اتقياد الظاهر المبيدي صاحب مصر لشهواته القذرة أضاع حتى عسقلان فاستولى الأفرنج عليها سنة ٥٤٨ هـ ، ولعل ذلك كان من أسباب هجرة والده صاحب الترجمة بأسرته إلى دمشق حوالي سنة ٥٥١ هـ (١) ومعه ابنه موفق وأخ له أكبر منه هو الشيخ أبو عمر (٥٢٨ هـ — ٦٠٧ هـ) وابن عاتهما الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد الجماعيل المقدسي (٥٤١ هـ — ٦٠٠ هـ) مؤلف كتاب (الكامل في تراجم الرجال) أي رجال الحديث . فنزلوا في دمشق بمسجد أبي صالح ظاهر الباب الشرقي ، وكان موفق يومئذ في العاشرة من عمره . ثم انتقلت الأسرة بعد سنتين من مسجد أبي صالح إلى جبل قاسيون في صالحة دمشق . وفي خلال هذه المدة كان موفق يحفظ القرآن ويتلقى

(١) الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٥٦٩ — ٦٢٣ هـ) كتاب في (سبب هجرة المقدسة إلى دمشق) لم نعلم عليه

مبادئ العلوم على أيه (وهو من أهل العلم والصلاح . وكان قبل ذلك خطيب
جامعيل وعلمها وزايتها) وأخذ عن أبي المكارم بن هلال وأبي المصالي بن
صابر وغيرهم ، وحفظ مختصر الحرق في الفقه . وما زال يتقدم في العلم وتهذيب
النفس حتى بلغ العشرين فقام بين سنتي ٥٦٠ و ٥٦١ برحلة إلى بغداد يصحبه ابن
خاله الشيخ عبد الغني (وكان في سن واحدة) فأقام الموفق في بداية أمره مدة
يسيرة عند الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد وكان الشيخ في التسعين من عمره
فقرأ عليه مختصر الحرق قراءة فهم وتدقيق لأنه كان يحفظ هذا المختصر وهو في
دمشق ، ثم ما لبث الشيخ عبد القادر أن توفي في ثامن ربيع الآخر سنة ٥٦١
فانصرف الموفق إلى الشيخ أبي الفتح بن المني فقرأ عليه المذهب والخلاف
والأصول ، ولبث في بغداد أربع سنين سمع فيها من هبة الله الدقاق وابن البطر
وسعد الله الدجوجي ، ثم رجع إلى دمشق فأقام في أهله مدة ، وعاد إلى بغداد
سنة ٥٦٧ فأمضى فيها سنة أخرى سمع فيها درس الشيخ أبي الفتح بن المني ، ورجع
إلى دمشق ثم قام منها لاداء فريضة الحج سنة ٥٧٤ . ولما عاد بدأ بتصنيف شرحه
الكبير (المغني) على مختصر الحرق ذلك الشرح الحافل الذي جاءت منه دائرة
معارف في الفقه الإسلامي تنتفع الأجيال من دقاتها إلى يوم القيامة .

وفي خلال تأليفه هذا الكتاب العظيم وغيره من مصنفاته التي سنذكر أهمها
كان طلبية الصلح يتلقون عليه الدروس من بكرة إلى ارتفاع النهار ، ثم يقرأون
عليه بعد الظهور إلى صلاة العصر ومن بعد صلاة العصر إلى المغرب إما من الحديث
أو من تصانيفه . وقد نفقه عليه من هؤلاء خلق كثير منهم ابن أخيه قاضي القضاة
شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر وطبقته . وكان مجلسه عامراً بالفقهاء والمحدثين
وأهل الخير . وكان مع كل هذا ومع مواصلة التأليف يقرأ في كل يوم وليلة
سبع القرآن . وكان من عادته بعد أن يؤم الناس بالفرائض في المسجد ألا يصلي
ركعتي السنة غالباً إلا في بيته اتباعاً لسنة . وكلما كان الزمن يتقدم به كان يرداد
من الله علماً وفلاً وصلاً وحياً ومكارم أخلاق وهدى في الدنيا وصفاً لها .
حتى صار يعد من كبار أئمة المسلمين في العبادة والتقوى والفقه والحديث وأصول
الدين وعلوم العربية والفرائض والحساب والمواقيت . قال فيه شيخ الإسلام ابن
تيمية : ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق . . . وهي شهادة من
حامل أمانات الإسلام وحافظ حقائقه ترجع على جميع مفاخر الدنيا .

ووجهه الصبي المفسى هذا . كان الموفق مام لقمة ، بصر منقرو الوجه
رغم العيب كأن الود يخرج من وجهه لحسه . وأسم الجسم طويل القبة قائم
الأنف مقرون الحاجبين لطيف البدن نحيف الجسم .

ووصف ابن النجار (في دية علي تاريخ بغداد) أخلاق الموفق ومواهبه
فقال كان ثق حجة مثلاً ع ، عقل كامل العقل شديد بقت دائم لسكون
حسن لسمت ربه ورأى عده على هارون السلف

وقال أبو بكر محمد بن معاذ بن عيسى البغدادي ما عرف حدا في زمان
أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق

وقال ابن الصلاح : ما رأيت مثله في

هذا سجد ابن الجوزي . من رأى الموفق فكأن رأى بعض الصفاة .
وكان البارح من وجهه

وكان لا يملك أحداً الا وهو يدير حتى قال بعض الناس هذا انتسح
بعض حقه بسمه

ولما حشد صلاح الدين يوسف بن بوش الحوش الإسلام في سنة ٥٨٣ هـ جمع
أصحابه ونفق الأرض فغلبه منهم كان الإمام الموفق وأخوه الشيخ أبو عمر
من أصحابه بن تحت هذه الأربعة بالقطر . وكان الشيخ أبو عمر في الخامسة وخمسين
والتسعين لموسى في الثانية والأربعين من العمر وكانت له سلامته من حبه
بعضهم به مع المحدثين في سبيل الله . وكان كلامهم موصح للخرم وأمره من
الملك العادل ابن السلطان صلاح الدين ثم كان لموسى من بين الأكثر منه عند
أهل العلم من ذلك عادل . وكان الشيخ أبو عمر يؤم جامع القطر ويخطب
أجمعه في باب ما في سنة ٦٠٧ هـ بم يدب الإمام الموفق

ومما لغات الموفق جليلة . و سائده لا يحصى ما تعدد و هم مؤلفاته .

الموسم في حققة المحدثين . اقتصر جميع على القول المعتمد في الحديث .
و صدر كل باب منها بحديث صحيح . ثم أورد من حديث ما بين يديه العارف
وحده مرفوعاً عن ذلك الحديث . ومما فيه هذا الحق ودفعه بولي سر حه نسخ
الإسلام ابن تيمية . وهي مطبوعة .

المصنف في اللغة (نسوسه) أضاف في كتابه من مسائله رأيين لندرب

الكتاب على ترجيح ازواج ايات . فهو في فيه الميزان . وهذا صحيح المصنف
مطبعة السار سنة ١٣٢٢ في مجلدين . ولا حصة في تحرير . لمذهب حنفية . شيخ
شرف الدين أبو النجا كنية (زاد المستقنع) يدعى منه حقه الشيخ منصور بن
مكتابه (الروض المربع) في ج ١ . ورد المسفع . حقه الزواجر . ج ١
صفا في مطبعة غير مره

لكافي في الفقه (وهو توسع من المصنف في ج ١) . ذكر فيه من الألف
ما يؤمن لطلبه للعمل بالدين

المعنى (شرح مختصر آخرى) في عشرة أجزاء . ذكر فيه المذهب والأحكام
لو تأمله المشتغل بالفقه . وكان فيه أهله بالاحتياط . بعد كيف يمكن حقه . كان
المرن عبد السلام . ما رأيت في كتب الإسلام في العلم من المعنى والحق لا من
حرم وكتاب المعنى لا من فاعله في جهته . وخصص ما فيها . وما . نعم نفس
بالإقتناء . حتى صار عديدي نسخة من المعنى

مختصر الهداية . وهي في الأختصاص . مذكور في

روضة الساطر في أصول الفقه . وقد طبعها سنة ١٣٢٢ مع شرحه في شرح
عبد القادر بن ران في مجلدين

مختصر علي الحديث للحلال في مجلد صحن

مختصر في عرب الحديث

فقه الأريب في العريب

الترهان في مسألة القرآن

مسألة العترة . حرره

كتاب التواضع (في الحديث) . حرره

كتاب القدر . حرره

مصائل الصحابة (لعله . مباح القاصدين في مسائل الخلف . حرره)

جواب مسألة ورع من صرح في القرآن .

كتاب المتحدين في الله . حرره

ذم الموسمين (طبع في مجموع الرسائل الخيرية) .

مقدمة في لفرانص

مسائل احج

سأله بل بحر بن بيميه في بحيد أهل سدع في سدع .

كذب ارفه وسكك . ج . ان

كذب حقه علق

ومسائل عاشورا

خبري نسق في نسب أهل لحدانم .

ر . ان (طعت في مجموعة ابر او ام . ثم سكر ضمعا)

دعه الانعقاد خاسي ان سئل لمسا . (طعت مررا)

البيبي في سب القريسين ، محتوي بدار نكتت المصرفة

الاستبصار في سب الانصار ، مخصوص بدار انكبت المصرفة

مجموعة شيوخ

مسححه شيوخه

مسححه اخرى احرأ . كثيرة جرحها

والإمام الموقر ثم لا يدري من جمع في ديوان أم لا . ومه

لا يحسن سب من

ويكون حاجي . مه

واتركه واقصد رها

سئل بل رحمه الله وواسع فضله يوم السبت يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠ واصل

سب من العذوحن من سب فاسيون في صاحبة مشق فدفن فوق جامع الخنابلة

سئل عت المعارة لمعرومه بمقارنه التوبة رحمه الله وجعل حياته الاخرة مع

الصلحين الخالدين في العيم اعظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله اعמוד على كل حال الدائم الباقي بلا زوال *
الموحد خلقه على غير مثال العالم بعدد القطر وأمواج
البحر وذرات الرمال * لا يعرف عنه مثقال ذرة في الارض
ولا في السماء ولا تحت أطباق الجبال * (عالم الغيب
والشهادة الكبير المتعال) * وصلى الله على سيدنا محمد
المصطفى وآله خير آل * صلاة دائمة بالعدو والآصال *

أما بعد فهذا كتاب في الفقه على مذهب الامام أبي
عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه ،
احتشدت في جمعه وترتيبه ، وإيجازه وتقريبه ، وسطا بين
القصير والطويل ، وجامعا لأكثر الاحكام العربية عن
الدليل والتعليل . ليكثر علمه ، ويقل حجمه ، ويسهل
حفظه وفهمه ، ويكون (مقبعا) لحاظيه ، نافعا للناظر فيه .
والله المسئول أن يبلغنا أمنا ، ويصالح قولنا وعملا ، ويحفل
سعيينا مقربا إليه ، ونافعا برحمته لديه

كتاب الطهارة

باب المياه

وهي ثلاثة أقسام : ماء ظهري وهو الباقي على أصل خلقه ، وما
غيره بمكث ، أو بظاهر لا يمكن صوبه عنه كالمطبخ وورق شجر ، أو لا
يحاطه كالأعود والكافور والدهن ، أو ما أصله الماء كالمالح البحري ، أو
متره مع ربح منه إلى جاسه ، أو يحس بالشمس أو بظھر ، فهذا كله ظاهر
مطهر برفع الأحداث ورسن لأعاس غير مك ودا الاستعمال ورسن
نجاسة فهل يذكر استعماله ؟ عن رواين

فصل

(القسم الثاني) ماء ظاهر غير مطهر ، وهو ما حاطه بظاهر غير اسمه ،
أو عت على أحرانه أو صبح فيه فغيره ، فإن غير أحد أو صافه لونه
أو صغره أو يحسه ، أو سمع في مع حدث أو ظهري مشروعه
كالتحدث وعسل الحنظل ، أو عس فيه منه قائم من يوه انفس قبل غسلها
ثلاثة فهل يسلب ظهوره ؟ على رواين ، إن أرباب به النجاسة بفصل
مغير أو فس ، و بها فهو عس ، وإن انفصل غير متغير بعد زوالها فهو
ظاهر في أصح لو حين ، وهل يكون ظهوره ؟ على رواين ، وإن حث
بالظاهرة منه امرأة فهو ظهري ، ولا يجوز للرجل الظهارة به في ظاهر
المذهب

فصل

(القسم الثالث) ماء عس ، وهو ما تغير بحالطة النجاسة فإن لم
تغير وهو يسير فليس نجس ، على رواين ، وإن كان كثيرا فهو ظاهر ،
إلا أن يكون لحياسة بولا أو عذرة مائه فمسه ، وإبان إحداهما
لا يحس ، ولا حري يحس ، إلا أن يكون مما لا يمكن نزحه لكثرة فلا

سجس . وإذا نضم إلى الماء سجس ماء صهر كثير طوره إن من
فيه كثير . وإن كان الماء "سجس" كثيرا فالسجس يسهل أو يترج في
عده كثير صهر . وإن كان الماء "سجس" . ويعبر الماء في "السجس"
بطهر ويخرج إن يطهر . والكثير مانع قلنس . واليسر مائو بها . وهم
حسمائه من بالعرفي . وعده أجهانه . وهذا ذلك في "أب حسي" . عن
وحيين . وإذا شئت في حاسبه ماء . أم كل بحساشك في طبه في عن
القبين . وإذا أشبه الماء الطاهر "السجس" . سحر فهم على صحیح من
الذهب . وسمم . وهذا شيء صهر . أو هما أو حطهما . عن "روين" . وإن
أشبه طاهر بطهر . نوص من كل واحد مهيب وصلي صلاة واحد .
وإذا أشبهت أشاب الطاهر . أحجه صلي في كل نوب صلاة .
السجس وراد صلاة

باب الآنية

كل ماء ظاهر . وساح احده . واستعمله . وهو كل نفس لا حوره
وحوره إلا آتية بهدب والقصه . انصب بها فيه حرم خادها
واستعملها على الرجال والنساء . فإن نوصا مهيا . ليس يصح صبره . عن
وحيين . إلا أن تكون القصة يسيرة من قصه كشعب القبح ونحوه .
نأس بها إذا لم يشربها الاستعمال . وسب سكر . وأواسهم طاهر .
مباحة الاستعمال عالم تعلق حاسبها . وعده إمامي غوايه كالسروين
ونحوه لا يصلي فيه . وإن من لا يحل دسجهم لا يستعمل ما استعمله
من آئينهم إلا بعد غسله . ولا يؤكل من صغابهم . لا إلهاء به . وعده
ولا يطهر حديد لمسة السراج . وهذا جور استعماله في ثياب
بعد سبع . عن "واتس" . (٤٤) يطهر منها جلد ما كان صاهدا في حل
الحياة . ولا يطهر جلد غير المأكول بالذكاة . من لمسه وإفدها عسة
في ظاهر المذهب . وعظمها وقرنها وظفرها بحس . وصوفها وشعرها
وريشها طاهر

ولا يقبض فيه . فان استاك باصبعه أو عرقه فهل تصبب أنسة ؟ على وجهين . ويتاك عرسا ويدهن عتاً وكسحاً وتراً . ويجب الختان ما لم يحمله على نفسه . ونكره القرع . ونياماً في سواكه وظهوره . واسعاله ودخوله المسجد . ومن الوضوء عشر أسواق والسجدة وعنه أنها واحدة مع الذكر . وعين الكفيع . لا أن يكون قائماً من يوم للسر في وجوهه . وإيمان . ولدأة بالمصصة والاستشاق والمداخلة فيهما إلا أن يكون صائماً وبحس السجدة وتخبين الأصابع والتسام . وأحد ماء جديد للأذنين والغلة الثانية والثالثة

باب فروع الوضوء وصفته

وفروعه ستة . غسل الوجه والضم والآنف منه وغسل اليدين ومسح الرأس . وغسل الحصى وترتبه على ما ذكر الله تعالى والمواالة على إحدى الروايتين . وهي أن لا يؤخر عن عضو حتى يشف الذي قبله . ولست شرط الطهارة أحدث كلها . وهي أن يقصد رفع حدث أو الطهارة لم لا يساح إلا بها . فان رأى ما يس له طهارة أو التجديد فهل يرفع حدثه ؟ على روايتين . وإن بوى غسل مسوا . فهل يرفع عن لواحد . على وجهين . إن احتجعت أحداث توجب الوضوء أو الغسل فبوى لطهارته . أحدها . فهل يرفع ساقرها ؟ على وجهين . ويجب تقديمه على أول أحداث نظارة . ومسح قدمها على موطئها . وأصحاب ذكرها في خمسة . وإن مسح حكاماً أحدها

فصل

وصفة الوضوء . أن سوي ثم يسم . غسل يديه ثلاثاً ثم بمصمص . ويستنشق ثلاثاً من عرفه وإن شاء من ثلاث . ومن شاء من ست . وهم واحد في لطهارته . (وعنه) أن الاستشاق وحده واجب فيهما . (وعنه) أنهما واجبان في الكرى . (وعنه) أنهما واجبان في الكرى . ثم غسل وجهه ثلاثاً من مذهب شع . إلى ما بعد من اللحية والمذق حولاً مع

ما أسرس من اللحة ومن الأدن إلى الأدن عرسا . فان كان فيه شعر
حصف يصف الشرة ووجب غسلها معه ، وإن كان يسترها أجزاء غسل
طهاره . وسحب غسله ثم يقبل يديه إلى المرفقين ثلاثا ويدخل
المرفقين في العسل ثم مسح أسفه فبدأ يديه من مقدم أسفه ثم
يمرهما إلى قفاه ثم ردهما في مقدمه . ونحو مسح جمعه مع الأدين
(وعنه) عرسه مسح أكبته ولا يستحب تكراره . (وعنه) يستحب
ثم غسل رجليه ثلاثا إلى الكعبين . ويدخلهما في العسل . ويغسل أصابعه
فان كان أظفر غسل ما بين منحن المرفص فان لم يبق شيء سقط ثم
رفع يده إلى السماء فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . وتناح معونه وتغف أعطائه . ولا
يستحب

باب مسح الخفين

يجوز المسح على الخفين في جميع موقفيين والجوارين وانعمته
والخماثر وفي المسح على سلاسل وحرر ماء المداخلة تحت حواف
وايمان . ومن شرطه أن يمر اجمع بعد كل الطهارة . لا الحدة على
جدي أو اثنين . ومن المفسر وما ولية والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن
لا الحدة . والمسح عليها إلى حجب . وانتهاء امدته من الحدث بعد اللبس
وإعنه . من المسح بعد . ومن مسح مسافرا ثم أقام أم مسح مقيم . وان
مسح مقيما مسافرا أو مكث في مكانه أم مسح مقيما . (وعنه) ثم
مسح مسافر . ومن أحدث ثم مسافر قبل المسح أم مسح مسافر . ولا
يجوز المسح إلا على ما بين منحن المرفص ويشتبه . فان كان
فيه حتى يبرز منه بعض القدم . أم كان واسعا يرى منه الكعب . أو
الخوارق حشفه . يصف القدم أم يسقط منه اذا مشى أو شد عذافه ثم مسح
المسح عليه . ومن لم يمسح حفاقه يحدث حتى ليس عليه آخر حار المسح
عنه ويمسح أعني الخلف دون أسفله وعقبه فيصع يده على

لا يصح ثم يمسح الى ساوئه ، و يجوز المسح على العمامة المحنكة اذا كانت
ساوئه جميع الرأس إلا ما حرم الله من غير ~~مستحب~~ ولا يجوز على غير
المحنكة إلا أن تصكون ذب ذواته فحوا في أحد الوجهين ويجزى
مسح أكثرهما وقيل لا يجوز إلا مسح جميعه ، و مسح على جميع الخيثر
و تحويره أحداه ، و متى صير قسم للمسح أو أنه أن يقص من
استاف صفة ، و (عنه) يجوز مسح رأسه على قسميه لا ما حرم
حال في الظاهر ~~المكبر~~ لا الجرد

باب نواقض الوضوء

وهي خمسة اخراج من السجدة قبل أن تكبر ، أو
معدد اثنين خروج من سائر السجرات فان كان عشاء أو نولا
بعض فلهما وان كان عشاء بعض لا كذا ، وهو ما حرم
في السجدة وحكي عنه أن من رخصت في السجدة إلا يوم
الجمعة أو قائم ، و عنه ان وما الاكبر و كذا بعض
الاربع ومن يذكر سبعة أو سطر كقوله أو لا يقص منه
أي من سطر السجدة و جهنم ، و من لم يمسح على كل ركعة
سجدة وضوءه ان من سجدة يقص رأسه من السجدة و كذا شهيد
وفي من السجدة من المراد و جهنم ، و عنه لا يقص من السجدة
(الحامس) أن تقص منه و بشره أن تقص منه و لا يقص منه
يقص منه حل حل ، و لا يقص من السجدة و من السجدة و في
عص وضوء الملبوس و اثنتان (السادس) غسل الميت (السابع) أكل
حمة أخرى ، يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم توضأوا من لحوم الإبل
و لا توضأوا من لحوم البقر ، قال ثمة من البقرة و من البقرة و من البقرة
كدها أو صحت فبني و جهنم (الثامن) إمدد عن الإسلام و من تبص
الظاهرة و شئت في الحديث أو يقص حديث و شك في طهارة بي على
اليقين ، قال يقصهما و شئت في السابق مهما نظر في حاله فلهما فان كان

فصل

والمستخدمة بعض فرجها وبعضه ونحوه وقت كل صلاة وتضي
عاشق من صدمت وكذا في سبب اسبابه والى ذلك والخرج
الى لافاً به والاعاى بدات به من سبب المستخدمة في الفرج من
به خوف العنت في غير ذلك

فصل

وأكثر من ذلك يقول بوم لا أحد لا يهني وف أن الظاهر هي
حدهم بعض وتصلى وسحب أن لا يهني حتى لا يهني وإذا
اعطى زهني من هذا لا يهني ثم عرفه بوم بوم وعنه انه مكوكه
تقوم بوم وتصلى وتصلى تصوم المدهم وال وبت بوم فون لفا
من الامم واحدهه وعنه بوم لا احد لا يهني

كتاب الصلاة

[illegible]

باب الأذان والاقامة

هو مشروع للصوات أحسن نون غيرها من جاز نساء وهم
فرض على المكنته أن يسمع أهل بيته عن تركها فأنبه الإمام ولا يجوز
أحد الأجرة عندهما في طهر أو نيتين ، فإن لم يوجد مطوع بهما رفق
الإمام من بيت من يقوم بهما ، ومعنى أن يكون المؤذن صبيتا أم
عالميا لأوقات من نباح فيه عسل فيه فصلهما في ذلك ، ثم أفصلهما في
سنة وعقبة ، ثم من عبارة الأذان والاقامة أقرح بينهما ، والأذان
خمسة عشرة كلمة لا يرجع فيه ، والاقامة خمس عشرة كلمة ، وإن جمع في
الأذان أي الإقامة فلا بأس ، ويقول في الأذان صحيح ، الصلاة حسنة
من اليوم ، ويستحب أن يردد في الأذان وعند في الإقامة ويؤذن
فأنه مطهر ، أي موضع عال مستقر نفسه ، وادع أجمعته التفتت يسار
وشمالا وهما يسار ، وجعل يصعد في أدبه ، ولأهل معاير يقيم في موضع
أدبه لأن شئ نفسه ، لا يصح إلا أن يلام ، مولد في نكته أو فرق
به سكوت مومن أو كثر أو محرم ، بعدة ، ولا يجوز إلا بعد
حول أو قبل ، إلا أن يجد فيه ، وإن لم يجد نصف أس ، ويستحب أن
يجلس بعد الأذان أمام حصة حصته ، ثم يقرأ ومن جمع بين الصلوتين أو
قضى فرائض أدن وقام لأولى أو لم يكن صلاة بعده ، وهل جرى
في صلوات على النبي ، وإن كان عند ذلك قدس والمحدث ، على
، حتى ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كي تقول لا في أجمعته فإنه يقول
، لا حول ولا قوة إلا بالله على العنبر ، يقول بعد فريضة ، اللهم رب هذه
البلاد الإسلامية والصلاة والسلامة أت محمدًا وآل محمد وعيسى وعيسى ولسرحه أفعلة
، بعثه بقدرة الحمد الذي بعثه بذلك لا تحف المنعده .

باب شروط الصلاة

وهي ما يجب على قائلها وهي ست (أولها) - حول الوقت (وثانيها)

بقه عن ثقه أو سند لائ محارب المسمى زمره اهل ه وروى واحد بخاري
لا يعلم من هي اسمته أو لاء ستعت به وروى اشهدت عليه في السفر احدى
في طلبها باللائن وانما لمطرب إذ جعه ه ام طبره لان مستقبل للقبه
ولشمس والقمير ومما هي ه ما يقين بها كها يصنع من المشرق ويعت
في المغرب عن من حصي وارباع الخوب تبت مسبقه لمطرب كعب
امصني يسرى ه ه وى حبه وانما لمطرب ه ه وى مهب الخوب والنبور
ه ه مسبقه نظ وحه امصني الاكل وصب مصادف ه ه وى مهب ه ه
حطب احدى ه ه وى ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
في نفسه واداصني لمطرب في حصر ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
أخطأ أعاد وى أصاب ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
أخطأ أخطأ ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه

باب ليه

وهو سرحد سلاسل بصلاد على ما ذكر وكتب ان سرحد بصلاد
بصلاد ان لاي ميب و لا احواله ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
لها ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
الاحام ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
حكمه ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
وقه ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
اصلاه ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
شرحد ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
لا احواله ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه
لهرص وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه وى مصادف ه ه

الائمة اذ حضر حار وان كان في غير ذلك في احدى ايه شانه وان عر
 الامه لا يحل ان ياتي بها في سنة حبس في طه ما ذهب من
 سنة ثمان سعة في سنة واحدة في قصص ما في سنة ثمان
 وحسن وان كان في غير ذلك في سنة واحدة في طه ما ذهب من
 في حصر في اثناء الصلاة وحسن ما في سنة ثمان سعة في طه
 ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه

اب صفة صلاة

السنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 الامه الاصل في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 بعد في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 بعد في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 الاصل في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 موسم في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 ولا في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 الاصل في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 او فطرها ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 وفي سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 لو كان في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 فان في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 ولا في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه
 بحسن الاصل في سنة ثمان سعة في طه ما ذهب من سنة ثمان سعة في طه

کافه . و از سی اربع حدیث از اربع روایات و در کافیه شش حدیث
فصحت رکعت له و از ثلث . و غیره فصل صلاه . و در بی اشهد الاول
و فصل لزمه احوط ما در نصب شد . و در ستمه قتل ما در جمع . و از رجوع
حدیث . و از شریک فی قاعده رجوع به رجوع . و غیره "سجود" بکتاب کافه

قصہ

[illegible]

149

[illegible]

باب صلاة التطوع

وهي نفس الخوخ من كدها صناد لكسوف والاسمعة ثم
راونيه او من حب. ووقت من صناد صناد و صوخ عجب واقبه

ثم . ووقتها اذا غاب الشمس . . هو بصر الطلوع كقوله : على رؤس

فصل

وتحذرون استواءه صلاة . وهو سنة نفية . . والمسمع . . سامع .
وتعتبر أن يكون القارئ قد صلى ركعة واحدة
وهو أربع عشرة سجدة
وعند وسيل ولا بد
تقاضي لا يرفعهم
وعن قديمهم
والدفع الثقل

فصل

في أوقات
وعند العصر حتى غاب الشمس
وعند الغروب حتى غاب الشمس
فصل
ثالث
على
الأمارة
الرائدة

باب صلاة الجماعة

وهي واحدة للصلاة
في أصح الروايات
والأفضل
ما كان أكثر جماعة

[illegible]

باب ركة هجرة لاعام

[illegible]

الى الاحرف وقال القاضي لا يصح ولا يضم جنس الى آخر في تكميل النصاب
وعنه ان اخواتهم ينصبون في بعض وعنه تضم الخطة الى الشيعر والقطبيات
عقبها اي عس الشيعر ان كان ينصب بوجهه وقت وجوب ركعة ركب
في ركعة القدر احدى عشرين ولا في حصة من اصحاب كالطراء من
من يطوف ويحيط في ركعة ركعة في احدى

فصل

في بيان ما في بعض النسخ من ان يجمع بين
النصب والرفع في ركعة في الواضحة في ركعة في ركعة
ويجوز فيه احدى ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
ايه اكد في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
وحيث في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
وبه في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
الا حقيق في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
حيث في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
حيث في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
او كان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
بعد ذلك في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
كان في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
يصح في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
واذا في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
بعد ذلك في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
ذلك اخذ من الوسط في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة

عرضا مضاف من الألفين أو من العروصين على حوله. وإن اشتد اهتصاص
من السائمة من على حوله. وإن ملك قصدا من السائمة سجد ففعله ركعة
التحاة دون السوء. وإن سلع قيمها صلب التحاة ففعله كافة السوء.
وإن اشتد أفسد أو خلا بفساد وثبتت التحاة وعت لأصل ففعله
وهما عشر. وإن كان الأصل للتحاة دون السوء تركي جميع كاه غصه
ولا عسر غصه. وإن سلع وجوب غصه حاشى التحاة ففعله. وإن كان
كل واحد من الشئ يكن لصاحبه في إخراج ركاته فأحرجاها معا صبر كل
وحد صلب لصاحبه. وإن أحذر أحد من قبل الآخر ضمن الثاني نصيب
الذي عذر أحد. وإن سلع أن نصيب غصه السوء.

باب ركاة المفطر

وهي واحدة على كل من سجد منه مائة نفسه أو أقل عدده من فوزه
بوقت غصه ومأمور به صلب. وإن كان مكاتب. وإن فصل بعض صلب
وإن سجد واحدة على رؤوس. وإن سجد من حذو من الحسنة قال.
خدمه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه.
لأنه. لأن وقت ركوعه على. إن كان الميراث. وإن سجد على إخراج عن أحسن
ولا عسر. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه.
أو حشاش. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه.
وعنه عن كل واحد صلب. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه.
المأد عن فطره. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه.
لا يجب. وإن كان به عسر. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه.
وإن عجز حياته عند ذلك أخرج لما نصي. ولا روم. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه.
أو اختلاف رومه. وإن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه.
بحرته. إن سجد على نفسه. وإن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه.
به. وإن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه.
أو روجه. وإن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه. إن سجد على نفسه.

وَأَنَّ حَبْلَ اللَّهِ شَدِيدٌ وَالْعَذَابُ أَلِيمٌ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْوَحْيِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْوَحْيِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ

فصل

وَأَنَّ حَبْلَ اللَّهِ شَدِيدٌ وَالْعَذَابُ أَلِيمٌ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْوَحْيِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْوَحْيِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ

باب ذكر أهل الزكاة

وَأَنَّ حَبْلَ اللَّهِ شَدِيدٌ وَالْعَذَابُ أَلِيمٌ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْوَحْيِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ
 وَتِلْكَ آيَاتُ الْوَحْيِ الَّتِي نُنَزِّلُهَا عَلَيْكَ

[illegible]

لا يمس ذلك ما ينفقه من عام أو سافر في معصية يدفع به عن تابعتي
وغيره. وتسحب صدقته في الأصناف كلها. وإن اقتصر على سال واحد
أو أكثر لا ينفقه إلا ما ينفقه من كل صنف إلا ما ينفقه منه بعد أن يكون
واحد. وتسحب صدقته في أي شيء كان لا ينفقه مؤسسه. ويفرقه بينهم عن
غيره. وحده. وسد. تسد. وقع. كونه في مكانه. إلى غيره.

فصل

والأحوال. وهو في كل ما لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.

فصل

والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.
والأحوال. لا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه. ولا ينفقه ولا ينفقه.

كتاب الصيام

جب صوم شهر رمضان رؤية الهلال. وإن لم ير مع الصبح أو بعده
ثلاثة شعبان ثلاثين يوماً. صامه. وإن كان دون مائة عيم أو قبله
اثلاثين وجب صامه فيه. فقال في ظاهر لذهب وعنه لا يجب وعنه

وهو لا ينجب إلا في أربع قصص وفيما دون ذلك في كل واحد من
 عدم. وعنه قصصه. وعنه شعر. ونحوه. أسه. بده. والهدية عليه
 أن كل مكرها. وأما. وأسسه على أحسن. ووزن خلق محمد رأس حلال
 ولا يهتبه عليه. وقطع شعره. بده كحبه. وشعر الرأس وأحسن واحد.
 وعنه. كل واحد حكمه. وأما. خرج في شعره شعره. أو رول
 وعنه. بده. بده. أو أسكه. طم. بده. أو وقع حله. بده.
 (وهو. بده)

فصل

ثبت بده. أس. في حله. بده. أو حرق. أو فرطاس. بده.
 أس. بده. أو بده. بده. أو بده. بده. أو بده. بده. أو بده. بده.
 بده. بده. أو بده. بده. أو بده. بده. أو بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.

فصل

بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.

فصل

بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.
 بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده. بده.

فصل

انصت شئ اعلى من ربك وهو ثلاثة انواع . فاحدها انه انصت
و تقرا ، فيحب احدى من بعد قصيد ثلاثة ايام في الخرج . ولا يقبل ان
يكون احدها يوم عرفة وسبعة ايام في الحج . فان صامها من ذلك
احداه . فان لم يصوم يوم واحد صام ايام من غيره لا يصومها . ويصوم
بذلك عشرة ايام وعنه . وعنه ان يصوم عددا من غيره لا يقصود
من ذلك غير عدده . فان لم يصم ان احدها من الصوم من
غيره لا يقصود . فان احدها من غير عدده . فلهذا لم يصم
من غيره . وعنه انه لا يصوم مع الصوم من غيره . ولا يحب من يصوم
انصت . ومن يحب عليه انصت . فلهذا لم يصم من غيره .
الانصت له ان لا يصوم . ومن يحب . فلهذا لم يصم من غيره .
من انصت . فلهذا لم يصم من غيره . فان صام عشرة ايام
ثم حل . فلهذا لم يصم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
ثلاثة في الحج . فلهذا لم يصم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
وفان عدل ان يصوم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
بدا اخرج بقسمها صوم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
انه يحب في هذه السنة . فلهذا لم يصم من غيره .
كان في الحج . فلهذا لم يصم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
مطاعته . فان كانت مكة فلا يصوم فيها . وفان لم يصم
الزواج بها

فصل

انصت ثلثات . فلهذا لم يصم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
في غير الحج . فلهذا لم يصم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .
لخرج . فلهذا لم يصم من غيره . فلهذا لم يصم من غيره .

وما حب أمي أشد محبي نفسيه يادى . ومنى أن
 فعله سنة . وان
 فعنه دم
 وان فكر

فصل

ومن كره
 من التكفير عن الأول فكم
 كفاره
 ومن عطفوا من أحسن فعله
 وان حب أو
 في الصيد لا كفاره
 أو عطفى أسه
 إجماعه ثم
 استامة ذلك في
 نقص حقه
 مطلقا
 ووجهه سنة

فصل

وكان
 سنة
 ودم
 دم

باب جزاء الصيد

وهو ضربان : (أحدهما) مثل من النعم فجب فيه مثله

أحمد محمدت به سجده حسن الله بخدمه بخدمه فو الله به الله
 في حمار الوحش وقرنه في ليل وشتي واولي بقدره وفي اربع كس
 وفي الثعلب واثقب عذ وفي وواصب حبي وفي في ربح حبه ودا
 ألبه أشه وفي الأرب عذ وفي احمه وحم كل مدع به الله
 وقال لكس في كل ميوه حمه في ربح شاي ماء نفق به الله
 الله بخدمه جمع فيه في قول عذ من أهل حبه وفي أن يكون لفس
 حرمه ورجع في كاه حمه من الكيه به الله واثقب حبه بالحب منه
 إلا ان حبس بس عذ مشه وفي أثر اختف حب وها مشه وخور
 واه أحمه من عرب عذ من حبي وها انكر باله وفي
 وها به وها

فصل

(نصرت شمس) ملاش به نصبت به قیمت و هو سائر خلق ، الا ما كان
 من احوال من عاقبت به فیه ، و شدت علی و حمیت و من آنکه حرام
 در صدد فسخه در نفس من فسخه و فسخه من کمال مشیت و ان در صدد
 فسخه من فسخه و در حرام فسخه و در حرام فسخه و ان فسخه و ان فسخه
 ان و حرام فسخه و در حرام فسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه
 و ان فسخه و در حرام فسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه
 صدد حرام فسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه
 علی کل واحد حرام و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه
 الفسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه و ان فسخه

باب صید الحرم و نباته

وهو حرام على الخليل، المذموم، ثم أضاف من صيده شيئاً فعليه ما عي
الهمم في مثله. والرمي الحلال من طين صيد في حره أو ناس كنه
عليه أو قتل صيداً على عصى في حره أو صيد في خل أو أضاف طائراً في

أخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره

فصل

ووجه من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره

فصل

ووجه من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره
 في آخره من وجه في حده بين في صبح المومنين ، ومن قبل في آخره

باب ذكر الخراج ودخول مكة

سبحان من دخل مكة من بلادها من مكة كذا ، ثم يدخل مسجد من
 مكة من مكة من مكة كذا ، ثم يدخل مسجد من
 مكة من مكة من مكة كذا ، ثم يدخل مسجد من
 مكة من مكة من مكة كذا ، ثم يدخل مسجد من
 مكة من مكة من مكة كذا ، ثم يدخل مسجد من
 مكة من مكة من مكة كذا ، ثم يدخل مسجد من

وهو يحرم الزم الزم المذنب دون أهل نسبته . ويخص الأبناء في لزوم الشئ
من أيام الشريق حظه بعده فيها حكم المفضل والتأخير ، وتوديعهم ، فمن
أحب أن يصح في يومين حرج قبل غروب شمس . فإن عذب وهو .
فهو لم يمت ولو لم يمت من بعد عاد أي مكة . يحج حتى يودع بيت الطواف ،
فإذا لم يودع من جمع فهو يودع ثم شغل في غير ذلك ، أو أنه إذا أودع
ومن آخر طواف لا يرد فضله عند آخر حرج آخر من صلات الوضوء .
فإن حرج قبل وديع جمع له . فإن لم يكن معه إلا الحائض والمسلم
والواحد عليهما ، وإذا أودع من الوضوء وقت في المله من المكان والماء فقد
واللهم هذا منك . والله بمكة وإن عدت . من أمك . حسي على ما سجد
لي من حقتك ، وسيرتي في بلادك . حبي على نعمك إلى منك ، أعني
على ذمك . فإن كنت رعت على ما راعى . ولا فليس إلا . فمن
أن يرضى عن منك داري ، وما أنا وإن نص في ذلك في غير مسائل
بك ولا ينك . وأنت عت ولا على بيتك . اللهم وحسبي بعده في . د .
و صحته في جسمي ، ونقصته في ديني . وأحسن مقبل . و روي طاعت
ما أتقني . وأجمع لي من حيا . وما ولا حدة . بك على كل شيء . فرب
ولم يكن . أحب . وحسبي على الله . لا أن لم . د . كات حائض .
دخل المسجد . وفقت على ما به . فإنا . د . من حج استحب .
ر . د . قبر . نبي . وقبر صاحبه رضي الله عنهما

فصل في صفة العمرة

من كل في الحرم حرج إلى الخ وفجر منه . والأفضل أن يحرم من
التعميم . فإن أحرم لم يحرم . وسقط وعليه . د . ثم طواف ويسعى . ثم
يحس أو يقصر . ثم قد حل له . ومن حل في الخلق والقصر . على ر .
وتجزيه عمره القان . والعمره من التعميم عن عمره الإسلام في أصح
الروايتين

وصل

أركان الحج الوقوف بعرفة ، وهو في برهة واحدة أربع
أوقوف واحدة ، الظاهر في المعنى وعنه أنها ثلاثة أوقوف
وختار المحقق أنه واحد ومن كان له إحاطة واسعة بالأجزاء من
المعنى ، ووقوف بعرفة في الليل والمبيت بمكة أو بمكة
والبيت بمكة ، والمعنى ، وهو في الظاهر ، وما عدا هذا
الركن العدة الطواف ، في أحدهما والمعنى ، وهو في أحدهما
الحق في إحدى الروايتين ومن ركن مكة في مكة ومن
واحد فعله دم ومن ثلثة فلا شيء عليه

باب العوات الإحصار

من صنع عليه حجر واحد ، فقف بعرفة فانه الحج ، ومن
صنع عليه سبعة ، فقف بعرفة فانه الحج ، ولا شيء عليه إلا أن يكون
فرضاً وعنه عليه خمسة ، وهو سبعة حتى يرضى ، فإذا كان عليه
سبعة في حجة التقضاء ، فقف بعرفة فانه الحج ، ولا شيء عليه إلا أن يكون
حظاً للمسلم فوقه أو في غيره ، وعنه فقف بعرفة فانه الحج ، ولا شيء عليه إلا أن يكون
الحج ، ومن أحرم محصره ، فهو بمنزلة من ضيق أن الحج حجاً ، فانه
من صعبه وحل ، قال في حقه ، سبعة عشر ، ثم حل ، ولو بوي التحلل
فمن ذلك من يحل ، وفي وجوب التقضاء على المحصر روايات ، فان صد عن
عرفة دون الميت تحل عمرته ، ولا شيء عليه ، ومن أحصر مريض أو ذهبا
عقبة لم يكن له التحلل ، فان فاته الحج بكل عمرته ، ويحكم أنه يجوز له التحلل
كمحصره ، ومن شره في بناء إحرامه أن يحل حيث حصل له
التحلل بجميع ذلك ولا شيء عليه

ألفها حتى وجهه قبضها من ثوبها صاحبها صديقه ، كذا لا يمين من مثله
وقبضها قال ثوبها ثوبها وخرج فصل ثوبها حاشا في ثوبها وسبع
بدنه قال لا سبع الثوبين به حاشا في ثوبها ، تصديق فصل ثوبها ثوبها
بها طعم صديقه ، كذا عطف الثوبين في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا
في ثوبها في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
ورأى أحدهم في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم

فصل - ل

في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم
في ثوبها ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم صديقه ، كذا طعم

فصل

والاصحية سنة مؤكدة ، ولا تحب الا بالدر ، ودونها أفضل من نصفه
شبه ، والله أن لا كل ثوبها وبنها في ثوبها وتصديق ثوبها في ثوبها أكثر
حار وان أكلها صحت أقل ما عرفت في صدقة منها ، ومن أن لا أن صحت
ودخل العشر فلا يأخذ من ثوبها وشعره وثوبها ، هاهنا ذلك حرم ،
على وجهين

[illegible]

أرشه ، وعنه أنه يحى بين أرشه وبين رده ، ما قصه وأحد اثني ، وعنه
 ليس له رد ولا أن في ديك كله ، ومن علم لعب وآخر لرد ، سئل
 خياره إلا أن يوجد ما يبيع على صاء من نفسه وخو ، وعنه
 أنه على عور ولا يقدر لرد إلى رداء ولا قصه ولا حضور صدقه ، ومن
 اشترى ثيابا بثمن صا حيا أو وحده معه ، صلى أحدهما فلا حرم
 البيع في صدقه ، وعنه ليس به ذلك ، وإن اشترى واحد من صفتيه
 واحدة فلس ، فلا رد ، وما كتب ، فإن تلف أحدهما ، فلا رد
 بقسطه ، وإن قوت في صدقه تلف فيه صدقه ، وإن كان أحدهما معصا فيه
 رده بقسطه ، وعنه لا يجوز رد أحدهما ، وإن كان المنة
 بما يقصه ، فمرفق قصه ، أي ، وروحى حلف ، ومن عزم بغير من يدهما
 كحاله ، وولده ، فلس ، إذا أحدهما ، وإن جلد في عيب من كان عيب
 مانع أو حدث بعد المشتري ، فإن ألبها نفس قوله ، رواه ، لأن لا عيب
 ، لا قول أحدهما ، وقول قوله بغير من ، ومن يبيع عده ، رده علقه به من
 قصص أو غيره ، ثم اشترى ديك ، ولا شيء ، وإن عزم بعد سبع ، فلا رد
 أو لا شيء ، وإن يبيع حتى قبل فيه الأرش ، وإن كاتب واحدة ، ووجه
 ليس ويب معبر ، فم حى المني عليه ، وأمنه في حذر ، وإن كان شبيه
 مورا ، يعنى الإث ثمنه ، ويبيع لأرم

فصل

(السادس خيار ينسب في التولية ، لشركة واحد الحق والمواصفة) ولابد
 في جميعها من معرفة المشتري رأس المال ، ومعنى التولية البيع برأس المال
 ، فنقول ولبنك أو بعك رأس ماله أو بما شتر به أو رهنه ، ولشركة سبع
 بعصه بقسطه من اثني وصح بقوله ، شركتك في نصفه أو ثلثه ، والمراحمه
 أن يبيعه ربح فنقول رأس مالى فيه مئة بعكها ، وربع عشرة أو عني أن
 أرخ في كل عشرة درهما ، والمواصفة أن نقول بعكها ، ومواصفة درهم

من كل عشرة درهم المشتري تسعون درهماً. وإن قال ووصعه درهم
كل عشرة درهم تسعون وعشرة أحرأ من أحد عشر درهماً من درهم .
ومنى اشترى شئ مؤجل أو ممن لا تقص شهادة له أو ما كثر من ثمنه حبه
أو باع بممن لم يقصها من الثمن ولم يبين ذلك المشتري في تحريمه ما من
مشتري أحمر بين الأعداء وأرد وما زاد في الثمن أو يحط منه في منه
أحمر أنه يؤخذ أو شاعب أو حبه عليه يدعى به أس المال ويحرمه . وإن
حس فداء المشتري أنه ردي شئ أو حط منه بعد لزومه لم يلحق به . وإن
شترى ثوباً بعشرة فقصه بعشرة أحمر به على وجهه . وإن قال تحصل
ذلك على عشرة من يكره على وجهين . وإن ضمن منه ثمنه فملا بساوي
عنه لم يرد ذلك وجهاً واحداً . وإن اشتراه بعشرة ثم باعه بحمسة عشر
اشتراه بعشرة أحمر بذلك على وجهه . وإن قال اشتريته بعشرة ح . وقال
أحمر حط الح من الثمن اشترى وجهه أنه شهادة خمسة

فصل

(لساع حار ثمت لاختلاف المتاعين .) ومنى أحلفا في قدر الثمن
تخلف فساداً سمى النزع فحلف ما عنه نكداً وإنما يعنك نكداً ثم يخلف
لمشتري ما اشترى به نكداً وإنما اشترى به نكداً . فإن نكل أحدهما لم يمه ما قال
صاحبه . وإن أحلفا فصرى أحدهما قول صاحبه أقر انعقد والافل كل
واحد منهما بفسخ . وإن كانت لسعة نالعه رجعا إلى قيمة مثلاً . فإن اختلفا
في صفتهما فقول قول المشتري . وعنه لا يتحلفان إذا كانت تامة وانقوى
فقال لمشتري مع عنه . وإن مات فور ثمتها عنه اتفعا . ومنى فسخ المصوم
منهما انفسح انعقد طهراً وماطناً . وإن فسخ انصالح لم يفسخ في حقه ما طناً
وعنه ثم العاصب . وإن اختلفا في صفة الثمن تخلفا إلا أن يكون للثمن نقد
معلوم ويرجع إليه . وإن اختلفا في أحد أو شرط فالتقوى قول من بفيه .
وعنه يتحلفان . إلا أن يكون شرطاً فاسداً فالتقوى قول من بفيه . فإن قال

يعني هذين قال من أحدهما فاقول قول السابع ، فإن قال يعني هذا قال
 هذا حلف كل واحد على ما أسكره و قد ثبت سبع واحد منهما ، وإن قال
 السابع لا أسير لم سبع حتى أقضت ثمة وقال المنة لا أسير حتى أقضت لم سبع
 وثمن عين حصن بينهما عند بقضت منهما و سبع بينهما ، وإن كان ديا أحر
 المانع على التسمير و نحوه فشرى على تسمير الثمن إن كان حاضرا ، وإن
 كان غائبا عند أو المنة في معصرا المنة لم سبع ، وإن كان في اليد حذر
 على المشتري في ماله ثمة حتى يسره ، وإن كان غائبا عن المدة قر سا أحسن
 أن يمت لم سبع المصح و أحسن أن يحجر على المنة في وثمن الحمار فحلف
 في الصفة و يعرف ما قدمت يؤته و قد ذكرناه

فصل

ومن اشترى مكة أو مورور ، و غيره حتى يفتقه وإن تنف
 و في قصده فهو من من السابع لأن ثمة ذي فحجر المنة في من سبع
 بقضه من المصاة و ما به مضممة مثله ، و عنه في قصده فالمصاة أنه يجوز
 معها و قصدا ، فإن ثبت من من المنة في و ما به المكين و المورور
 جور التصرف فيه قبل قصده ، وإن ثبت و من من المنة في ، و ذكر
 أن احتطت فيه و أنه أحرى أنه كالمكين و هو و في ذلك و حصن
 بقضت في سبع مكين و أو في كسبه و ، و في المصاة و هو ما قبل
 بقض و في سؤال ، و في عا من المصاة و منه في قصص حصة
 الأشياء بحصة و المصاة و ردد في عا من المصاة و في قصص
 و لا يسحق به شفعة و لا يجوز لأكثر من ثمة ، و منه في سبع فلا ثبت
 فيها ثمة لأكثر من ثمة أو أحسن

باب الربا والصرف

هو و عن ، و بقض ، و ثمة و ما به ، و بقض فحرم في
 خمس أو حرم كل مكن و هو و في كسبه و سبعة و حصة

بحسن . وعده لا يحرم إلا في أحسن الواحد من الذهب والفضة وكل مطعوم
وعده لا يحرم إلا في ذلك إذا كان مكبلاً أو موزناً . ولا مانع مما أصبه
الكل شيء من حسنه وبنا . ولا ما أصله أورد كيلاً . فإن أحسن
أحسن ح . مع بعضه بعض كيلاً ووراء وجافاً . وأحسن ماله من حاص
بسم أنواع كالذهب والفضة والبر والسكر والتمر والمخ . ووقع لأحسن
أحسن كالأدقة والأحجار والأدهن . والنجمة أحسن باختلاف أصبه
وعده حسن واحد . كمنه في . وعده في نجر . أربعة أحسن ح
الأنعام . ح الوحن . وخر الخ . ح دود البنا . والنجمة والسكر
والنكهة أحسن ولا يجوز مع ح نكر . أن من حسنه وفي مع .
حسبه وحب . ولا يجوز مع حب مدققة ولا سوتقه في أصح أو أس .
ولا يجوز مع نكهة مطبوخة ولا أصله معصرة ولا حاصه كشوبه ولا حبه
مدسه . ولا يجوز مع مدققة مدققة أو السوت في معده ومضوغة مطبوخة
وحبه مع هاد السوت في سوتف ونضيه ونضيه وورصه برصه . ولا يجوز
مع اتقاقه وهو مع حب في سبه نكهة . وفي معده غير حسنه وحسن
ولا أمر به وهي مع . طب في مع من نكر . إلا في التمران وهي
أ . ص في . مع من نكر حصة مثله من التمر كيلاً فيما يور حسنه وسق
من . حاجته إلى أكل الخبز ولا يأكل معه ونضيه من التمر مثل ما .
إليه ما . نكر عند أحسن . وعده نضيه مثل حبه . ولا يجوز في سوتف
النكر في أحد الوحنين . ولا يجوز به حسن فيه . أصله بعض . ومع
أحدهما أو معهما من مع . حسبه نكهة حبه دود . ح حسن أو بر حسن
أو مدودهم . وعده ح . سوتف أن يكون التمر أو أكثر من أسى معه
عده . أو يكون مع كل واحد منهما من مع حسنه . وإن مانع . ومع
حسن سوتف واحد . كدما قرصه وصحيف صحيف حار أو مائاً إليه
أحمد وكره أو نكر . وعده لخاصة هي كالتى قديماً . ولا يجوز مع مع
مروغ أسوى مد نواه مع . وفي مع سوتف شمر فيه سوتف واللبن ساه

باب بيع الاصول والثمار

ومن دوح داراً بين سبع أرضها وسماها وما تنص بها لمصلحة
كسلايم والرفوف مسددة والأبواب لصورة وأخوات المدفونة ورحى
المسحوقه. والأحجار ما هو مشدود بها من تكبر والاحجار المسحوقه
والأحجار ما كان من الباطن والشكره وتحت الأرض لا مكان من
مضاجع المصالح حتى يتوفى بين وجهي وروحاً أوصافها
والأحجار ما كان من الباطن والشكره وتحت الأرض لا مكان من
مضاجع المصالح حتى يتوفى بين وجهي وروحاً أوصافها

لا شرط القطع في الحال . ولا بيع برصة وسقوط إلا شرط جره .
ولا القناء ونحوه . لا لقطعة لقطعة . لا أن يبيع قصبة والخضرة واللقاص على
أكثر من مائة مطلقاً أو بشرط اتقيته . يصح . وإن استمر في بيعه
كأن يبيعه في المرة أو طيات واحدة . أو حيث شاء في وقت
أو آخر في عدة مائة . طاقته في البيع . ومنه لا يشترط
في إتيانه . ومنه يصح بيعه . وإذا كان صلاحه . ثم إنه إذا كان
مختلف وسرعه . فلهذا في بيعه في أحصوا واحداً . ومنه
يصح أن يبيعه في ذلك . وإن يبيع لأكثر من مائة . فمنها ما يرجع
على ما يبيع . ويعد أن يبيعه في وقت قصير . ومنه لا يشترط
أن يبيعه في عدة مائة . في البيع . ومنه لا يشترط
بعض ثمره . ثم إنه إذا كان صلاحه . فمنها ما يرجع
في البيع . ومنه لا يشترط . ومنه لا يشترط أن يبيعه
في عدة مائة . وفي سائر ثمره . ومنه لا يشترط أن يبيعه

فصل

ومن هذا عدل ما في ثمره . لا أن يبيعه في عدة مائة . ومنه
يبيعه في عدة مائة . ومنه لا يشترط . ومنه لا يشترط
أن يبيعه في عدة مائة . ومنه لا يشترط . ومنه لا يشترط
أن يبيعه في عدة مائة . ومنه لا يشترط . ومنه لا يشترط

باب السلم

وهو بيع من يبيع بصفة وسط . ومنه لا يشترط أن يبيعه
بشرط سعة . (أحد) أن يكون فيما يمكن صفة . كأن يكون
المزبور والمذخور . فأم لمعدودا . فالحلف كالحبس . وتتم كونه
واحد . ومنه لا يشترط . وفي أن يبيعه في عدة مائة . ومنه لا يشترط

والأوسط كالقمام والأساط الصقة الروس وما يجمع أحلاط مصرية
كالثياب من المدوخة من بوعين وحيان ، ولا يصح فيما لا يسط كالخواهر
كلها والحوامل من الحيوان والمغشوش من الأثمان وغيرها وما يجمع أحلاط
غير مميّزة كالعانة والد والمعاجين ، ونصح فيما ترك فيه شيء غير مقصود
لمصنعه كالحس ونعجين وحس النمر ونسكيجس ، الخوه

فصل

(الثاني) أن يصنع خلط به اثني عشر طهر اهدرك حسه
ب بونه وقدره وبنده وحدائه وقدمه وحموده وورثاته وما لا يحلف به
أمن لا يحلف إلى كره من ثمر الأحياء لم يصح وإن شرب الأبرار
فمن وحيان ، وقد حده بكون ما وصف أو يوح آخر قد أحده ولا يبرمه
وإن حاده خمس آخر لم يخر به أحده وإن حاده حود منه من بونه لومه
قدومه ، فإن كان حده وورثته وحيان ، فإن حاده زيادة في القدر فقال
ذلك صحيح

فصل

(الثالث) أن يذكر قدره ، كمن في المكس ، أو في في المورون
ويزج في المدون ، فإن سار في المكس ، ما وفي المورون كلام
صحيح ، وعنه صحيح ولا بد أن يكون منكس معده ، وإن شرب مكسلا
لا منه أو صحبه معده معده لم يصح وفي المعداد المختلف غير
الحيوان وإن أحدهم سد فيه عدا أو آخرى وربما ، وفي يسم في أجور
والسمن عدا وفي القهارة والسمن وربما

فصل

(الرابع) أن ينفذ أحلاط معيونه في في اثني عشر كالشهر ونحوه ،
فإن سُم حلا أو أي أجل قريب كأيوم ونحوه يصح ، إلا أن يسم في شيء

يأخذ منه كل يوم آخره معومه فصيح . وان أسير في حسن الى أجلين أو في حبس إلى أجل صبح . ولا بد أن يكون الإحسان مفدياً من معومه فان أسير إلى الحصد أو لحداد أو شرطاً أخيراً به معنى . وان كان ، وإذا حصد ، أسير في حبس ولا صبح . في قصه لامة قصه وبلا فلا

فصل

(الحصن) أن يكون الموقوف عام أو محدود في محله . فان كان لا يوحده فيه ولا يوحده بالأداء كالموقوف في الحبس والصلب إلى عهد وقته فصيح . وان أسير في مدة سنتين بعده أو قرينه صبح . وان أسير إلى محله يوحده عامه فاصطح حبس به صبح . وفي صبح والحبس أسير منه أو غيره أسير كان معومه ما في أحد أو حصر . وفي الآخر يفسح بنفسه

فصل

(السندس) أن يقص أسير أسير في حبس العهد . وهذا بشرط كونه معلوم صفة والعقد كالمسيرة فيه . وفي حبس . وان أسير ثانياً وحداً في حبس . في حبس حتى يسلط على حبس

فصل

(الأسير) أن يسير في السنة . فان أسير في عهد لا صبح . ولا يفسح . ذكر مكان الإحسان . لا أن يكون مع صبح . عند لا يمكن له . فان كان به مشترك . كونه . لو كان به مكان العهد . وان شرط الموقوف فيه كان تأكيده . وان شرطه في عهد صبح . وبه لا صبح . ولا يفسح . مع مسير فيه . وان قصه ولا صبح ولا أحد غيره مكانه ولا حده . وان يكون المستقر لمن هو في دمه شرط . أن يقص معومه في محله . ولا يكون غيره . وان يكون لافقه في أسير . وان يكون في قصه في حبس

الروايين إذا قص رأس مال السيد أو عوجه في محسن الأمانة . وإن تصح
العقد بأمانة أو غيرهما كبر أن يأخذ عن الثمن عوجه من غير حصة وإن
كان . حين سلم من حصة فقد عرفت أن قص سبي نفسك قد يصح
قصه بنفسه . ومن يقع قصه لأمره على وجهين . وإن كان قصه في ثم
قصه بنفسه صحيح . وإن كان أن قصه بنفسه وحده بالكس لذي
شبهه . ومن جاز على وجهين . وإن كانه ثم تركه في المكمل وبسبه
من عرته فقصه صحيح بنفسه . وإن كان لم يتركه . فلا يقبل
قوله في قوله . وإن قصه كلاً . ثم أعي عطفاً بقوله في أحد
وجهين . ومن جاز أن قصه بالكس بالماء . على وجهين .

باب القرص

وهو . أن يقرص المذنب . ويصح في كل حال . وإن كان
جداً . أو هاتماً لا يصح لغيره في أحداه . وجهين . ومن
له . أن يقرص فلا يثبت المقرص منه حصة . ويصح له . وإن
كان . أو غيره . فبأنه قد يثبت له . كما . وبسبه . أو غيره .
ويصح . أنه قصه . وإن كان . أو غيره . المكمل
أو غيره . ويصح في أحدهما . ومن . ثالث وجهين
وهو . أن يقرص في أمانة . أو غيره . شرط . أنه
فيه ولا يجوز . شرط . أنه . أو غيره . أو غيره .
أو في بلد آخر . ويصح . أو غيره . وإن كان . أو غيره .
أو . أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره .
أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره .
أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره .
أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره . أو غيره .

يقضى جميع الدس وإن ربه عند رحلت في أو أحدهما أهلك في نفسه وإن
 ربه خلان شئت فوفاه أحدهما شئت في نفسه وإذا حل الدس وأصبح
 من وفاته كان لراهن أدن ليرتبن أو تعبد في بيعة سعة ووفى به
 ولا رفع الأمر إلى الخاكه فمجرده على وفاء الدين أوسع الرهن من لم يوف
 به أحاكم وقضى به

فصل

وإذا شئت في الرهن جعله على ما عدل صحيح فاه نفسه مقام موص
 امرته وإن شرط جعده في ما شاء يمكن لأحدهما الإبقاء وحفظه وسر
 للراهن ولا يملك من الرهن إلا ما لا يملكه غيره من الرهن إلا أن تعين
 جاه وله ربه عندهما لا يملك ربه به أحدهما من نفسه فدية ربه إلى ربه
 فإن لم يضمن حسن حق الآخر وإن أقر به في البيع مع الإبقاء ليدفع
 كان فيه فمؤد مع نفس الدس فإن لم يكن فمؤد حسن الدس مع ما يرى أنه
 أصح وإن فصل بينه فمؤد في ربه وهو من حسن الرهن وإن استحق
 المسع رجع المستر على الرهن وإن سعى دفع الرهن إلى المرهن فالحكم وم
 يكن نفسه منه حسن ربه لأخص الأكره أم لا يشهد به حسن
 وهكذا الحكم في أو كمن وإن شرط أن يبيعه المرهن أو تعبد صحيح وإن عرهما
 صحيح عربي وعثمان أن لا يصح وإن شرط أن لا يبيعه عند الحلول أو أن جاءه
 محقه ولا لاهن به يصح شرطه وفي صحة الرهن رها

فصل

إذا احتسب في قلة الدس أو الرهن أو قلة أقصت حصصه أو
 من حرام فالقول قول الراهن وإن أقر الراهن أنه أعتق العبد من ربه على
 وأحدث منه قيمته رها وإن أقر أنه كان حراً أو أنه سعة أو عصبه قس
 على نفسه ولم يقبل على امرته إلا أن يصدق

فصل

وإذا كان لرهس مركوب أو محبوس فليس من أن ترك ويحل بقدر بقته
 مسجد أو للعد في ذلك، وإن اتفق على لرهس بغير إذن لراهن مع مكانه
 فهو مبرح، وإن عجز عن استدانته أو سأل الخ لم يفعل روايين
 وكذلك الحكم في أوسع في بقية حال إذا هرب أعتك وركبها في
 مكانه، وإن أهدم يد فعد ما الممنوع عن إذن لراهن ثم يرجع
 به رواية واحدة

فصل

وإذا حلى لرهس جناية موجهة للبال تعلق رشب برشته وسنده قدوة
 لأول من قيمته أو أس حاشيه أو سعة في أحذية أو يسه لي ولي أحياه
 فممكنه، وعنه أن حار فدادته أرمه جميع الأثر، فإن فدادته فهو رهس
 حله وإن سبه ظن لرهس، فإن سبه في الأرض قيمته مع منه تقدره
 واقعه رهس، وقيل بجمع جميعه يكون في ثمة بها، وإن حذر المرتين
 فدادته فدادته بادن رهس يرجع به، فإن فدادته بغير يديه فمن يرجع به
 على وبين وإن حلى عليه حاشيه منه حله بقصاص فبيده القصاص،
 فإن أفض فبعضه قيمة نقد فبعضه حاشيه مكانه، وكذلك إن حلى على سبه
 فاقص منه هو أو وثه، وإن عفا فسد عن المال صح في حقه ولم
 يصح في حق المرتين، وإذا عك لرهس ذان الحاشي، وقال أبو الخطاب
 يصح وعليه قيمته، وإن وصي المرتين الحاشيه من غير شبهة فعليه أحد
 ولهر وولده رفيق، وإن وطئ يد لراهن وادعى الحاشيه وكل مثله يحل
 ذلك فلا حد عليه، لا مهر وولده حر لا تلزمه قيمته

باب الصمان

وهو صم دمة الصمان إلى دمة المصمون عنه في الترام الحق، ولصاحب
 الحق مطالبة من شاء منهما في الحناء والموت، فإن برئت دمة المصمون

عنه رى. فصام من يرى لصم وأقر برأيه لم ير المضمون عنه، ولو
 عين دى لدى عن دى حراً فأسلم المضمون له أو المضمون عنه يرى هو
 وصام معه ولا يصح إلا من حذر حصرى، ولا يصح من يحنون ولا يصح
 ولا يصح ولا من عند غير إذن سيده، ويعمل أن يصح وسع به بعد العق.
 وإن صم من سيده صح، وهل يحل بركة أو دعة سيده؟ على روايتين
 ولا يصح إلا رضاء الصام ولا يعتبر رضاء المضمون به ولا المضمون عنه
 ولا معرفة الصام لها ولا كون الحق معلوماً ولا وجداد كان ماله
 إلى الوجوب، فم قال صم لك ما على فلا أو مديونية صح، وصح
 حمال ذير نصام، من الممت المقتل، غيره ولا برأ دفته قبل القضاء في
 أصح الروايتين، وصح صم بمجهه المسع عن شائع لمشتري وعن اشتري
 مدع، ولا يصح حمال بين الكتلة في أصح الروايتين، ولا يصح صم
 الأمانات كأودعه وعوفه لأن يصم التعتى فيها، وإنما الأعيان المضمونة
 كالمضبوط لعمارى، المقصوص على وجه السوم فيصح ضمانها، وإن قضى
 نصام الدين مدبراً لم يرجع بشي، وإن نوى الرجوع وكان الصام
 والقضاء غير إذن المضمون عنه فهل يرجع؟ على روايتين، وإن أدن في
 أحدهما قل الرجوع أقل الأمر من عما قضى أو قدر الدين، وإن أنكر المضمون
 به القضاء وحلف لم يرجع الصام على المضمون عنه سواء صدقه أو كذبه،
 وإن اعترف بالقضاء وأنكر المضمون عنه لم يسمع إنكاره، وإن قضى
 المؤجل قبل أجله لم يرجع حتى يحل، وإن مات المضمون عنه أو الصامن
 فمن يحل الدين عنه؟ على روايتين، وأيهما حل عليه لم يحل على الآخر،
 وبصح صام الحلال من حلال وإن صم المؤجل حالاً، يلزمه قس أجله في
 أصح الوجهين

فصل في الكفالة

وهي التزام إحصار المكفول به، وتصح بدين من عبه دين والأعيان

المصونة . ولا تصح سدن من عليه حذاه قصاص ولا يعير معين كاحد
هدين . وان كفيل بجزء شائع من إسان أو عصو أو كفل بانسان على أنه
جاءه . وإلا فهو كفيل وآخر أو صدم معدة صح في أحد أو حذر
ولا يصح إلا برضاء الكفيل وفي رضاء المكفول . وحيث وقع أحصر
المكفول به وسبه . لا أن يحصره قبل الآخر وفي نفسه صر . وان
مات المكفول به أو سقط معين فعلى الله تعالى أن يسره برضاء الكفيل
وان تعدد إحصره مع بقائه . والكفيل ابدى أو عوض العن . وان
عاب فمن الكفيل بقدر ما انتهى فمحصره فان بعد إحصره صر
معدته . وإذا طالب الكفيل المكفول به . يحصره معه لزمه ذلك . كانت
الكفيلة باده أو ضمه صاحب الحق بإحصره وإلا فلا . وإذا كفيل اثنين
رجل فسبه أحدهما لم يبرأ الآخر . وإن كفيل واحد لاثنين فبرأ أحدهما
لم يبرأ من الآخر

باب الحوالة

والحوالة نقل الحق من دمه إلى دمه بحال أو دمه بحال عليه فلا يملك التخلل
الرجوع عنه حال . ولا يصح إلا بثلاثة شروط . (أحدها) أن يحيل على
دين مستقر . فإن أحال على مال مكسبه أو سبه أو الصداق قبل الدخول
لم يصح . وان أحال المكاتب سبه أو تزوج امرأته صح . و (الثاني)
أن يملك الدين في الأصل والصفة والحوال . لأجل . و (الثالث) أن يحل
برضاء ولا يعتبر رضاء المحال عليه ولا رضاء المحتال ان كان المحال عليه
ميتا . وان طه مليا فان مقلبا ولم يكن رضى بالحوال رجع عليه وإلا فلا .
ويحتمل أن يرجع . وإذا أحال المشتري بائع بئس أو أحال البائع عليه
فمن لبس باطلا فاحواله باطلة . وان فسح البيع بغير أو . قاله لم تطل
الحوالة . وللبائع أن يحل المشتري على من أحاله المشتري عليه في الصورة
الاولى . وللمشتري أن يحل المحال عنه على البائع في الثانية . ويحتمل أن

سئل ان لم يكن قصها . واذ قال اُحلت قال بل وكنتي أو قل وكنتك قال
أحدثي بالقول قول مدعي الوكالة . وان تفقا على أنه قال أحدثك
وادعي أحدهما أنه أراد بها الوكالة وأسكر الآخر في أيهما يقبل قوله ؟
وحيها . وان قال أحدثك مدعي فاقبول قول مدعي الخو به وحيها وحدا

باب الصلح

الصلح في الأموال مسمان (أحدهما) صلح على الإقرار وهو موافق .
أحدهما صلح على حسن الحق . مثل أن يقر له بدين فصاع عنه بعضه
أو بعض فديت له بعضها . وأحد الثاني صلح أن لا يكن يسرق مثل أن يقول
عني أن يعطيني ثيابي أو يبيع حقه بدينه . ولا يصح ذلك من لا يملك مخرج
كالمكاتب والمأذون به وولي يسير ولا في حال الاسكان وعدمه سنة . ولو
صالح عن أموره عن بعض حده . يصح . وان وضع بعض حده وأحسن
بفيه صلح الاستيفاء . وان صالح عن أحق بأكثر منه من
حسنه مثل أن يصالح عن به احتقار أو عن قسمة ميثأ أكد ميثأ من
جسمه يصح . وان صالح عن من قيمته أكثر ميثأ صلح فيهما . وان صاحبه
عن ميثأ على أن يسكنه سنة أو مدة فوفقه عرفه . يصح . وان قال أو في
يدي وأعطيت منه ففعل صلح لا في . ولا يصح صلح . فان صالح أساسا
بقر به بالعوية أو امرأة له له ما به حجة . يصح . وان دفع المدعي
عنه لعمه دية إلى المدعي فلا يصح عن عمه صلح النوع الثاني أن يصالح
عن الحق من جسمه فهو معذوبة . فان كان الثمن عن أثمان فهو صرف
وان كان غير الأثمان فهو بيع . وان كان شفعة ككفي دية فهو بإجاره
تخلل تنف المال كسائر الأجزاء . وان صاحبت المرأة به ويح نفسها
صلح . فان كان الصلح عن عيب في مذهبها مسمان أنه ليس يجب رجعت
نارشة لا غيرها . فان صالح عما في الدمة شيء في الدمة لم يجر للفرق بين
القبض لانه بيع دين بدين . ويصح الصلح عن المحلول معلوم إذا كان بما
لا يمكن معرفته للحاجة

(تقسم الثاني) أن يدعى عنه عما أورثه فسكره ثم يصالحه على ما
 فيصح ويكنى بها في حق المدعى حتى أن وجد بها أحده عسافه وده
 وفتح يصلح . وإن كان شقفا مشعوعا نسب فيه شفعة وكنى بها في
 حق الآخر فلا مرد ما صالح عنه يعيب ولا يحد شفعة . . من كان أحدهما
 عائلا يكتب عنه ما يصلح بأصل في حقه وما أحده حر م عبد . . أن صالح
 عن السكر حتى يعز به صح ولم يحد عنه في فتح الوجهين . . أن
 صالح الأحمى عنه أسكن أعطاه له عي معه من صحفة المدعى أو معرو
 به عائد مجرد عن سبقتها لم يصلح وإن طلق أحد . عنه صح وإن عجز
 عن ذلك فهو عنه . . أن فتح يصلح وإن مضاه

فصل

فتح يصلح عن التخصيص بدات . . أهل ما بدت ميرا . . وهو صالح
 ما لا يطلقه أو شاهد أسكنم شهرة . . وشفعة عن شفعته أو مقدوما عن
 حده . . فتح يصلح . . يستحق الشفعة وفي الحد وجهين . . أن صحفه على أن
 حرر على . . فيه . . وشفعة ما مع ما صالح . . ويجوز أن يشترى ثرا في دار
 وموصى في حقيقته بشفعة بآب وشفعة بغيرها . . أو عو بدت من عنه سب
 ما صوفا . . أن كان النسب غير مني لم يجوز في أحد الوجهين . . وفي الآخر يجوز
 إذا وصف له . . وأمس . . وإن حصل في هونه أعصا سجرة غيره وظالم
 دارها . . من أن قلده وطلعها . . أن صحفه عن ذلك يعوض لم حر . . وإن
 انفق على أن اغمره له أو بينهما حيا ولم يأم . . لا يجوز أن يشرع أي طريق
 نافذ حيا ولا سابط ولا دكان ولا أن نفس ذلك في مثل أسان والادب
 غير نافذ إلا نادى أهله . . فإن صالح عن ملك يعوض حار في أحد الوجهين .
 وإذا كان ظهر داره في ذلك غير نافذ فتح فيه غير الأسطراق حار ويحتسب
 أن لا يجوز . . فإن فتحه للأسطراق لم يجوز . . لا نادى في أحد الوجهين .
 وإن صالحهم حار . . ولو أن بابا في آخر الحرب ملك نقله إلى أوله ولم يملك

فيه إلى داخل منه في أحد أوجهه . وليس به أن يفتح في حائط حجرة
ولا في الحائط المشترك بينهما ولا ظاهرا إلا بالنسبة لصاحبه ، وليس له وضع
خشة عليه إلا عند ضروره أن لا يمكنه سقيف إلا به ، وعنه ليس له
وضع خشة على حائط المسجد . وهذا قتيبه على أنه لا يضع على حائط
حجرة وإن كان بينهما حائط يهدم فطالب أحدهما صاحبه بنائه معه أجر
عنه ، وعنه لا يجوز سكن لمن له معه من بناءه ، وإن بناءه فإنه فهو بينهما .
وإن بناءه من عده فهو له ، ليس الآخر الاستفاد به ، فإن طلب ذلك
حينئذ بين أحد نصف قيمته منه وبين أحد بناءه ، وإن كان بينهما هر أو
تر أو دولا أو ماعورة أو قاعة واحتاج إلى عماره في بحر المسبح روايتان .
ليس لأحدهما مع صاحبه من عمارته فإذا عمره فالأصل بينهما على الشراكة

كتاب الحجر

وهو صريان حجر لحق لغيره ذكر منه ههنا الحجر على الخمس
ومن به دين مؤخر أو طالب به من أحده ، وإن يحجر عنه من أحده
من أراد سيرا بين الدين قبل مدته فلغيره منه إلا أن يوثقه برهن أو
كفيل ، وإن كان لا يحل فله في معناه ، وإن كان حالا وله مال
في يديه لم يحجر عليه ويأمره بما كان يوثقه ، وإن أن حسمه ، قال أصغر
بأن ماله وصلى يديه ، وإن ادعى لإعسار . وكان ديه عن عوض كالسبع
والقرع أو عرف له مال سابق حسن إلا أن يقيم السبع على ماله
وإعساره . ومن يخلف معها ؟ على وجهين ، فإن لم يكن كدك حلف
وحتى سئل وإن كان به مال لا يقبض ديه فمال غيره مؤثر بما كمال الحجر عنه
رتمه ، حاشته ويستحب إظهاره والأشهاد عليه

فصل

ويتعلق بالحجر عنه أربعة أحكام (أحدها) يتعلق حق العرماء

ماله فلا يقس بقرره عليه ولا يصح تصرفه فيه ، إلا لتعني على جدي
الروايتين ، وإن تصرف في ذمته بشراء أو صيانة أو إقرار صح وتنع
به بعد ذلك الحجر عنه . وإن جنى شارداً المحبى عليه لعزماء وإن جنى عده
قدم المحبى عليه شمه

(الثاني) أن من وجد عده عيباً ناعياً به فهو محبى بها بشرط أن
يكون المعلن حادولاً ينقد من ثمنها شيئاً والسلعة بحالها لم يلف بعضها ولم
تغير صفتها بما رزق اسمها كنسيج الغزل وحول الدقيق ، وسبق بها حق
من شعبة أو حبة أو من وجوده ولم يرد ، ودد منصفه كاسمن وتعد
صعة . وعده أن الرادة لا تمنع الرجوع . ثم إن يده المنصفه ولتقص برال
أو سنان صعة فلا تمنع الرجوع . وثمة ردة سمن . وعده للذائع . وإن
صنع لثوب أو قصرة لم تمنع الرجوع . وثمة ردة سمن . وإن عرس الأرض
وإن فيها من الرجوع ودفع قيمة العرس . وإن ساء فمهلكه ، إلا أن يحار
العفس ولعزماء القمع ومشاركه بالقمع . وإن أوى القلاع وأى دفع القيمة
سقط الرجوع

(الحكم الثالث) مع الحكم ماله وقسم ثمة ، يسمى أن حصه وعصر
لعزماء ويبيع كل شيء . وفي سورة ماله ما يدعو به حاجه من
مسكن وخدم وسبق عده بالمعروف . وإن أوى من قسمه من عزماء
ويبدأ ببيع ما يسرع إليه فساد ثم بالحيوان ثم بالثبات ، فحقه . ويعطى
المالدى أجرته من المال . ويبدأ المحبى عليه فمدفع إليه الأقل من الأرض أو ثمن
الحقائ ثم من له من فيحص شمه . وإن فصل له فصل صرت به مع لعزماء .
وإن فصل منه فصل رد على المال ثم من له من مال يأخذها . ثم يقسم
الباقى بين باقى العزماء على قدر ديوبهم . فإن كان قسم من له دين مؤجل لم
يحق . وعده أنه يحل فبشاركم . ومن مات وعليه دين مؤجل لم يحل إذا
وثق الورثة . وعده أنه يحل . وإن طهر عريم بعد قسم ماله رجع على

ولا يجوز لوليها أن تصرف في مالها إلا على وجه الحصر هـ . فإن برع
 أو حاش أو ادعى التفتة عليها أو على من تلمها مؤنه بالمعروف ضمن
 ولا يجوز أن تشتري من ماله شيئاً لنفسه ولا لغيره إلا أن . هـ . ولو لم
 مكانة رقيقهما وعقته على ما وتروى بينهما وأسفر لهما وأما هـ هـ
 وأرخ تلك للسم . وله دفعه بمصرية بحر من أرخ وسعة ساء فصره برهن
 وشراء عقارهما وسعة مما حوت عادة أهل بلده هـ د . من المصلحة في
 ديث كاه . وله شراء الأصحة بسيم المورس من عنه . د . له في المكس
 هـ . الأحره عنه . لا يبيع عقاراً إلا به ورة أو عتقة وهو أن ياد
 في ثمة الثلث فصاعداً . وإن وصى بأحد من يبيع عنه ولا يبيع
 عقته لإعسا لموصي له له . ديث حب على أولي قبول أو صفة . لا ياد
 بحاله قبولها

فصل

ومن فك عنه الحجر فعاد سعه عند الحجر عه ولا يصر في ماله
 إلا الحاكم ولا يفت عنه حجر إلا حكمه وفي ثقت بمجرد شدة
 ومنتحب إظهار حجر عله ولا يشاهد عنه لحجب معدنية . ويصح تزويج
 بدين ومه . وقال القاصي يصر من عه . ديه . وهن يصر حقه على روي
 وإن لم يصر أو فصاص أو نسب أو صلي روحته أحد هـ . ويرى أن يصر
 لم يصره في حال حجره . ويحتمل أن لا يصره مطلقاً . حكم يصره ومه حكم
 تصرف ولي أمسي وأخون

فصل

واللوي أن يأكل من مال المولى عنه نقد عمله إذا حاش له . وهن
 يصره عوض ذلك إذا أسر على وأبتيه . وكذلك يخرج في الثاير في
 الوقف . ومن زال الحجر فادعى على الولي بعده أو ما يوجب صماناً وقول

يعقود ونفسه والعتق والطلاق وإمارة حقة وتب امتحان من الصيد
والجيش ويخود لا شئها وانفس والأذن ويخود أن موكل من قبل
به مكاح ومن روح والله قال لو كان من يصح منه ذلك لنفسه
وموئيه ، ويصح في كل حق لله تعالى سبحانه - به من العباد والحيود
في الشئ واستغنى . ويخود الاستغناء في حصر الموكل وحده ،
لا تقصير من وجه لقفوف عند بعض الشئ لا يجوز في عتقه ، ولا
خبر بلوك أن كان في من مثله نفسه لا بل من أمه بل ويخود
وكذلك في من ويخود لو كان من مثله نفسه أو من
أو أن كان به ويخود لو كان من مثله نفسه لا يجوز به أو
من مثله به في الشئ نفسه من سدد في وجهه أو كانه عتق ح'
من نظروا على وجهه في الشئ بلوك واحد واحد نفسه
وكذلك بل عتق ح' ذاته في نفسه ولا بل من سكر والإم
و بعض من سكر واحد من سكر في وجهه من سكر أن كان
سكر أو من عتق من سكر أو من سكر أو من سكر لا حده
الإمارة من لال من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
من نفسه ، والله في الشئ من سكر أو من سكر أو من سكر
وكان هو أحد من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
على وجهه ولا حده من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
كذلك أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
نقص وعمل لا يصح أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
من حسن أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
صح في أحد من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر
كل لا يصح يحق الشئ في الشئ أو من سكر أو من سكر أو من سكر
من الشئ أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر أو من سكر

سوى ثمن الكل لم يصح ، وإن اشتراه بما قدره له مؤحلا أو قال اشترى لي
شاة بدينار فاشترى شادين تساوى إحداهما ديناراً أو اشترى شاة تساوى
دينارين فاشترى منه صحح والا لم يصح ، وليس له شراء معصون واحد ما اشترى
عينا فله الرد ، فإن قل لئانع موكلك صدري بالعيب فالتقول قول الوكيل
مع يمينه أنه لا يعم ذلك ، فإن رده فصدق الموكل بالبائع في الرضى بالعيب
فهل يصح الرد ؟ على وجهين ، وإن وكله في شراء معين فاشتراه ووجده معينا
فهل له رده قبل إعلام الموكل ؟ على وجهين ، وإن قال اشترى لي معين هذا
الشم فاشترى له في دمنه لم يبرم الموكل ، وإن قل اشترى لي في دمنك وانقد
الشم فاشترى بعينه صحح ، وإن أمره ببعده في سوق ثمن فباعه به في آخر
صحح ، وإن قل به لزيد فباعه من غيره لم يصح ، وإن وكله في بيع شيء ملك
سليمه ولم يملك فقص ثمنه صحح إلا بقرينة ، فإن تعدد قصه لم يبرم الوكيل
شيء ، وإن وكله في بيع فاسد أو كل قبيل وكثير لم يصح ، وإن وكله في بيع
ماله كله صحح ، وإن قل اشتر ما شئت أو عدا ما شئت لم يصح حتى يذكر
النوع وقدر الثمن ، وعنه ما يبدل على أنه يصح ، وإن وكله في الخصومة لم يكن
وكيلا في التقصص ، وإن وكله في التقصص كان وكيلا في الخصومة في أحد
الوجهين ، وإن وكله في قص الحق من يسر به يكن له قصه من واثقه ،
وإن قال اقص حتى أرى قلبه فله التقصص من واثقه ، وإن قال قصه اليوم
لم يملك قصه عدا ، وإن وكله في الإبداع فأودع ولم يشهد به بضم ، وإن
وكاله في قضاء دين فقضاه ولم يشهد فأكره المبرم من إلا أن تقضيه
بصورة الموكل

فصل

وأوكل أمين لا ضمان عنه فيما تلف في يده بغير تفریط ، والتقول قوله
مع يمينه في اهلاكه بغير التفریط ، وإن قال بعث الثوب وقصت الثمن فتلف
فالتقول قوله ، وإن احتلف في رده إلى الموكل فالتقول قوله أن كان متصوعا ،
وإن كان محصن فعلى وجهين ، وكذلك يخرج في الأجير والمرئى ، وإن قل

أدبت لي في السبع بأ وفي الشراء خمسة فأكره فعلى وجهين ، وإن قال
وكنتي أن أتزوج لك فلانة ففعلت ، وصدقته المرأة فأكره ، والقول قول
المكر غير يمين ، وهل يرمي بكون نصف الصداق على وجهين ، ويجوز
التوكيد مع غيره ، قال مع ثوبى عشرة فما زاد فبطل صحح نص عليه

فصل

وهو أن عليه حق لآخر فادعى أنه وكن صاحبه في قصه فصدقه
يلزمه الدفع إليه وإن كذبه لم يصدق ، وإن دفع إليه فمكر صاحب الحق
الوكالة حلف ورجع على الدفع وحده ، وإن كان المدفوع وبيعة فوحدها
أحدهما ، وإن تلفت فله نصيب من شاء منهما ولا يرجع من ضمنه على
الآخر ، وإن كان ادعى أن صاحب الحق أحله به في وجوب دفعه إليه
مع تصديق المدين مع الإنكار ، جهل ، وإن ادعى أنه مات وأبوا أنه برمه
الدفع إليه مع التصديق والسكن مع الإنكار

كتاب الشركة

وهي على خمسة أصناف (أحدها شركة العنان) وهي أن يشترك ثلث
بما بينهم ليعملوا فيه مداهم ، ونحوه فما يقصد تصرف كل واحد منهما فيهما
بحكم الميثاق في نصيبه ووكالة في نصيب شركة ، ولا تصح لأكثر من
(أحدهما) أن يكون ، من المال درهم أو دينار ، وعنه صحح ، وهو من
ويجوز أن يملك قسما وقت العقد ، وهو يصح بالمعشوش والمعشوش ، على
وجهين ، و (الثاني) أن يشترضا كل واحد حر أو من الزوج مشاعا معوما ،
فإن قال الزوجان مشاعا فهو سهمان نصيبين ، وإن يذكر الزوج أو شرطاً لأحدهما
حرماً محبوا لا يؤدرون مضمومة أو زوج أحد الثلث لم يصح ، وكذلك الحكم
في المساقاة والمزارعة ، ولا يشترط أن يخطأ المدين ، ولا أن يكون من جنس
واحد ، وما بشر به كل واحد منهما بعد شركة فهو سهم ، وإن تلف أحد
المالين فهو من صنامهما ، وإن صغره على قدر المال

فصل

(الثاني المصاربة) وهي أن يبيع ماله إلى آخر يتجر فيه والرجح بينهما
فإن قال : خذ ، واتجر به والرجح كله في فهو إيصاع ، وإن قال : والرجح كله لك
فهو قرص والله قال . والرجح يساويهما نصفين وإن قال : حده
مصرية والرجح كله لك أولى لم يصح وإن قال : لك ثلث الرجح صح والباقي
رب المال وإن قال : وثي ثلث الرجح فهل يصح ؟ على وجهين وإن اختلفا لم
يحرر المشروط فهو للعامل وكذلك حكم المساقاة والمرارعة وحكم
المصرية حكم الشركة فيما للعمال أن عمله أو لا يعمل وما يلزمه عمله وفي
الشراء من ورث فابح . بادل وللعامل لاجرة . وعمله الأقل من
الاجرة أو ما شره من الرجح وإن شرها نفقت المصاربة فهل تنفس ؟
على روايتين وإن قال : مع هذا العرس وصارت شمة أو أقص ودعني
وصارت بها أو إذا قسم الخراج نصارت بها صح . وإن قال : صارت بالدين
اندى عليك م صح وإن أخرج مالا يبيع فيه هو وآخر والرجح بينهما صح
ذكره الحنفى وقال نقاضى إذا شرط للمصارب أن يبيع معه رب المال لم
يصح وإن شرط عمل علامة فعلى وجهين

فصل

و ليس للعامل شراء من يعتق على رب المال فإن فعل صح وعق وصح
شمة . وعنه بضمن قيمه عم أو لم يعم . وقال أبو بكر أن لم يعلم لم يضمن
ويحتسب أن لا يصح البيع . وإن اشترى امرأته صح وانفسح كاحه فإن كان
قبل لدخول على نعم نصف صداق . فإن اشترى من يبيع على نفسه ولم
يظهر رجح لم يعتق . وإن طهر رجح قبل يبيع ؟ على وجهين وليس للمصارب
أن يصارب لآخر إذا كان فيه ضرر على الأول فإن فعل . د نصه من الرجح
في شركة الأول . وليس لرب المال أن يشترى من مال المصاربة شيئ لنفسه .
وعه يصح . وكذلك شراء ليد من عدة المأدون وإن اشترى أحد

الشريكين نصب شريكه صح ، وإن اشترى جميع نطل في نصه وفي نصب شريكه وحدها ، وسرح أن يصح في الجمع وليس للمصارف بقعة إلا بشرط ، فإن شرطها له ، أصله أنه جميع بقعة من المأكول والملبوس بالمعروف ، فإن احتلفا رجع في القوت إلى الاطعام في الكفارة وفي الملبوس إلى أقل ملبوس مثله ، وإن أدن له في الدية فاشترى جارية ملكها وصار ثمنها قرصا من عبده ، وليس للمصارف رجح حتى يستوي رأس المال ، وإن اشترى سلعتين فرجح في إحداهما وحسب في الأخرى أو تلفت حوت الوصيلة من الرجح ، وإن تلف بعض رأس المال قبل التصرف فيه انعقدت المصارفة وإن تلف المال ثم اشترى سلعة للمصارفة فهي له وعليها عبده إلا أن يحيره رب المان ، وإن تلف بعد الشراء فامصارته خالفا والتمس على رب المان . وإذا ظهر الرجح لم يكن له أحد شيء منه إلا نادى رب المال . وهل يملك انعام حصته من الرجح قبل تقسيمه ؟ على روايتين . وإن طلب العامل السبع فأقر رب المان أجره إن كان فيه رجح وإلا فلا ، وإن انصف انقراض المان عرصه وصحى رب المان أن يأخذ مائة عرصا أو طلب البيع فله ذلك ، وإن كان دينا لزم العامل تقاضيه وإن قال ص في المرص فالرجح من رأس المال وإن راد على أجرة المثل ويقدم به على ما أثر الدرمان . وإن مات المصارف ولم يعرف مان لمصارفة فهو دين في تركته وكذلك الودعة

فصل

والعامل أمين ، والقول قوله فيما بدعه من هلاك وحسبان وما يدكر أنه اشتراه ، إلا لنصه أو للقراض وما يدعى عليه من حياته ، والقول قول رب المال في رده إليه ، وفي الجزاء المشروط للعامل . وفي الإذن في البيع نساء أو الشراء تكديا ، وحكى عنه أن يقول قول العامل إن ادعى أجرة المثل وإن قال انعام دعت ألفا ثم حسرتها أو هلكت قبل قوله وإن قال غلطت لم يقل قوله

فصل

الثالث شركة الوجوه وهو أن يشركا على أن يشتريا بحماهما ديب فما
يحققو بهما ، فكل واحد منهما وكيل صاحبه كغيره ، فكل واحد
منهما على ما شرعه ، والوصف على قدر ملكتهما فيه ، ورجح سهمي
ما شرطاه ، وعمل يكون على قدر ملكتهما ، وحر في تصرفات
كسركي نعمان

فصل

(الرابع شركة الأبدان) هي أن يشركا في ملكية ما هما فلهي شركة
صحيحة وما تنقسم أحداهما من العمل الصالح في عملهما بطلبين به وبسهمهما
عمله ، ومن صرح على خلاف صانع ، عن وجهين ، ويصح في الاصطلاح
والاحتشاش ، والتخصيص على دار الحرب ، والمساكين ، وإن مرص
أحدهما ، ولكسب بهما ، فإن صدقه صحح أن يقيم مقامه لزمه ديب
وإذا اشتركا في جملة على ديبهما والأجرة بهما صح ، فإن تفصلا حمل شيء
لجملة عليهما صححت الشركة ، وأجره على ما شرطاه ، وإن أجرهما بهما
فكل واحد منهما أجرة به ، وإن جمعا بين شركة العنان والأساس
والوجوه والمضاربة صح

فصل

(الخامس شركة المصوصه) وهي أن يدخل في الشركة الأكسب
الدارة كوجدان لقصة أو كآر ، ولم يخصهما من ميراث وما يرم أحداهما
من صمد أو شحنة ويحوي ذلك فهد شركة فاسدة

باب المساقاة

تجوز المساقاة في البحر وكل شجر له ثمر مأكول ببعض ثمرته ، ونصح

بلفظ المساقاة والمعاملة وما في معناها . وتصح بلفظ الإجارة في أحد الوجهين
وقد نص أحمد رحمه الله تعالى في رواية جماعة فيمن قال أجرتك هذه
الأرض شئت ما يخرج منها أنه صحيح . وهذه مراعاة بلفظ الإجارة ذكره
أبو الخطاب وقال أكثر أصحابه هي إجارة ولا يؤيد أقس وأصح . وهل
تصح على غرة موقوفه ؟ على روايتين وإن ساقاة على شجر بعرضه وبعم
عليه . بشرط يخرج من الثمرة صحيح . والمساواة عقد جائز في ظاهر كلامه
لا يقتصر إلى ذكر مده . ولكل واحد منهما مسح في المسح بعد ظهور
الثمرة فهي بينهما ، وإن مسح بعد قبل ظهورها فلا شيء له . وإن مسح
رب المال فعليه للعامل أجره كله . وقيل هي عقد لازم تنقصر إلى صرف
مدة تكمل الثمرة وبها جعل مدة لا تسكن فيها لم تصح . ومن تعامل
أجرة ؟ على وجهين . وإن جعل مدة قد تكمل فيها وقد لا تكمل فيها تصح ؟
على وجهين . فمن قبل لا تصح . ومن بعد من أجره ؟ على وجهين . وإن كان
العامل بمم المورث . فإن أوى استأجر على عمل من تركته . فإن بعدت
مدته المدة المصحح . فإن مسح بعد ظهور الثمرة فهو بينهما . وإن مسح قبله فهو
للعامل أجره ؟ على وجهين . وكذا لو أن هرب لعامل فرب يوجب له ما ينفق
عليه أو عمل به رب المال بدون حاكم أو إيجاب رجوع به . ولا فلا

فصل

و . م . لم لعامل ما فيه صلاح الثمرة . وما داتها من السقي والحراث و . م .
ولتنقيح والتشميس وإصلاح طوق الماء وموضع التشميس ونحوه ، وعلى
رب المال ما فيه حفظ الأرض من سد الخيطان وإزالة الأهر وحفر السور
والدولاب وما يديره ، وقيل ما يسكر كل عام فهو على العامل وما لا فلا .
وحكم العامل حكم المصارف فيما يقبل قوله فيه وما يرد . وإن ثبتت حياته
صم إليه من يشارفه فإن لم يتمكن حفظه استأجر من ماله من يعمل العمل .
وأذا شرط إن سقى سيح له "ربيع" وإن سقى بكلفة فله النصف أو إن زرعها
شعيراً فله الربيع وإن زرعه حفظه فله النصف لم يصح في أحد الوجهين .

وان قال ما زرعته من شجرة على نعه وما زرعته من حقلة في نصفه أو
ساقيتك على هذا المكان بالنصف على أن أسألك الآخر ما زرع لم تصح
وحدها واحدا

فصل في المزارعة

وتحوز المزارعة بحره معلوم يحل للعامل من الزرع ، فان كان في
الأرض شجرة فزارعه الأرض وساقاه على الشجر صح . ولا يشترط كون
العامل من رب الأرض وطاهر المذهب اشتراطه ، وان شرط أن يأخذ من
الأرض من ثمره ويقتسمه شاق أو شرطاً لأحدهما فغيره ما معونه أو درهم
معلومه أو ربع ما حبة معيه من الأرض هيست المزارعة والمقاة ومنه
فستد فالزراع لصاحب الثمر وعنه أجرة صاحبه . وحكم المزارعة حكم
المساقاة فيما ذكرنا . واحصاء على العامل نص عليه . وكذلك الحدود . وعنه
أن احداً عليهما . وإذا قال المزارع أنا أزرع الأرض يندري وعوامل
وسقيها بمائك والزراع بيت من نصح أعني زراعتي . وان زارع شريكه في
نصفه صح

باب الإجارة

وهي عقد على المافع بعقد لقط الإجارة والكراه وما في معانيها . وفي
لقط البيع وجهان . ولا يصح الا بشروط ثلاثة : (أحدها معرفة المنفعة)
إما بالعرف كسكنى الدار شهراً وخدمة العبد سنة ، وإما بالوصف كحمل
زبرة حدس ورها كذا إلى موضع معين . وما حائط بذكر طولها وعرضه
وسمكة وآلة وإجاره . من معينة بزرع كذا أو عرس أو ماء معلوم ، وإذا
استأجر للركوب ذكر المركوب فرساً أو عرساً أو نحوه فان كان للحمل لم يحتج
إلى ذكره

فصل

(وفي معرفة الأجرة) عما يخص به معرفة الثمن إلا أنه يصح أن

يستاجر الأجير طعامه وكسوته وكذلك الضئير ، ويستحب أن يعطى عمد
العظام عبداً أو وليدة إذا كان المسترضع موسراً ، وإن دفع ثوبه إلى حياض
أو قصار ليغسله ولهما عادة بأحره صبح ولهما ذلك وإن لم يعقدا عقد إجارة
وكذلك دخول الحمام والركوب في سفينة الملاح ، ونحو ذلك حرمة دار سكنى
دار وحمة عده وتزويجه امرأة ونحو ذلك حرمة الخلط بأحره من جنسه وفيه
لا تصح ، وإن قال إن خطب هذا الثوب اليوم فبذل درهم وإن خطبه عبداً
فبذل نصف درهم فهل يصح ؟ على رأيين . وإن قال إن خطبته رومياً فبذل
درهم وإن خطبه فارسياً فبذل نصف درهم فعلى وجهين . وإن أكره دابة
وقال إن رددتها اليوم فبذل درهم وإن رددتها عبداً فبذل عشرة
فقول أحمد رضي الله عنه لا بأس به ، وقال القاصي يصح في اليوم الأول دون
الثاني . وإن أكره دابة عشرة أيام بعشرة دراهم فبذل درهم لكل يوم درهم
فقول أحمد رضي الله عنه هو جائز وقال القاصي يصح في عشرة وحبها
وبن أحمد رحمه الله تعالى على أنه لا يجوز أن يكثر من هذه مرة ، وإن سمي
بكل يوم شيئاً معلوماً بخاتره ، وإن أكرهه كل شهر بدرهم أو كل دلو منعه
فالمعصوم أنه يصح وكان ما دخل شهر له فيها حكمة الإجارة . ولكل واحد
مهما التمسح عند بقى كل شهر . وقال أبو بكر وإن حمد لا يصح

فصل

(ثلاث أن تكون المفعة مساحة مقصودة) فلا تجوز الإجارة على
الربا ورمم والعماء . ولا إجارة الدار لتجعل كبسة أو ستارة أو لسبع
الحجر ، ولا يصح الاستئجار على حمل المية والحجر ، وعنه يصح ويكره
أكل أجرته

والإجارة على صرمان . أحدهما إجارته عين ، فيجوز إجارته كل عين
يمكن استيفاء المفعة المباحة منها مع قناتها ، فيجوز له استئجار حائط ليصنع
عليه أطراف خشه وحيوان لبيده إلا الكلب واستئجار كتاب يقرأ

فيه إلا المصحف في أحد الوجهين واستحار بقصد سحى وانور لا غير
 فان أطلق الإحارة لم يصح في أحد الوجهين ، وصح في الآخر وينفع بما في
 ذلك ويجوز استحار ولده خدمه وامرأه ! صاح ولده وخصته . ولا
 يصح الاستحارة حنة ، أحدهم أن عقد على مع عينه من آخرها .
 فلا يصح إحارة "قطعة للأكل ولا "شمه" للشعلة ولا حيوان لأحد اسمه إلا
 في غير موقع من محل سحر (كمن) معرفة عين فريده أو صفة في أحد
 الوجهين ، وصح في الآخر سحره . لمس حر حيا . رقيه (شات)
 اتقنة على نسيم . فلا يصح إحارة الزمان وسارد ولا لمصوب من
 لا يقدر على إحده . ولا يجوز إحارة المسح بمعد لغير شريكه . وعنه
 ما يدل على حره (راجع) الشاهد "من على مسحة" . فلا يجوز إحارة
 هيمه منه للمحسن ولا أصل لا تفتد به مع إحسان (كونه) لمفعله منه كنه
 للمؤخر أو ما يؤمنه فيها ، فحوى . لمس حر حره تعين لمن يقوم مقامه .
 ويجوز للمحرور وعنه غسل لأحد من رباته . وعنه لا يعود من ربه . وعنه
 من حذو في عماره حرته (ما به ولا فلا) . ولمس حر حرته (ما به) أدنى به
 المدة مدة يعينها . ويجوز إحارة أم فف (من مات لم حر فاشق الى من
 بعده لا تنسخ الإحارة في أحد الوجهين . وحدث حصه من أربع فدا آخر
 الولي الديم أو السيد بعد أن بلغ الف . وعق بعد أن تنسخ الإحارة .
 ويحسن أن تنسخ

فصل

واحارة العين تقسم قسمين (أحدهما) أن تكون على مدة معينة منه
 كإحارة النار شهرا والأرض عاما والعبد للخدمة أو للرعي مدة مدونة
 ويسعى الأخير فيها الأخير الخاص . ويشترط أن تكون المدة معلومة يعين
 على الطرفين بقائه العين فيها وإن طالت . ولا يشترط أن تلي العقد فلو أجراه
 ستة حرس في ستة أربع صح سواء كانت العين مشعولة وقت العقد أو لم
 تنكر ، وإذا آجره في أثناء شهر ستة استوفى شهرا بالعدد وبهاتها بالأملة .

وعنه يستوفى الجميع بالعدد . وكذلك احكم في كل ما عثر فيه الأشهر كعه
الوفاء وشهرى صيام الكعبة . (تقسم ثلثي) إجازتها لعمل معلوم كاجارة
المداه لركوب الى موضع معين أو نقل لحوت مكان أو دياس ذراع أو
استئجار عبد ليدب على طريق أو حتى يخلص قفرا معلومة فته ط معرفة
لعمله وسطه لا يختلف

فصل

(المهر لثى) عقد على مائة في المدة مضبوطة بصفت كاسم
كحطلة ثوب و بـ دار وحن ان موضع معين . لا يكون الأخير فيها لا
أدما حائر صرف . وسمى الأخير لثرت . ولا يجوز اجمع بين تقديم
المدة و مهن كقوله استأجرتك لتخدمى هذا ثوب في يوم ويضمن أن
يصح . ولا يقع الإجازة على عمل يخص فاعبه أن يكون من أهل القرية
فأصح والأدال و هوها . و بعد يصح أن استأجره ليخدمه صح . وكره
بهر أكل أخره و ضعه تركب و بـ بـ بـ ، وقل تقضى لا يصح

فصل

وللمستأجر استيفاء للمدة بنفسه ومثله ولا يجوز أن هو أكثر صررا
منه ولا بمن يخلف ضرره ضرره . وله أن يستوفى المدة وما دونه في
الضرر من حسبها قد كثر في ريع الحطلة منه ريع الشعير ونحوه . وليس
له ريع الدخن ونحوه . ولا يملك لغيره ولا لغيره . وإن أكثرها لأحدهم
لم يملك الآخر ، فإن أكثرها للعرس ملك الرع وإن أكثرى دابة لركوب
أو حسن لم يملك الآخر . وإن أكثرها حمل الحديد أو القطن لم يملك حمل
الآخر ، وإن فعل فعله أخره المثل . وإن أكثرها نحوه شيء فزد عليه أو
الى موضع جاوزه فعليه الأجرة المذكورة وأجرة المثل للرائد ذكره أخرق
وقال أبو بكر عليه أجرة المثل للجميع ، وإن تلفت ضمن قيمتها إلا أن
تكون في يد صاحبه فيضمن نصف قيمتها في أحد الوجهين

فصل

ويلزم المؤجر كل ما يتمكن به من منع كرامات الحق ورجله وحرامه
والشد عليه وشد الاحمال والاحكام والرفع والحد ولزوم العير بغير لصلاة
الفرص ومقتضى الدار وعملاتها وما حلت عادة به . فأما تفريع المارعة
والكف فمما يستأجره إذا سبها فإليه

فصل

والاحارة عقد لازم من لفظ من ليس لأحدهم فسحها . وإن بدله قس
نقص المدة فعليه الأجرة . وإن حوله لما يكفى بنفسه أو بغيره له أجرة لما
سكن به عليه . ويختص أن له من الأجرة قطعه . وإن هرب الآخر حتى
انقص المدة انصحب الإحارة . وإن كان على غيره المستأجر من
الفسخ . الصبر . وإن هرب أحدهم أو مات . نزل الخال بنفسه عليها الحاكم من
مال أحدهم أو أدنى استأجر في أجرة عليه . وإذا انقص الإحارة بغير الحاكم
وهو في المنفق وحفظ ما في يده لصاحبه . وينسخ الإحارة شفع العين المفقود
عنها وموت القسي الممنوع وموت الزاكر إذا كان يكفى له من يقوم مقامه
في استيفاء المنفعة وانقضاء الصبر . وإن أكرهى لقلعه أو برئه وحوه
وإن أكرهى داراً بدم أو أرضاً . مع ما قطع ماؤها انصحب الإحارة
فيها في من المدة في أحد الوجهين . وفي الآخر . يثبت للمستأجر خيار الفسخ
ولا تنسخ بموت المالكى والمكترى ولا يدر لأحدهما مثلاً . يكترى
للبيع فتصع نفقته أو ذكاهم يفرق مناعه . وإن خصص العين خير المستأجر
من الفسخ ومطالبة العاصب بأجرة المثل . فإن فسح فعليه أجرة ما مضى .
وقال الحنفى . فإن جاء أمر غائب بحجر المستأجر عن منفعة ما وقع عليه العقد
فعليه من الأجرة بقدر مدة انقضاءه . ومن استأجر ليعمل شيء ثم ص أقيم
مقدمه من يعمل والأجرة عليه . وإن وجد العين معيبة أو حدث بها عيب
فهو الفسخ وعليه أجرة ما مضى . ويجوز بيع المأجرة ولا تنفسخ
الإحارة إلا أن يشترها المستأجر فتفسخ على إحدى الروايتين

فصل

ولا ضمان على الأجير الخاص . وهو الذي يسلم نفسه الى المستأجر . فيما يتلف في يده إلا أن يتعدى ، ويضمن الأجير المشترك ما حلت به من تحريق الثوب وعلقه في نفضيله . ولا ضمان عليه فيما تلف من حرره أو غير فعله ولا أجره نه فيما عمل فيه . وعنه يضمن . ولا ضمان على حجام ولا حبان ولا راع ولا طبيب اذا عرف منهم حديق ولم تكن أيديهم . ولا ضمان على اراعى اذا لم يتعد . واذا حذر اصابع الثوب على آخرته فبعض صممه . وان تلف اشوب بعد عمله حر مالكة بين نصيبه اياه غير معصوم ولا أجره له وبين نصيبه اياه معصوما وسدح لسه آخرته . واذا ضرب المستأجر الدابة بقدر العادة أو كبحها أو لم انفس لدابة لم يضمن ما تلف به . وكذلك المعلم اذا ضرب الصبي أو ربح امرأته في نشور . وان قال أذهب لي في نفضيله فما زال من قصصه فاعقول قول احصه يضمن عليه

فصل

ويجب الأجره نفس لعقد لا أن يتفق على تأخيرها . ولا يجب سعي أجره لعن في الدمة حين يبدى . واذا انقضت الاجرة وفي الارض عمار أو بناء لم يشترط قلعه عند انقضائها وحرر المالك بين أحده ما قيمه وبين تركه بالآخره أو قلعه وصمان بنفسه . وان شرط قلعه لرم ديك ولا يحس نسويه الآخر إلا بشرط . وان كان فيها ربح ففوه بتعريض المستأجر فللمالك أحده ما لقيمة وركه بالآخره . وان كان غير تعريض لرم تركه بالآخره . واذا سمي لعين في الاجارة لعاسده حتى انقضت المدة فعليه أجره المش سكر أو لم سكر . واذا اكثري سكرهم وأنعاه عنها دماج ثم انقضى العقد ربح المستأجر بالدرهم

كتاب العارية

وهي منه منفعة تجوز في كل المدفع لا مدفع تبضع ، ولا تجوز رعاها
 العبد المسلم لكافر ، وتكره بإعارة الأمة لشبهة أرجل غير محرمها واستعارة
 والدين للخدمة . وللمعير الرجوع من شاء ما لم يأت في شعله شيء يستصر
 المستعير رجوعه مثل أن يبره سقيه حل منعه فليس له الرجوع ما دام
 في حه البحر ، وإن أعاره أرضا للدين يرجع حتى يبي الميث ، وإن أعاره
 حائطا لصنع عليه أطراف حبه أو يرجع ما ربح عليه . فإن سقط عنه
 هدم أو غيره لم يملك رده وإن أعاره أرضا يرجع إلى الحصاد إلا
 أن يكون بما يخصه قصلا وحصده وإن أعارها للعرس والبناء وشرط عليه
 نقل في وقت أو عند رجوعه ثم يرجع لرمه النقل ولا يرمه تسوية الأرض
 إلا بشرط وإن بشرط عند النقل يرمه لا أن يضمن له المعير نقص
 فإن قلعه فعله تسوية الأرض وإن أنى النقل فسمعه أحده بقمته وإن أنى
 ذلك بيعها فإن أيا البيع ترك بحاله وبعده يصرف في أرضه على وجه
 لا نصر بالشجر والمستعير الدخول متى وألا ولا ح وأحد الثمرة وإلا ذكر
 أصحها عليه أجرة من حين الرجوع وذكره عنه أجرة في الرجوع وهذا
 مثله فيخرج فيهما وفي سائر المسائل وجهان وإن عير أو سبى بعد الرجوع
 أو بعد الوقت فهو عاصب بآتي حكمه . وإن عير نفس سدا إلى الأرض
 فبنت فيها فهو صاحبه يبقى إلى الحصاد بأجرة مثله . وقال القاضي لا أجرة
 له ويختص به لصاحب الأرض أحده بقمته وإن عير عرس رجل فبنت في
 أرض غيره فهي تكون كعرس لشصع أو كعرس لعاصب ؛ على وجهين

فصل

وحكم المستعير في استيفاء المنفعة حكم المستأجر والعارية مضمونة بقمته
 يوم التلف وإن شرط بئ صماها ، وكل ما كان أمارة لا يصير مضمونة بشرطه
 وما كان مضمونا لا يتق صماها بشرطه وعن أحمد رحمه الله تعالى أنه ذكر

له ذلك فقال المبتون على شروطهم فدل على نفي الصمان بشرطه وان تلفت
اجزاؤها بالاستعمال كحمل المنشقة على وجهين . وليس يستعير أن يعبر فان
فعل تلف عد الثاني فله يصيب أيهما شاء . وستقر الصمان على الثاني . وعلى
المستعير مؤنة رد العارية فان رد الدابة الى اصطن المالك أو غلامه لم يبرأ
من الصمان إلا أن يردها الى من جرت عاقبته بحريان ذلك على يده
كأنس ويحوى

فصل

إذا حسم فقال أحرك قال لي أعزني عقيب العقد فاقول قول
البراك . وإن كان بعد مضي مدة لها أحرة فاقول قول المالك فيما مضى من
المدة دون ما بقي منها . وهل يستحق أحرة المثل أو المدعى إن رد عليها ؟
على وجهين . وإن كان أعزتك قال لي أعزني والهيمة بالهبة فاقول قول
المالك . وإن كان أعزني أو أحركني قال لي عصمتي فاقول قول المالك
وقول قول بعض

كتاب الغصب

وهو الاستيلاء على ما لا يملكه غيره . ونقص أم الولد
ويعقار بالغصب . وعده ماذل على أن العقار لا ينقص بالغصب . وإن غصب
كذلكه بغير أو حر دى له . وإن أنعمه لم يترمه قمته . وإن غصب
خلد مته فهل يلزمه ردده ؟ على وجهين . فان دفعه وقتنا بظهارته لزمه
ردده . وإن أسوى على حر لم يصح بذلك إلا أن يكون صغيرا فيه
وجهان . فان قلنا لا يضمه فهو ضمن ثيابه وحمله ؟ على وجهين . وإن
استعمل الحر كرها فعليه أجرته . وإن حسمه مدة فهل يترمه أجرته ؟
على وجهين

فصل

ويلزم رد المعصوب من قدر عني رده وإن غرم عليه أضعاف قيمته ،
 وإن حطه بما تنمير منه برمه بحبيسه ورده ، وإن بي عليه لومه . ده إلا أن
 يكون قد باي ، وإن سمر ، سامير ، نارا برمه قبعها وردها ، وإن ربح الارض
 فردها بعد أحد ربح عليه آخرها ، وإن دكها بها والربح فانه خير من
 ركة الى الخصاد ، حرمه ومن أحد يعوضه ، وهو ديك قيمه أو عقته ،
 على وجهي ، ويحمل أن يكون الربح للعاصب وعليه الأخرى ، وإن عرسها
 أو بين فيها أحد قطع عرسه وثائه وتسوية الارض ، وأرض غصبها وأخرها
 وإن عصب لوحا ووقع به سبعة لم تقنع حتى يرضى ، وإن عصب حطلا
 فخذ به حرج حيوان وحلف عليه من قلعه فعله قيمه . إلا أن يكون
 الحيوان مأكولا للعصبة فهو يده رده ويدرج الحيوان ؟ على وجهي وإن
 مات الحيوان لومه رده . إلا أن يكون آدم

فصل

وإن رد لومه رده برئاده منه ، كات منصفه كاسمن وتعد صبعة
 أو مفصلة كالولد والكتب ، ولو عصب حرجا فصار به أو شككه أو شمكا
 فأمنست شيت أو مرسا فصاد عليه أو غنم فهو للمالكه ، وإن غصب ثوبا فقصره
 أو عرلا فسيجه أو قصه أو حديداه قصر به أو حشا فحجره أو شاة فدسج
 وشواها رد ديك برئادته وأرض بقصه ، لا شيء له ، وعه يكون شرمكا
 بالبرده ، وفان أبو بكر يملكه وعيه قيمه . وإن عصب أرضا فقصر فيها ثرا
 ووضع تراها في أرض مالكها لم يملك طمها إذا أراه المالك من صيان
 ما تلف بها في أحد الوجهي ، وإن غصب حبا فزرعه أو يضا فصار فراخا
 أو بوي فصار عرسا رده ولا شيء له ويتخرج فيه مثل الذي قبله

فصل

وان نقص به صياح بقصه قيمه قيقا كان أو غيره . وعنه أن
الرقيق نقص عن نقص به في الإللاف . وسخرج أن ينقصه أكثر
الأميرين مهما . وان عصبه وحى عنه صبه أكثر الأمرين وإن جنى عليه
غير العاصب فله نصيب العاصب ما أكثر الأمرين ويرجع لعاصب على الخلق
بأش الخنايه . وله نصيب الخاني أش الخنايه ونقص العاصب ما في من
النقص . وان عصب عدا خصه إله . وهو دقمه . وعنه في عن الدية
من الخس والسعد واخير ربع غميتها والأول أصح . وان نقصت العدا لغير
الاسما لم ينقص نص عليه . وان نقص القصة لم ينقص ثم مات برتبة
يلزمه شيء . وان زاد من حبه أحد من ينقصه فمات القصة من
لنقص . وإن رادت القيمة من أو غيره ثم نقصت من الزيادة . وإن
عاد من الزيادة الأولى من حسمها لم ينقصها في أحد الوجهين . وإن كان
من غير حسم الأولى لم يسقط منها . وان عصب عدد مفر طاق في حسم
مفر . فمات قيمته . ولا شيء عليه . وان نقص المعصوب بقصه غير
مستقر كحطه مثلت وعصب خير من أحد مثله . وإن تركها حتى يستقر
فباده . وأحد . وأش نقصها . وان جنى المعصوب فعليه أن يش حذاته
مواضع حتى يسهه أو غيره . وحذاته على لعاصب وعلى منه هدر
وتنقص رواتد العصب كأوبه ولثمة إيا تنقص أو نقص كالأصل

فصل

وان حط المعصوب عدله على وجه لا ينقص منه من حط حقه
أو رتبته مثله به مثله منه في أحد الوجهين . وفي لأخر به مثله من
حسب شاء . وإن حطه بدونه أو حيز منه أو بقي حسمه إله مثله في قياس
التي فيها وظاهر كلامه اسمها شريكان بقدر متكبرهما . وان نقصت نوما
قصده أو سواقفاته رتب فقضت قيمتهما أو قيمة أحدهما ضمن النقص

وان لم تقص أو رادت قيمتهما فبما شريكك قدر مكيهما، وان رادت قيمة
أحدهما فأربعة نصابه. وان أراد أحدهما قيع الصع لم يجبر الآخر عليه
وعلى أن يخرأد حتى العصب القص. وان وهب الصبغ للبالك
أو وهبه تروى الدار ويخوها فبى به المالك قولها ؟ على وجهين. وان
عصب صعبا فصع به ثوبا أو ربا قلت به سوتما احسن أن يكون كذلك
واحسن أن به قسه أو مثله من كان مثلاً. وإن غصب ثوبا وصنفا
فصعه به رداء وأرشد بقصه ولا شيء له في رداؤه وسدح فيه مثل
نسي قسه

فصل

وان وضىء أخذه فقصه أحد والمهر وان كان مطووعه وأرشد تكاره
وعنه لا لزمه من الثب. وإن ولدت قالوبه رقيق بسند ونقصم نقص
ولا بد وان عي أو وهب لعالم بالعصب فوظفها فبذلك تضمن أيها شاء
بعضها، مبهمة آخرها وقصه ويدها ان تلف. قال حسن للعاصب رجوع على
الأخر ولا رجوع الآخر عليه، وإن لم يعلها بالعصب فضمنها رجعا على
العاصب. وإن ولدت من أحدهما فبوجه حر وعنده عثله في صفاته تقربا
ويجوز أن عه مثله في تقمة وعنه قصه قيمته ورجوع به على العاصب
وان بقت فقصه فبمها. ولا رجوع بها إن كان مشتركا. ورجوع بها المتهب،
وعنه أن ما حصلت له به متعة كالأجرة والمهر وأرشد تكاره لا رجوع به.
وإن ضمن العاصب رجوع على المشتري بما لا يرجع، لمشتري عبده، وإن
ولدت من زوج فب الولد قيمة بقيته. وهى رجوع بها على العاصب على
روايتين. وإن أعادها فبقت عند المسعر استقر ضمان قيمتها عليه وضمن
الأخره على العاصب. وإذا اشترى أصا فعرسها أو شي فيها فخرجت
مسحوقه وقيع عريه وبأوه رجوع المشتري على البائع بما غرمه. ذكره
لقاصي في القسمة وإن أعلم المعصوب لعالم بالعصب استقر الضمان عليه.

وإن لم يعد وقال له العاصب كله فأنه طعنى استقر الضمان على العاصب ، وإن لم يقبل في أنها يستقر الضمان عليه ؟ وحيان ، وإن أضاعه لما له ولم يعلم لم يعد بض عينه في رجل له عدد ربح نفعه فوضها به على أنها ضلته أو هديه ولم يعلم كيف هدد يعني أنه لا يستر ، وإن رده عدد مالكة أو أودعه يده أو أخرجه أو استأجره على قصاره وخصه به يستر إلا أن يعد ، وإن أعاده يده يستر ، وإن لم يعلم ، ومن اشترى عبدا فأعتقه فادعى أن النافع غصبه منه فصدقه أحدهما ثم على الآخر ، وإن صدقاه مع العبد بطل العتق ، يستقر الضمان على المشتري ، عتق أن بطل العتق إذا صدقوا كالميراث

وہمیل

وإن تلف المعصوم بحسبه مثله إن كان مكلفاً أو مؤمناً وإن أعور
المثل فعليه قيمة مثله يوم إعدامه . وقال تعالى : صبي بحسبه تقسمه يوم يقتل .
وعنه يوم قيمه يوم يلقه وإن لم يكن مثله بحسبه تقسمه يوم يلقه في حقه
من نقده . . . يخرج أن قيمه قيمته يوم عصفه . وإن كان معصوماً أو برأ
تخالف قيمته يوم يفر منه يوم حقه فإن كان تخلف بقدر معاً يومه في شاة
مهما وأعتاده بقمته عرساً . وإن تلف من المعصوم فقصت قيمته بأقرب
كروحي حقه تلف أحدهما فعليه رد ثلثي يومته . وأما أش النقص
وقيل لا يلزمه أرض النقص . وإن عصب عبد فأبق أو فرس أو فرس أو شاة
تعتذر رده مع بقائه ضمن قيمته . وإن قتل عليه بعد رده وأحد قيمته .
وإن عصب عصيراً فحرم فعليه قيمته . فإن أعتاب حلاً رده وما نقص
من قيمة العصير

فصل

وكانت المعصوب أحره فعلى "عاصب" أجرته مثله عند مقامه فى الله .
وعنه التوقف فى ذلك ، وقال أبو بكر هذا قوم قديم رحع عنه . وإن دفع
المعصوب فعله أجرته إلى وقت تعلقه . وإن عصبت شيئاً فمجر عن رده فأدى
قسمته فعله أجرته إلى وقت أداء القيمة ؛ وفيه بعده وجهان

فصل

وأنصرف العاصب الحكيم كالخج وسائر اعمادات ولعقود كالسبع
والسكاج وخوصه صفة في إحدى الروايتين ، والأخرى صحيحة ، فإن تحر
بالدراهم فالرخ المالكة ، وإن اشترى في دمه ثم بقدها فكذلك ، وعنه الرخ
لشئى ، وإن احتلفا في قيمة المعصوب أو فدهه أو صبعة فيه فاقول قول
العاصب ، وإن احتلفا في رده أو عيب فالقول قول المالك ، وإن بقيت في يده
عصوب لا يعرف أربها تصدى بها عنهم شرط الصمن كاللقطة

فصل

ومن أنلف مالا مخزما بغيره صمنه ، وإن فتح فقص عن طائره أو حل
قد عده أو رباط فرسه أو وكاء رى مانع أو حامد فأداته الشمس أو بقى
بعد حله قاعدا فأنته الرخ وصدق صمنه ، وقال القاضي لا يصمن ما أنته الرخ
، وإن ربط دابة في طريق فأنفقت أو اقنى كلما عقوا فعتقر أو حرق ثوما
صمن إلا أن يكون دحل مبرله بغير إده ، وقيل في الكلب روايتان في الحقة ،
وإن أحبه نارا في ملكه أو سقى أرضه فتعدى إلى ملك غيره فأنلفه صمن إذا
كان قد أسرف فيه أو فرط وإلا فلا ، وإن حفر في فائه نرا لنفسه صمن
ما تنف بها ، وإن حفرها في ساعة سفع المسكين لم يصمن في أصح الروايتين ،
وإن بسط في مسجد حصيرا أو علق فيه قديلا لم يصمن ما تنف به ، وإن
جلس في مسجد أو طريق واسع فمتر به حيوان لم يصمن في أحد الوجهين ،
وإن أخرج حناحا أو مبرأا إلى الطريق فسقط على شيء أنلفه صمن ، وإن
مال حائطه فلم يدهمه حتى أنلف شيئا لم يصمنه نص عليه ، وأوما في موضع
أنه إن تقدم إليه سقعه وأشهد عليه فلم يفعل صمن ، وما أنلفت البهيمة فلا
صمن على صاحبها إلا أن تكون في يد ابن كالأراك والسائق والقائد
فيضمن ما جنت يدها أو فيها دون ما جنت رجلها ، وما أفسدت من الزرع
والشجر له لا ولا يصمن ما أفسدت من ذلك هارا ، ومن صال عليه آدمى

أو غيره فقتله دفعا عن نفسه لم يصحته . وإن اصطدمت سفيتان فغرقنا صم
كل واحد منهما سفنة الآخر وما فيها ، فإن كانت إحداهما محدرة فعلى
صاحبها صم المصعدة إلا أن يكون قد علمه ريح فلم تقدر على ضبطها ،
ومن أثلج مرمارا أو طورا أو صلبا أو كسر إباء قصة أو ذهب أو إباء
حمر لم يصحه . وعنه بصم آية الحرا كان يتفع بها في غيره

باب الشفعة

وهي استحقاق الإنسان ادراع حصة شريكه من بد مشترىها ، ولا يحل
الاحتال لاسقاطها . ولا تثبت إلا بشروط خمسة : (أحدها) أن يكون مبيعا ،
ولا شفعة في انتقل بغير عوض بحال . ولا فيما عوضه غير المال كالصدق ،
وعوض الخلع والصلح عن دم العمد في أحد الوجهين

فصل

(ثنى) أن يكون شفعا مشاعا من عقار تنقسم ، فأما المقسوم المحدد
ولا شفعة لجاره فيه . ولا شفعة فيما لا نجح قسمته كالأشجار الصغيرة والنز
والطرق والعراض السابقة وما ليس بعقار كالأشجار والحيوان والبناء المفرد
في إحدى الروايتين ، إلا أن البناء والعراض يؤخذ تعا للأرض ،
ولا تزجد الشجرة والزرع تعا في أحد الوجهين

فصل

(ثالث) المطالبة بها على الفور ساعة بعن ص عليه ، وقال القاضي
له طلبها في المجلس وإن طال فإن أخره سقطت شفعتها إلا أن يعلم وهو عاتف
فيشهد على الطلب بها ثم إن أخر الطلب بعد الإشهاد عند مكانه أو لم يشهد
ولكن سار في طلبها فعلى وجهين ، وإن ترك لطلب والإشهاد لعجزه عنها
كالمرضى والمجنون ومن لا يجد من يشهده أو لا طهرهم زيادة في الثمن
أو نقصا في المبيع أو أنه موهوب له أو أن المشتري غيره أو أحبره من

لا يقبل حبره ولم يصدقه فهو على شفعة . وان أحبره من يقدر حبره فلم يصدقه أو قال المشتري يعنى ما اشترى أو صالحى سقطت شفعة . وان دل فى البيع أو توكل لأحد المتابعين أو جعل له الخيار فاختار بمص . البيع فهو على شفعة ، وان أسقط شفعته قبل البيع لم يسقط ويحمل أن تسقط . وان ترك الولى شفعة للصى فيها حظ لم تسقط وله الآخر إذا كبر . وإن تركها بعدم الخط فيها سقطت ذكره ابن حامد . وقال القاضى يحمل أن لا تسقط

فصل

(الرابع) أن يأخذ جميع المبيع . فان طلب أحد العوض سقطت شفعة . فان كانا شريعتين فالشفعة بينهما على قدر ملكتهما . وعنه على عدد الزموس . فان ترك أحدهما شفعته لم يكن الآخر أن يأخذ . لا لكل أو يترك ، فان كان المشتري شريكاً فالشفعة سهو بين الآخر . فان ترك شفعته لوجب الكل على شريكه لم يكن له ذلك . وإذا كانت دار بين اثنين فباع أحدهما بصفة لأحس صفتين ثم علم شريكه أنه أن يأخذ بالبيعين . وله أن يأخذ أحدهما فان أحد الثاني شاركه المشتري فى شفعة فى أحد الوجهين . وان أحد الأول لم يشاركه . وان أحدهما لم يشاركه فى شفعة الأول . وهل يشاركه فى شفعة الثاني ؟ على وجهين . وان اشترى اثنان حق واحد فالشفعة أحده . وان اشترى واحد حق اثنين أو اشترى واحد شقتين من أصلين صفقة واحدة فالشفعة أحد أحدهما على أصح الوجهين . وان باع شقتين وسفناً فالشفعة أحد الشقتين حصته من الثمن ويحمل أن لا يجوز . وان تلف بعض المبيع فله أحد الباقي حصته من الثمن . وقال ابن حامد إن كان ثلثه نصف الله تعالى فليس له أحده إلا بجميع الثمن

فصل

(الخامس) أن يكون للشفيع ملك سابق ، فان اشترى اثنان داراً صفقة واحدة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه . وان ادعى كل واحد منهما

السوق فتخالفا أو تعارضت بينهما فلا شفعة لهما ، ولا شفعة لشركة
الوقف في أحد الوجهين

فصل

وإن تصرف المشتري في المسع قبل الغلب بوقف أو هبة سقطت الشفعة
نص عليه ، وقال أبو بكر لا تسقط ، وإن باع فلتشيع الأخذ بأي السع
شاء ، فإن أخذ بالآخر رجع لثاني على الأول ، وإن فسح البيع بعيب
أو إقالة أو تحالف فلتشيع أحده ، وبأحده في التحالف بحلف عليه
سائق ، وإن أحره أحده التشيع ، أنه لا جرم من يوم أخذه ، وإن أساء له لعله
له وإن أحده التشيع وفيه رجوع أو نمره ظاهره فهي للمشتري مبقاة إلى
الحصاد واحدا ، وإن قام المشتري وكل التشيع أو قسم التشيع لكونه
أظهر له زيادة في الثمن أو حقه وعرض أو يبي فلتشيع أن يدفع إليه قيمة
العراس والساء وبملكه أو يبقعه ويضمن بقص ، فإن اختار أخذه فأراد
المشتري فبعه فله ذلك إذا لم يكن فيه ضرر ، وإن باع التشيع ملكه قبل العلم
لم تسقط شفعته في أحد الوجهين والمشتري شفعة في باعه التشيع في أصح
الوجهين ، وإن مات لشفع بطلت الشفعة إلا أن يكون بعد طلبها
فتكون لو أدته

فصل

وبأخذ الشفع بشر الذي وقع انعقد عده ، وإن عجز عنه أو عن
نقصه سقطت شفعته ، وما يحط من الثمن أو يزداد فيه في مدة الجبار يلحق
به ، وما كان بعد ذلك لا يلحق به ، وإن كان مؤجلا أحذه الشفع بالآخر
إن كان مليا والا أقام كفلا مليا وأحذه به ، وإن كان الثمن عرصا أعطاه
مثله إن كان ذا مثل والا قسمته ، وإن اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المشتري
إلا أن يكون للشفع بينة ، وإن قال المشتري اشتريته بألف وأقدم البائع
بينة أنه باعه بألفين فلتشيع أحذه بألف ، وإن قال المشتري غلطت قبل

يقول فونه مع يمينه ؟ على وجهين . وإن دعى أنك اشتريته بألف قال بل
انهته أو وثقه فاقول قوله مع يمينه . وإن نكل عنها أو قامت للشفيع بينه
فه أحده ويقال لمشتري إما أن تقبل الثمن وإما أن ترضى منه ، وإن كان
عوضا في الخلع أو الكاح أو عن دم عبد أحده بقيمة . وقول غيره يأخذه
بأدلة ومهر المثل

فصل

ولا شفعة في بيع الخيار قبل انقضاء نص عليه . وبمقتضى أن يمتنع
وإن أقر المانع بالبيع وأسكر المشتري فإن تمت شفعة ؟ على وجهين .
وعهد للشفيع عن المشتري وعهد للمشتري على المانع . فإن أقر المشتري
فقدس المانع أحده الحاكم عليه ، وقال أبو الخطاب قدس المذهب أن يأخذه
الشفيع من بدل المانع . وإذا ورن ثلث شفعة عن أبيهما فع أحدهما نصيبه
والشفعة بين أحبه وشريك أبيه ، ولا شفعة لكافر على مسلم . وهل تمت
اشفعة لمصر على رب المال أو لرب المال على المصرب فيما يشتره
لمصارنة ؟ على وجهين

باب الوديعة

وهي أمانة لا ضمان عليه فيها لا بعد أن تعدى . وإن تمت من بين ماله لم
يضمن في أصح الروايتين . وببرمه حفظها في حرر مثله فإن عين صاحبها
حررا فحفظها في دونه ضمن . وإن أحررها مثله أو فوقه لم يضمن وقين
يضمن إلا أن يفعله الحاجة . وإن نهى عن إخراجها فأخرجها شيئا
لغالب منه التوى لم يضمن . وإن تركها فقلقت ضمن وإن أخرجها لغير
خوف ضمن . فإن قال لا تخرجها ولو حلف عليها فأخرجها عند الخوف
أو تركها لم يضمن . ولو أودعه سبعة فلم يعانها حتى ماتت ضمن إلا أن يهاه
المالك عن علمها . فإن قال أترك الوديعة في جيبك فتركها في كفه ضمن ، وإن
قال أتركها في كك فتركها في جيبه لم يضمن . وإن تركها في يده احتمل

و جهين ، وان دفع الوديعة الى من يحفظ ماله كرجه وعده لم يصح ، وان دفعها الى أحس أو حاكم صح ، وليس للمالك مطالبة الاجبي ، وقال القاضي له ذلك . وان أراد سمر أو حاف عليها عده ردها الى مالكها ، فان لم يحده حملها معه ان كان أحفظ لها والا دفعها الى الحاكم ، فان تعذر ذلك أودعها ثقة أو دوا وأعم بها ثقة سكر تلك الدار . فان دفعها ولم يعرف بها أحدا أو أعلم بها من لا يسكر الدار ضمنها . وان تعدى فيها فرك الدابة لعير سمها . لس الثوب وأخرج الدراهم لسقفها ثم ردها أو حدها ثم أقر بها أو كسر ختم كيسها أو خططها بما لا تتميز منه ضمها ، وان خلطها بغير أو رك الدابة لسقها لم يصح . وان أحد درهمين رده فصاع الكيل ضمنه وحده ، وعنه يصح اجمع . وان رده بغيره فكذلك ، وان كان غير متميز ضمن اجمع . ويعمن أن لا يصح غيره . وان أودعه صبي وديعة ضمنها ولم ير إلا بالتسليم الى ولده . وان أودع الصبي وديعة فتلفت تنريطه لم يصح . وان أسبها لم يصح . وقال القاضي بضم . وان أودع عبدا وديعة فأنلفها ضمنها في رفته

فصل

والمودع أمين . ونقول قوله فيما بدعه من رد وتلف وإن في دفعها الى انسان وما يدعى عليه من خيانه وتفریط ، وان قال لم تودعي ثم أقر بها أو ثقت سنة ودعي الرد أو تلف لم يقبل وان أقام به بيعة ، ويعمن أن تقبل بيته . وان قال مالك عتدي شي . فن قوله في الرد وتلف . وان مات المودع وادعي وارثه الرد لم يقبل إلا بيعة . وان تلفت عده قبل إمكان ردها لم تضمنها . وعنه بضمنها في أحد الوجهين ، وإذا ادعى الوديعة اثنان فأقر بها لأحدهما هي له مع يمينه . ويحلف المودع أيضا . وان أقر بها لهما هي لهما ويحلف لكل واحد منهما ، فان قال لا أعرف صاحبها حلف أنه لا يعلم ويقرعه بينهما من قرع صاحبه حلف وأحدهما . وان أودعه اثنان

مكيلا أو موروثا فطلب أحدهم نصيبه منه إليه . وإن عصب العين فليس
للودع المطالبة بها ؟ على وجهين

باب أحياء الموات

وهي الأرض الدائرة التي لا يملكها ملك . فإن كان فيها آثار امتك
ولا يعلم لها مالك فعلى روايتين . ومن أحياء أرض ميتة وهي ما لم يملك
أو كافر أو نادى الإمام وغيره في دار الإسلام وعيها . لا ما أحياه مسلم
من أرض سكتار إلى صوخو أعينها وما قرب من العامر وتعلق بمصاحبه
بتملك بالإحياء . وإن لم يتعلق بمصاحبه فعلى روايتين . ولا يملك للمعادن
بما هرة كالملح وقدر والنفط والكحل وحصى بالإحياء . وليس للأمام
إقطاعه . فإن كان تقرب ساحل موصه أو حصل فيه الماء صار مباحا ملكه
الإحياء . والأمام إقطاعه . وإذا ملك أحق منك من المعادن لمصلحة
كمعدن الذهب والفضة . وإن طر فيه عين ما أو معدن حار أو كلال أو نجر
فهو أحق به . وهل يملكه ؟ على روايتين . وما فضل من مائه ربه بدله لغيره
غيره . وهل يرمه بدله لغيره ؟ على روايتين

فصل

وإحياء الأرض أن يحورها بحائط أو يحرقها بماء . وإن حرقها
عادة ملك حرما خمس دراعا . وإن لم تكن عادة فحرما خمسة وعشرون
دراعا . وبعد القاصي حرما قدر رشتها من كل جانب . وقيل إحياء
الأرض ما بعد إحياء . وهو عمارتها بما تنهيه له . أو مائها من ررع أو ماء .
وقيل ما يشكر . كل عام كالسقي والحرث فليس بإحياء وما لا يتكرر فهو
إحياء . ومن تحجر مواتا لم يملكه وهو أحق به ووارثه بعده ومن يقفه إليه
وليس له بيعه . وقيل له ذلك قال لم يتم إحياءه قيل له إما أن تحبه
أو تركه . فإن طلب الأمهال أمهل الشهرين والثلاثة . فإن أحياء غيره فليس
يملكه ؟ على وجهين

فصل

وللامام إقطاع موات لمن حبيه . ولا يملكه بالإنقطاع من يصح
كالمتحجر بشرع في الأحياء . وله إقطاع الجوس في الطرق الواسعة
وإحاط المساحد ماء يصبغ على الناس . ولا يملك ذلك بالأحياء . ويكون
المقطع أحق بالجوس فيها . فإن يقطعها فمن سوا الجوس فيها .
ويكون أحق بها ماء ينقل فاشه عنها . فإن أزال الجوس فيها فمن يزل
على وجهين . فإن سبق أنشأ أفرغ سببا . وقبل يقدم الامام من أى
مهما . ومن سبق إلى معدن فهو أحق بما بال منه . ومن يمنع ما حصل
مقدمه . على وجهين . ومن سبق إلى مدح كصيد وغيره وحظ وتمر وما
سده للناس رعة عنه فهو أحق به . وإن سبق إليه ثلث قسم بينهما . وإذا
كان الماء في بر غير موقوف كماء الأمطار فمن في أعلاه أن يسقي ويحس الماء
حق لمن أنى كعبه ثم يرس إلى من يملكه . فإن أراد أن يسقي إحياء أرض
يسقيها منه جارها لم يضر من الأرض شارة منه . وللامام أن يسقي
أرضاً من الموات ترعى فيها دواب المسلمين التي تقوم بحفظها ما لم يصب على
الناس وليس ذلك لغيره . وما حماه من يترجى منس لأحد بقصه . وما حماه
غيره من الأئمة فمن يحو . بقصه ؟ على وجهين

باب الجعالة

وهو أن يقول من . دعيتي أو تقطعتي أو سبي في هذا الخائن فله كذا
من فعله بعد أن يبعه أحسن استحققه . وإن فعله جماعة فهو بينهم . ومن فعله
فمن ذلك لم يستحقه سواء أذه قبل شروع الجاس أو بعده . وتصح على مدة
بحوله وعن مجهول إذا كان الغرض معلوما . وهي عقد جائز لكل واحد
مهما فسدها . متى فسدها العامل لم يستحق شيئا . وإن فسدها الجماعة بعد
الشروع فعليه للعامل أجرة عمله . وإن احتلها في أصل العمل أو قدره
فالقول قول الجاعل . ومن عمل لغيره عملا يغير جعل فلا شيء له إلا في رد

الآتيق بين به ما شرح ديارا أو اثني عشر درهما ، وعنه أن رده من خارج
المصر فله أن يعون درهمين وأخذ منه ما انفق عليه في قوته . وإن هرب منه في
طريقه فإن مات سبب استحق ذلك في تركته

باب اللقطة

وهي المال الصانع من ربه . وينقسم ثلاثة أقسام : (أحدها) ما لا تتبعه
اهمة كالسود ، والثمن ، والغنم فيملك بأخذه بلا تعريف . (الثاني)
الصغار من صغار أسباع كالإبل والبقر والخيل واليغال والحصان
وطائر وطيور وحمير ولا يجوز التناقص فيها . ومن أخذها صمها . فإن دبرها
أي « ب » لا مائة من ثمنها (ثلث) سائر الأموال كالأنعام والنبات
والغنم والفصائل والعجائن والأقلام . فمن لا يضمن نفسه عليها ليس به
أخذها . فمن يضمن نفسها ولم يملكها من عرفها ومن ضمن نفسه عليها وقوى
على حرمة ربه فيه أحرم . وإذا غصب تركها بعد أو حصب حرم الله تعالى
إن وجدها بمسقة فالأفضل أخذها ومن أخذها ثم ردها إلى موضعها أو
فرد فيها صمها . وهي عن ثلاثة أضرب : (حيوان) فيتخير بين أكله وعلفه
قسمته . ومن سمه وحصب ثمنه . ومن حفظه والاتفاق عليه من ماله . وهل
يرجع بذلك ؟ على وجهين (ثلث) ما يخشى فسادها فيتخير بين بيعه وأكله
ولا أن يمكن تحصيله كالمسك ففعل ما في الخط فيه لما سكر . وعرامة النجف
منه . عنه يبيع النسيب ويذوق السكر أي أحاكم (ثلث) سائر المال فلا ربه
حفظه ويعرف أحواله ما شاء عنه في تخامع الناس بالأسواق وأبواب المساجد
في أوقات تصوات حرم لا كاملا من صانع منه شيء أو بفضله وأجرة المداي
عليه . وقال أبو الخطاب ما لا يملك بالثمن وما يقصد حفظه لما سكر يرجع
بالأجرة من لم يعرف دحر في ملكه بعد الخول حكما كالميراث . وعنه أن
الخط لا يملكه حتى يختار ذلك ، وعن أحمد رحمه الله تعالى لا يملك إلا
الأنعام وهي طاهر المذهب . وهل له الصدقة بغيرها ؟ على روايتين . وعنه
لا يملك لقطة الحرم بحال

فصل

ولا يجوز له انصرف في اللقطة حتى يعرف وعادها ووكامها وقدرها
وحسبها . ويستحب ذلك عند وحدتها والإشهاد عليها حتى جاء طالب أو صفها
لرم دفعها إليه سائر النصف وربادتها المفصلة لما لكها قبل الحول ولو أحدها بعده
في أصح الوجهين . وإن تمت أو قصت قبل الحول لم يصحها ، وإن كان بعد
ضمها . وإن وصفها اثنان قسمت بينهما في أحد الوجهين . وفي الآخر يفرع
بينهما في فرع صاحبه حلف وأحده . وإن أهم آخر يمينه أنه أحدهما
الواصف فإن تلفت صحتها من شيء من الواصف أو المدفع إليه إلا أن يدفعها
تحرر حاكم فلا ضمان عنه . وهي ضمن المدفع رجع على الواصف

فصل

ولا فرق بين كون المقتطع عبداً أو فقيراً أمسياً أو كافراً عدلاً أو فسقاً من
نفسه عديب . وقبل يصح لي انفسق أمس في تعريفها وحفظها . وإن
وحدتها صبي أو سبعة هم وله شعر ينفاد عرفها هي وأحدها وإن وحدها
عد فليدعه أحدها منه ويركها معه . تنوى تعريفها إذا كان عدلاً ، وإن لم يكن
لعد سبعة عبيد له سبعة عبيد . وإن ألقها قبل الحول هي في رقبته ، وإن
ألقها بعده هي في دمه والدماء كالحرة . ومن يعضه حر فهي له وبين
سبعة إلا أن يكون بينهما مائة فإن بدحت في المائة على وجهين

باب اللقيط

وهو اطفال المسود . وهو حر يقع عليه من باب العدل أن لم يكن معه
مدينون عليه . يحكم إسلامه إلا أن يوحى في بلد الكفر ولا مسلم فيه
فيكون كافراً . وإن كان فيه مسلم فعلى وجهين . ومنه حد معه من فراش تحته
أو ثياب أو مان في جسده أو تحت فراشه أو حيوان مشدود بنباه فهو له
وإن كان مدفوناً أو مبروحاً لم يثبت له فعل وجهين . وأولى الناس بمخصاته

واحدة من كان أمسا ، وله الإيقاع عليه بما وجد معه بغير إذن حاكم . وعنه ما يدل على أنه لا يبق عليه إلا ماله . وإن كان فاسقا أو رقيقا أو كافرا . النقطة مسلم أو بدوي ينتقل في المواضع أو وحده في الحصر فأراد نقله إلى ماله لم يبق في يده . وإن النقطة في الدابة مقم في حلة أو من يريد نقله إلى الحصر ، فمر معه . وإن النقطة في الحصر من يريد نقله إلى بلد آخر فهل يبق في يده على وجهين . وإن النقطة أثناء قدم المومر منهما على المعسر والمقيم على المسافر ، فإن تساويا وتشاحا أقرع بينهما ، فإن اختلفا في الملتقط منهما قدم من له سنة . فإن لم يكن لهما بينة قدم صاحب الدابة ، فإن كان في أيديهما أو غيبهما ، وإن نكرهما يدور ، صممه أحدهما قدم ولا سلبه لحاكم أي من يرى متهما أو من عزمهما

فصل

ميراث المقتصد ودسه من قبل الميراث . وإن قل عند قوليه الأمام إن شاء اقتصر وإن شاء أضافه . وإن قطع طرفه عمدا أسطر . وعنه إلا أن يكون فقيرا محجورا فلا ميراث له . وإن ادعى الخلق عليه أو قاده رقة وكذبه انقسط بعد راقعه وقول قول للنقض . وإن ادعى نسا أنه تلوك لم يقبل إلا بسنة تشهد أن أمته ولده في ملكه ويحتمل أن لا بعد قولها في ملكه . وإن قرأ باري بعد راقعه لم يقبل . وعنه قس وقال لقاضي يقبل فيما عليه رواية واحدة . وهن يقبل في غيره ؟ على روتين . وإن قال أي كافر لم يقبل قوله وحكمه حكاه امرته ، وقيل يقبل قوله . ولا أن يكون قد طلق بالإسلام وهو يعتقد

فصل

وإن أقر انسان أنه ولده أحق به مسلما كان أو كافرا رجلا كان أو مرأه حبا كان اللقيط أو ميتا . ولا يتبع الكافر في دينه إلا أن يقيم سنة الله ولده على فراشه . وعنه لا يلحق بامرأة ذات روح . وعنه إن كان لها بحوة

أو نسب معروف ثم سجد بأول لا حق وإن دعاها ثلث أو أكثر لأحد من
سنة قدم بها ، وإن سألوا في لغة أو عدما عرض معها على القاضيه أو مع
أفرادهم ، إن ماتا فإن تحققته بأحدهما لحق به وإن تحققته بهما لحق بهما
ولا يلحق بأكثر من أم واحد ، وإن ادعاه أكثر من اثنين فالحق بهم خو
هم وإن كثروا ، وإن كان أحدهما لا لحق بأكثر من اثنين وإن صدق لقاضيه
أو أشكل عليهم أو لم يوجد فله صدق نسبه في أحدهما حينئذ وفي الآخر
بغيره حتى يرفع فثبت إلى من شاء منه ثم به أحد رضى الله ، وكذلك
الحكماء وطىء ثلث أم أو شبهة أو حاد مشركه بينهما في صدق واحد
أو وصفت ووجه حينئذ أم ولده شبهة وأب ولده يمكن أن يكون منه
فادعى له من أمه من أو أمه أي ثمة معه ، ولا ينسب قول القاضى إلا
أن يكون ركرا عدلا معروفا في الإضافة

كتاب الوقف

وهو تحسيس الأرض ونسب المنفعة وبها ، وإن أحدهما أنه يخص
بالقول والتمسك بالأرض عليه مثل أن ينسجها أو ينسجها في إحصاء فيه ،
أو يخص أرضه مقفلة ويؤذن لهم في الدفن بها أو يبقاها وشرع سائر
والأخرى لا يصح إلا القول وصريحه وقعت وحسب ومثلت كسائه
بصدقت وحرمت ونسب ، ولا يصح الوقف ، كسائه إلا أن يوصى أو يقر
بها أحد الأعطاء النافذة ، حكى الوقف بقول تصدق صدقة موقوفة
أو بحسنة أو مسنة أو محبة أو مؤنة أو لاساع ولا يوجب ولا يبرئ
ولا يصح إلا بشروط أربعة (أحدها) أن يكون في عين يجوز بيعها وبمك
الاتفاق بها دائما مع ثمة عنها كالتقار والخصوان والآث والسلاح ، ويصح
وقف المشاع ، ويصح وقف الحلى على اللبس والعارية ، وعنه لا يصح
ولا يصح الوقف في الذمة كعدودا ، ولا غير معين كاحدهم ، ولا وقف
مألا يجوز بيعه كأنه أولاد والكلب ، ولا مألا يتفجع به مع ثمائه دائما

كالأشغال والمطعم والمزاجين (الثاني) أن يكون على ترك السالكين
والمساجد والقصور والآبار مسبيين كما أو من أهل الدعة ، ولا يصح
على الركائس وسور الدعة وكنته نورا والاعين ، ولا على حرق ولا
مراد ولا عرج على نفسه في إحدى زوايا بين يدي وقف على غيره
وسنن لا كل مدة جاء صبح (ثلث) أن يقف على معين بملك ،
ولا يصح على محبوس كرحوم مسجد ولا على حيوان لا يملك كأبعد
والخيل والابل والبقر ، الرابع أن يقف بجرا قال علقه على شريط
صباح ، لا أن يقف هو وقف بعد موت فصبح في قول الحرقي وقال
أبو الخطاب لا يصح

فصل

ولا يشترط أن يكون على شيء معين فيه وجهان : أحدهما
يشترط ذلك قال ، قلته أو رده نص في حقه دون من بعده وكان كما وقف
على من لا يجوز ، على من يجوز يصرف في الحال إلى من بعده وقفه وجه
آخر أنه إن كان من لا يجوز يعرف الله صه كرحوم معين صرف إلى
مصرف بوقف المقتطع في أن يقرر صه بصرف إلى من بعده ، وإن وقف
على وجهه تقطع ولم يذكر له مالا وكذا على من يجوز ثم على من لا يجوز
أو قال وقفت وسكت بصرف بعدد ما أصاب من جوار الوقف عليه إلى ورثة
أو وقف وقفا بعده في إحدى أو اثنين والآخرى إلى أقرب عصته ، وهل
يختص به فقهاء أو هم ، على وجهين وقال الفقهاء في موضع يكون ، فما على
المساكين ، وإن قال وقفته سه لا يصح ، حسن أن يصح وبصرف بعدها
مصرف المقتطع ، ولا يشترط أحاج وقف على يد في إحدى الزوايا

فصل

بمس الموقوف عليه ، وقف بعمه لا يحكم ويمس صوفه وبسه
بشبهه وعمه ، ليس به ، صه أحاج به من معين فلا حد عليه ولا مهر ، وإن

أنت تولد وهو حر وعلمه قسمه شترى بها ما يقوم مقامه ونصير أم ولده تعق
 بموته وتنج قسمتها في تركه وشترى بها مثبها تكون وقف . وان وطنها
 أحسن تشبه فانت تولد فاء له حر وعنه المهر لأهل الوقف وقسمه الولد
 وان نكحت فعنه قسمتها شترى بها مثبها ويحتل أن يملك قيمة الولد بها
 ولا يلزمه قيمته إن أولدها . وله تزويج أحاديده أحد مهرها وولدها وقف
 معها ويحتمل أن يملكه . وان حتى الوقف خطأ فالارش على الموقوف عليه
 ويحتمل أن يكون في كسبه . وإذا وقف على ثلاثة على المساكين من مات
 منهم . جمع نصيبه في الآخرين

فصل

ويجمع في شرحه أواقف في قسمه على الموقوف عليه وفي التقديم
 والتأخير وأجمع والرسب والمسوية وتفصيل وإخراج من شاء بصفة
 وأذخاله بصفة وفي الماطر فيه والانساق عليه وسائر أحواله فإن لم يشترط بظاهر
 فالتمس الموقوف عليه وقبل لصاحبه . ويقع عليه من علمته وان وقف على ولده
 ثم على المساكين فهو تولد الذكور والإناث والمسوية ولا يدخل فيه ولد
 السات وهو يدخل فيه ويولد السات على . وان وقف على عقبه أو ولد
 ولده أو درته دخل فيه ولد السات ويقع عنه لا يدخل فيه ولد السات ويقع
 عنه في الوصية يدخلون فيه وذهب به بعض أصحاب وهذا مثله . وقال
 أبو بكر وابن حامد رحمهما الله تعالى يدخلون في الوقف إلا أن يقول على
 ولد ولدى لصلى فلا يدخلون . وان وقف على سبعة أو سب فلان فهو المذكور
 خاصة إلا أن يكونوا أقله فدخل فيه النساء دون أولادهن من غيرهم . وان
 وقف على قاتله أو ماله فلان فهو للذكر والأنثى من أولاده وأولاد أسه
 . حد أبيه لال لى . تحذور سهم ذوي القربى بنى هاشم . وعنه أن
 قال نص قرينه من قس أمه في حياته صرف إليهم والأقلا . وأهل سبه
 سبه مراتبه . قال الحرقى يعطى من قس أسه وأمه . وقوله وسدوه

كقرايته . والعبرة من العشي . وددو ورحمه كل قرينة له من حبة الأمان . والامهات . والابامى وعراب من لاروح له من الرحا والنساء . ويحتص أن يختص لايامى بالنساء والعرا . والرحا . فاما لاراض فمن النساء للان فاروق اذواحد . وقيل هو للرحا والنساء . وان وقف على أهل قرينه أو قرانته لم يدخن فيهم من يحذف دسه . وفيه وجه . ان المسلم يدخن وان كان واحدا كافرا . وان وقف على مؤنيه وله مول من فوق ومن أسفل تدول جميعهم . وقال من حمد حصن موالى من فوق . وذا وقف على حمده يمكن حصن موالى من تحت . وحب تحمدهم . والسوية بينهم والاحاد . نقص بعضهم على بعض . لاقتصر على واحد منهم ونقص على لاي قرينه . قل من ثلاثة . فان كانوا من أهل الزكاة لم يسع في واحد منهم أكثر من مقدار الذى يدفع اليه من الزكاة . اذا كان اوقف على صف من أصناف الزكاة . والوصية كالوقف في هذا الفصل

فصل

واوقف عند الام لا يجوز . فاحذر . لا غيرها . ولا يجوز بيعه لان تمتلئ مديته فباع . ونصرف ثمنه في مثله . وكذلك من لم يسجد اذا لم يصالح لم يبيع . وشترى ثمنه ما يصح للجهاد وكذلك المسجد . لم يفتع به في موضعه . وعنه لا يبيع المساجد لكن تنقل آياتها الى مسجد آخر . يجوز بيع بعض آياته وصرفها في عمارة . وما نقص من حصره وريته جاز صرفه الى مسجد آخر . وصدقة به على فقراء المساكين . ولا يجوز عرس شجره في المسجد . فان كانت معروفة به . فان كان من قبل أو الخطب رحمه الله . اذا لم يكن بالمسجد حاجة الى ثمنه . فان احتج صرف ذلك في عمارته

باب الهبة والعطية

وهي تمليك في حياته بغير عوض . فان شرط فيها عوضا معلوما صارت بيعا . وعنه يفتق فيها حكم الهبة . وان شرط ثوابا مجهولا لم يصح

وعنه أنه قال: رصيه شيء، فعلى هذا أن مريضه "جوع" فيها أوفى
عوصها. كانت تدفع. وتحصل الحمة بما يعرفه الناس هذه من الانحب
والقبول والمعاوضة المقربة بما يدل عليها. وتسمى بالقصص. وعنه ترم في غير
المكمل والموروث. ويجوز هذه. ولا يصح القصص. لا بد من الوصل إلا ما
كان في المذهب فكيف مضى من ما في هذه قصة. وعنه لا يصح حتى
أن في القصص. وإن مات أو حب قام وارثه مقدمه في الأدب والرجوع.
إن أو أخرج. عرمة من دية. وهذه به أو أحله من رتب دمه وإن
ذلك ولا يقدر. ووضح هذه مسألة كل ما يجوز به. ولا تصح هذه
المشروع ولا ما لا يقدر على تسليمه. ولا يجوز. بل يفتى على شرط. ولا شرط
ما باقى مقصاها. إن لا يبيع ولا يهب. ولا يوقفها كقوله وهب
هذه أسنة الأبي العمرى. وهب. إن يوقف أسنة الدار أو أرضها
أو جعلها لك عمارك أو حداثك فيه يصح ويكون المعمر وبورثته من
معه. وإن شرط رجوعها إلى المعمر عند موته أو كان هي لآخر باموتها صح
... وعنه لا يصح وتكون المعمر ولو رثته

فصل

والمشروع في عطية الأولاد. تقسمة بينهم على قدر ميراثهم فإن حصص
بعضهم أو فصله فعليه تسوية بالرجوع أو بقطعة الأخر حتى يستووا. فإن
مات قبل ذلك تمت لمعطى. وعنه لا يثبت. وساقين الرجوع أحارده
أبو عبد الله بن طه. وإن سوى بينهم في الوقف أو وقف ثلثه في مرضه على
بعضهم جاز نص عنه. وقاس المذهب أن لا يجوز. ولا يجوز لو هب أن
يرجع في هبه إلا الأب. وعنه يس له الرجوع. وعنه له الرجوع إلا أن
يعتق بها حق أو رعة يجوز أن يتزوج الولد أو يخلص. وإن قصت العين
أو أدت زيادة مفصلة لم تمنع الرجوع والزيادة للام ويحتل أنها للأب،
وهو تمنع المتصدة الرجوع؟ على روايتين. وإن ناعه المذهب ثم رجع إليه

تصح أو إقانة فمن له الرجوع ؟ عني وجهي . وإن رجع به سمع أو هه لم
ملك الرجوع . وإن وجهه المهبط لانه لم يملك أبوه الرجوع . لا أن يرجع
هو . وإن كاته أو هه لم يملك الرجوع إلا أن يملك الرهن وتصح
لكثابه . وعن أحمد رحمه الله تعالى في المرأة تهب زوجها مهرها . وإن كان
سألها ذلك رده اليها . صحت أو كرهت لأنها لا تهب به إلا بحقة عصه
أو إصرها بها بأن يزوج عليها

فصل

ولأن أن يأخذ من مال غيره ما شاء ويملكه مع حاجته وعدمها في
صغر المال وكبره إلا أنه يتعلق حاجته لئلا يهمل . وإن تصرف فيه قبل ملكه
سمع أو عني أو براء من دين لم يصح تصرفه . وإن وظف حرة له
فأحلبها صارت أم ولد له وله ولد له لا يورثه قسمة ولا مهر ولا حد . وفي
المرور وجهي . وليس للمال مطالبة أنه يدين ولا قسمة مملوك ولا أيسر
حده ولا غير ذلك . وأخيه وتصدقته بوعا من المنة

فصل في عطية المريض

فما لمريض . مرض الموت أو مرضا غير مخوف كالمد . وجع
الصرس والصدح وجع فعضياه كعضاب الصحيح سواء أصح في جميع منه .
وإن كان مرض الموت لمخوف كالبرسام وذات الحب . امرعاف . دائم
واقليم المدرك والصدح في الشدة واليس . إن يهمل . وما قال عدلان من أهل
نصب إله مخوف فعطية كالوصية في أنها لا تجوز وارث ولا جوار . لا حتى
زيادة على ثلث إلا واحدة أو ثلث من المنة والعنف والكتابة وبخاءه .
فأما الأمر من المنة كاسن وخداج والصدح في دوامه فإن صار صاحبه
صاحب مال وبني مخوفة ولا فلا . وقال أبو بكر هه وحده آخر أن عصيه
من ثلث . ومن كان بين الصنفين عند لحام الحرب أو في حنة البحر عند
هيجانه أو وقع الطاعون ببلده أو قدم ليقص منه أو الحامل عند المخاض

وهو كالريص ، قال الخبزي وكذلك الخمر اذا صار لها ستة أشهر ، ومن
عن أحمد رحمه الله تعالى ما يدل على أن عطية هؤلاء من الماش كاه . وان
عمر اثنتي عشرة عن البرعات لمجرد يد . الاول والثاني منها . فان تساوت
فتم بين الجميع بالخصص ، وعنه بقية العقب . وما معاوضة المريض من
المثل فصيح من ريس لمن وان كانت مع وارث ، ويخص أن لا يصح
لوارث . وان حق واثمة فقال "تخصي يطل في هذا ما حباه وصح فيما
عساه ويشري الحد لان الصفة تعصت في حقه فان كان به شفع فيه
أحده من أخذه فلا خيار يشري . وان باع المريض أحب أو حاد
وكان شفعه والاثمة لأحر ، السبعة لأن الحاجة لغيره وبعد اثنتي عشرة
الموت هو اعتق عبدا لا يملأ غيره . من مالا يخرج من ماله من أنه عتق
كله وان صار عليه من يسعه فله عتق منه شيء .

فصل

ومن في لعنة اربعة واربعة شئ (أحدها) أنه يبدأ بالاول
فالأول منها ، والثاني سوي بين الممعة والمأخر . والثاني (أنه
لا يملك الرجوع في لعنة عدل في العصة) (ثالث) أنه بعد قنونه
للعنة عند وجوده والوصية بخلافه (الرابع) أن الملك يثبت في العصة
من حيثها ويكفي ما اعلى فاذا خرج من شئ عند الموت من أن يملك كل
أنا من حصة . فله أعلى في مرضه عند أو وهه (بأن تم كسب في حصة
سبعة شئاً مات سبعة خرج من شئ كل كسبه له . وان كان معقلاً
ولم يهرب به إن كان مريضاً وان خرج بعصه فله من كسبه قدر ذلك .
فلو أعلى عبداً لا مال له سواه فكسب من قسمة من مات سبعة فقد عسى
منه شيء وله من كسبه شيء . وبوأنه سبعة شئان بعد العبد وكسبه نصفين
يعتق منه نصفه وله نصف كسبه ولو رثته نصفهما . وان كسب مثلي قيمته
صار له شئان وعنى منه شيء . والورثة شئان فيعقب ثلاثة أخماسه وله ثلاثة

أخماس كسبه والباقي لم يبق له . وإن كسب نصف قيمته عتق منه شيء . وله
نصف شيء من كسبه وبورته شش يعق من ثلثه أسبعة وله ثلاثة
أسباع كسبه والباقي لم يبق له . وإن كان موهوباً بإسباعه من العدد بقدر
ما عبق منه ، بقدره من كسبه . وإن عتق حرة ثلثاً ووضعت في ماله مثلاً نصف
قيمها فهو كما لو كسبت نصف قيمته يعق من ثلثه أسباعاً . ولو وهبها
مريضاً ثم مات قبل أن ينفقها فهو لها ثلثي الأول ونصف قيمة الأول في شيء .
وإذا به الحقة الثانية مات في ثلثه لآخر شيء . والأول شش ظلم
ثلاثة أسباعاً وبورته شيء يعق . وإن باع مريضاً لا يملك غيره
سبعة ثلثي ثلثه فقير . وإن عده فأنفق قيمة ماله من قيمه فله ثلث
أصل ثلثي ماله . وإن عده من عده من حده فله نصفه فصاح أسبع
في نصف واحد نصف . شيء . وإن عتق في شيء . وإن أصدق مائة عشرة
لأهل به عده . صدق شيء خمسة ثلثي قيمته . ما . وصدق خمسة
ومائة . وإن عده . سبع أله نصف من ثلثي . صدق به سبعة ونصف . إلا نصف
شيء بعد شديدين حراً . نصف شيء . وإن باع شيء ثلاثة فوره ستة
والربأ . أله . . . مات قبل ورثته . وسقطت عنه نصفه عليه . وعده
عده . ثلثي من ثلث . وفاق أو كره . قول . فله ربع عده

فصل

ولو عتق ابن مملوك في ماله أنه يحقه في صحته عن ولديه ذكره
أو الخلق لا لو لم يكن له . وإن كان له . وإن كان له . وإن كان له .
أو رحمه المحرم في ماله . وإن كان له . وإن كان له . وإن كان له .
مرصه . وقال القاضي عتق في شيء . ولو عتق أمه وبورته في مرصه
ماله عن قبل من الأول . وقال القاضي ترة . ولو عتقها وضمها مئة ثم
تزوجها . وصدق من لا مال به مواعها وهي مهر مثب ثم مات صح
اعتق ولم يسحق الصدق ثلاث عتق إلى حلال عقب ثم يطل صداقها .

وقال القاضي تسحق المثنى . ووثق به ثلث ماله ثم اشترى منه من الثلثين
فقال القاضي بصرى . ولا يعقل وثق ماله بثلاثين على الوكيل . كذا قال
يعنى عنه ، لا بد له من يعقل في حياته .

كتاب الوصايا

وهي الامم بالتصرف بعد الموت . والوصية بالنسبة هي تبرع به بعد
الموت . ويصح من السالم الرشيد عدلا كان وفاسقا حلالا أو امرأة مسما
أو كافرا أو من نفسه في أصح الوصايا . ومن نصي التعلق بها حور . عشر
ولا تصح من به دون سبع . وفي رواية . ولا تصح من عبد عاقل
كالمملوك والمجنون . ولا يصح من سكران وجهال . ولا تصح وصية الزاني
بالإشارة . ولا تصح وصية من اعتق ماله بها . ولا تصح من
جذب وصية غيره صح . ومن أن لا تصح حين شهادة عليها .

فصل

والوصية مستحقة لمن . حر أو مملوك . كثير أو قليل ماله . وبكره
غيره . وإن كان به ورثة . فمن من . أثبت له فحور وصيته جميع ماله . وعنه
لا يجوز . إلا الثلث . ولا يجوز لمن له وارث وراثته على الثلث لأحس
ولا وراثته شيء . إلا بإحالة وراثته إلا أن يوصى لكل وارث معين بقدر
ميراثه فهو يصح . على وجه . وإن لم يثبت بالوصايا تخصوا فيه
وأدخل الفقهاء على واحد قدر وصيته . وعنه يقدم لعق . وإن أحار لورثة
أوصية جارية وإجازتهم تنقيد في تصحيح من المذهب لا تنضم إلى شروط
هبة ولا ثلث أحكامها فيها . فهو كالالمجير أو المجرى له ثم يكن له الرجوع
فيه . ولو كان المجاز عتقا كان الولاء لموصى يخص به عصبه . ولو كان
وفعا على المجيرين صح . وعنه ما يدل على أن الإحالة هبة فتعكس هذه
الاحكام . ومن أوصى له وهو في الظاهر وارث قصر عند الموت غير
وأثبت وصيته . وإن أوصى له وهو عير وارث قصر وارثا

وذكر ابو الخطاب فيه وحيين وان وصى له بقدر من صيرة ثم حط الصيرة
 باخرى لم يكن رجوعا . وان راد في الدار عمدة أو اهدم بعضها ومن
 يستحقه الموصى له ؟ على وحيين . وان وصى لرجل ثم قال ان قدم فلان
 فهو له فقدم في حصة الموصى فهو له . وان قدم بعد موته فهو للاول في حصة
 الوحيين وفي الآخر هو للمقدم

فصل

وتخرج الواحبات من رأس المال أو وصى بها أو لم يوص . فان وصى
 معها سارع اعين شئت من ثلثي . وان قال أح حصة الواجب من ثلثي فقل
 القاصي . بدأ به فان فضل من ثلث شيء فهو لصاحب الثلث . ولا يطلب
 وصيته . فان أبو الخطاب اخرج به نصيبا . وحتم على هذا أن
 يقيم الثلث بينهما . ثم الواجب من رأس المال فحصة الثلث . فله كال
 المال ثلاثين والواحد عشرة . فواحدة عشره جعلت ثلثة الواجب شئنا يكن
 اثنتي عشرة إلا أن ثلثة . فله الواجب خمسة . إلا سدد شيء يصم له
 شئنا يكن عشرة فحصة خمسة سدد شيء من ثلثي . فله خمسة أسداس شيء
 يعدل خمسة فاشيء منه ويخص . ووصى الآخر ثلثة

باب الموصى له

نصح الموصى بكل من صح تمسكه من ماله ودمه وماله وحرره
 وقال ان أبي موصى لا تصح ميرته وصح لمكانه وميرته وأمواله . صح
 لغيره . فإذا قلنا فهي لغيره . وصح لغيره عشاع كثلثة فاد وصيه به
 ثلثة علق وأحد فاحس اثنتان وان لم يخرج من ثلث علق منه بقدر الثلث .
 وان وصى له معين أو ثلثة . صح . وحكى عنه أنه صح . ونصح للجمع
 اذا عم أنه كان موجود . فان اوصى له بالضعف لاف من مئة أشهر ان
 كانت دت . وح أو سيد بضعة . لاف من أربع سنين ان لم يكن كذلك
 في أحد وحيين . وان وصى لمن تمسك هذه المدة لم يصح . وان قل أبو وصى

الموصي بطلت وصية وان حجة ثم اوصى له فوات من الحرج ، تنظر
 الوصية في ظاهر كلامه ، وقال المحققان في الوصية للفقهاء روايات ، وان وصي
 نصف من اوصاف اربعة ، او جميع الاوصاف صح ، ويعطى كل واحد منهم
 "قدر الذي يعطى من الزكاة" ، فان وصي لم يكتب بقرآن ولم يعلم أو لم يجد
 أو عرس حزين ينفق عليه صح ، وان مات عرس رد لموصى به أو باقية
 الى الورثة ، وان وصى في أبواب موصى به في القرب ، وقيل عه بصرف
 في أربع جهات في أهله وملك كل واحد من الخبز ، وعده فداء الأسرى
 مكان الحج ، وان وصى في الحج عه نصف صرف في حجة بعد أخرى حتى
 بعد ويرفع من كل واحد من الحج به ، ان قال حجوا عني حجة ألف دفع
 شكل بل من الحج به ، قال عبه في الوصية فقد حج عني فلا ألف فاني
 الحج ، وقال صدقوا لي انقص لم يعط ، وعنه موصى به في حقه ، وان وصى
 لاهل بيته ، فهو لاهل بيته ، وان وصى لغيره ، فهو لغيره ، وان وصى
 لغيره ، وقال أو كر مستدار أربعين داراً ، وان وصى لأقرب قرابه
 وبه أب من ههما سواء ، والأخ واحد من الأبن ، وعنه ثمانية الأبن على
 الأب والأخ على الأخ والأخ من الأب والأخ من الأم ، والأخ من
 الأبن أحق منهما

فصل

ولا نصح توصية الكنيسة ولا لغيره ، ولا لكتب التوراة ولا لغيره
 ولا لملك ولا لملك ولا لهيمة ، وان وصى لغيره ومات بغير موته فكل للحي
 ويحتمل أن لا يكون له الا نصف من ميعر فصح نصف الموصى به ، وان
 وصى لوارثه وأحى ثلث ماله فرد الوارثه فلاحى السدس ، وان وصى
 له ثلثي ماله فكتب عنده لموصى به ، عند أن الخطاب له ثلث ماله ، وإن وصى
 به لأمه وأحى فردا وصيه فله التسع عند القاضى وعند أن الخطاب له
 ثلث ماله ، وان وصى لغيره وللغفراء والمساكين ثلثه فله تسع

باب الموصى به

نصح الوصية بما لا تدعى سلبه كالألق والتأرد ونصير في أهواء
 والحق في النفس واللب في الصرع . و ما يعود كالمس تحسن أمه أو شجره
 ألب أو في مدة معسة . فان حصل منه شيء فهو له وإلا بطلت الوصية وإن
 وصى له بمائة لا يمكن صح . فان قدر عليها عبد الموت أو عني شيء منها
 وإلا بطلت وصية . ونصح بما فيه نفع صاحب من غير المال كالكلب
 والرب السحس . فان لم يكن الموصى من فدية صى له ثلث دنانير وإن كان
 له مال فجميع ذلك موصى به وإن كان المال في أحد أوجبه وفي الآخر
 به ثلثه . وإن لم يكن له كتاب : نصح الوصية به . ولا يصح الوصية بما لا يقع
 فيه كالحرة والمستعرة . ونصح به بحب كعب وشاة ويعطى ما يقع
 عليه الأسم من أحسن الأسم . فحققه وتعرف كاشده في تعرف ثلاثة
 وأربعين والثو هو في تعرف ذلك وحده . في أحقيقه للذكر والأنثى عتب
 العرف . وقال أحناف عتب أحقيقه . ولدت له ذكر والأنثى من جنس
 وسعال وحرر وإن وصى له بغير معرف كعب من عبيده صح ويعطى الوثثة
 ما شاقوا منهم في ظاهر ظاهر . وقال الحنفى عتب واحداً بالقرعة وإن لم يكن
 له عبد لم تصح في أحد أوجبه ونصح في الآخر وشترى له ما يسمى
 عبداً . وإن كان به عبد فهو له . حيا بعثت الوصية فيه . وإن قتلوا كلها
 فله قيمة أحدهم على قائمه . وإن وصى به بقوم وله أقواس للرعى والسدى
 والسدى فيه قوم من أشبه لأنه أظهر . إلا أن يقتل به قرية تصرف إلى
 غيره . وعند أبي الخطاب : ما أحبها كإلوصة بعد من عبده . وإن
 وصى له بكل شيء من ماله مباح ومحرم تصرف إلى المباح . وإن لم
 يكن له إلا محرمه : نصح بوصية . وبعد الوصية فيما عد من ماله وماله عليه .
 وإذا وصى بشيء فاستحدث ما لا دخل فيه في الوصية . وإن قتل وأحد
 دينته فإن تدخل به في الوصية : عني روايتين . وإن وصى بمعين بقدر
 نصف الدينه : فإن تحسب أنه عني الوثثة من الثنتين : عني وجوب

فصل

ويصح موصية الموصي بغير وصي ، من مائة ألف أو مائة
مائه صاع ، وإذا وصى بها أحد فقير أو غني ، فحين لا يصح سعيها
إلا لئلا يمتنع ، ولهم ولاية ترويحها وأحد مهرها في كل موصع وجب لأن
منافع الصع لا يصح أوصيه بها ، وإن فسخ مهرها للموصي ، وإن وطئت
شبهة فولد ح ، وبوئته قسمة ودها عند موصع على الوصي ، وإن فلت
فهم فمنا في أحد الوحيين ، وفي الآخر شترى بها يقوم مقدم ،
والموصي يستجدهم ورحلتهم وبناتهم وبنات لواحدهم وصفتها ، وإن
وعد من زوج أو بنات حكمة حكمها وفي بقية ثلاثة أو حة أحدها أنه
في كسبه ، والثاني على مال كسبه ، وثالث على الوصي ، وفي اعتداهما من
الثالث وحيان أحدهما اعتبر حريمها من ثلث ، والثاني يقوم بمسهم ثم يقوم
مسو به المصلحة فغير ما سبها وإن وصى ، فإن وصى بغيرها ولا آخر بمسقتها صح
وصاحب الرقة كأوارث فيما ذكرنا ، وإن وصى لأحد بمكة صح ويكفر
كما لو اشتراه ، وإن وصى له بمال المكتبة أو مخرجها صح ، وإن وصى
بقية لم يحن وبما عده لأخر صح ، وإن وصى بغيره لم يحن ، وإن وصى
لرقة وظلت وصية صاحب المال في بني عليه

فصل

ومن أوصى به شيء ، بغيره فذلك من موت الموصي أو بغيره ظلت
أوصيه ، وإن تلف المال كله غيره بعد موت الموصي فهو موصى له وإن لم
يأخذ ، ما قام وقت لموت لا وقت الآخر ، وإن لم يكن له سوى معين
بلا مال غلب أو دين في دمه موثر أو معسر فله الموصى له ثلث الموصى به ،
وإذا اقتضى من الدين شيء ، أو حصر من الغائب شيء مدين من الموصى به
فقد ثلثه حتى يملكه ، وكذلك لحاكم في المدة ، وإن وصى به ثلث عند
و يستحق ثلثاه فيه اثنتان ، وإن وصى له ثلث ثلاثة أعده يستحق اثنا

أَوْحِينَ ، وَفِي الْأَحْرِ لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ . وَإِنْ وَصَّى بِصَعْفٍ نَصِيبُ أَمَةٍ
أَوْ بِصَعْفَةٍ فَهِيَ مِثْلُهُ مِنْ بَيْنِ . وَإِنْ وَصَّى ثَلَاثَةً نَصَبَهُ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُاءَ هَذَا
هُوَ الصَّحِيحُ عَنِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : صَعْفَانِ ثَلَاثَةٌ أَشْهُاءَ وَثَلَاثَةُ أَصْعَافٍ أَرْبَعَةٌ
أَشْهُاءَ كُلِّ إِذَا صَعْفٌ رَادٌّ مَرْدٌ وَاحِدٌ . وَإِنْ وَصَّى ثَمَنَ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرِثَتُهُ
وَلَمْ يَسْمَعْ كَأَنَّهُ مِثْلُ مَا تَلَفِيزُهُمْ نَصَبَهُ فَوَكُودًا . وَإِنْ وَصَّى بِأَرْبَعِ رُوحَاتٍ صَحَّتْ
مِنْ ثَمَنٍ وَثَلَاثِينَ . كُلُّ رُوحَةٍ سِتُّ مِائَةٍ وَنِصْفُ مِائَةٍ . إِذَا عَدَّهَا قَصِيرٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ
وَثَلَاثِينَ . وَإِنْ وَصَّى ثَمَنَ نَصِيبِ وَارٍ فَوَكُودٌ فَهُوَ مِثْلُ مَالِهِ لَوْ كَانَتْ
الْوَصِيَّةُ وَهُوَ مَوْجُودٌ . فَإِنْ كَانَ لَوَارِثٍ أَرْبَعَةٌ بَيْنَ فَرَسٍ وَنِصْفِ سِتِّ مِائَةٍ
كَوَدًا ثَلَاثَةً فَهِيَ أَحْسَنُ وَلَوْ كُودًا أَرْبَعَةٌ فَفَرَسٌ بَيْنَ نِصْبِ حَامِسٍ لَوْ كَانَ
إِلَّا مِثْلَ نِصْبِ سِتِّ مِائَةٍ لَوْ كَانَ فَقَدْ وَصَّى بِأَحْسَنِ إِلَّا سِتِّ مِائَةٍ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ
فَكُودٌ . إِنْ سَمِعَ رَادٌّ عَلَى ثَلَاثِينَ . هَذَا وَنَصَحَ مِنْ الثَمَنِ وَثَمَنِي . إِنْ سَمِعَ سَمِعَانِ
وَلِكُلِّ إِنْ حَمِصَةٌ عَشْرٌ

فصل في الوصية بالأجزاء

إِذَا وَصَّى لَهُ بَعْرٌ أَوْ حَقٌّ أَوْ نَصِيبٌ أَوْ شَيْءٌ مَسْرُوقٌ أَوْ يَعْطُوه مَا
شَاءَ ، وَإِنْ وَصَّى لَهُ سَهْمٌ مِنْ مَالِهِ فَنِصْبُ ثَلَاثٍ . وَإِنْ أَحَدُهُمْ لَهُ سِتُّ مِائَةٍ
مَعْرُوفٌ مَعْرُوفٌ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَرُوصٌ لِمُسْتَهْدٍ فَوَكُودٌ . نَصَبَةُ أَعْنَى
سِتِّ مِائَةٍ كَمَا لَا وَزْنَ كَلِمَتُ فَرُوصٍ أَعْنَى بَعْرٍ . وَإِنْ عَالَتْ أَعْلَى مَعَهَا ، وَثَلَاثَةٌ
لَهُ سَهْمٌ مَا تَصَحَّ مِنْهُ الْمُسْتَهْدُ مَا لَزِمَ . عَلَى سِتِّ مِائَةٍ . وَالثَّمَنُ لَهُ مِثْلُ نِصْبِ أَقْلٍ
الْوَرِثَةُ مِائَةٌ . عَلَى السِتِّ مِائَةٍ . وَإِنْ وَصَّى لَهُ بَعْرٌ مَعْدَمٌ كَثَلَتْ أَوْ رُبِعَ أَحَدُتَهُ
مِنْ بَعْرٍ ، فَسَوِيَّةٌ وَقَسَمَتْ . "بَقِيَ عَلَى مَسْئَلَةِ الْوَرِثَةِ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّمَنِ
وَلَا يَخِيرُوا . فَتَقَرَّرَ عَلَى الثَّمَنِ وَتَقَسَّمَ ثَمَنُهَا عَلَيْهَا . وَإِنْ وَصَّى بِأَرْبَعِينَ
أَوْ أَكْثَرَ أَحَدٍ مِنْ بَعْرٍ ، وَقَسَمَتْ الْبَقِيَّةُ عَلَى الْمَسْئَلَةِ فَإِنْ رَأَتْ عَلَى الثَّمَنِ
وَرَدَ الْوَرِثَةُ جَعَلَتْ لَهُ سَهْمًا خَاصَّةً إِلَّا وَصَاءَهُ ثَلَاثٌ لِمَالٍ وَدَفَعَتْ ثَمَنُهَا إِلَى
الْوَرِثَةِ . فَلَوْ وَصَّى لِرَجُلٍ ثَلَاثَ مَالٍ وَلَا خَيْرَ بَيْنَهُ وَحَفَاطِئِ أَحَدٍ مِنَ الثَّمَنِ

والربع من مخرجها سبعة من اثني عشر . بقي خمسة بلا ميراث أجرا وان
ردا جعلت السبعة ثلث المال فتكون المسئلة من إحدى وعشرين . وان
أجاز لأحدهما دون الآخر أو أحار كل واحد لواحد فصرف وفق مسئلة
الاجارة وهو ثمانية في مسئلة ايراد سكن مائة وثمانية وسين فلدى أحير له
سهمه من مسئلة الاجارة مصروف في وفق مسئلة ايراد وسين رد عليه سهمه
من مسئلة ايراد في وفق مسئلة الاجارة . والباقي للورثة ولدى أحار هما نصيبه
من مسئلة الاجارة في وفق مسئلة ايراد . ولآخر سهمه من مسئلة ايراد في وفق
مسئله الاجارة . ونسبي بين الوصتين على سبعة

فصل

في رادت اوصية على لمن يحب وبها عمت في مسائل ثعول . وذا
وصي بنصف وثمن وربع وسدس أحد عشر من اثني عشر . عانت الى خمسة
عشر فقسم المال كذا في راد . أحير هما أو ثلثين . واد وصي
آخر خمس مائة وآخر نصفه . مال سبعة على ثلاثة أن أحير لها وثلث
على ثلاثة مع ايراد . قال أحير صاحب المال وحده فصاحب نصف سبع
ونسبي صاحب المال في أحد الوصيين . والآخر يس له . لاني ثلث المال في
كانت في حال الاجارة فلها على تسعين مائة . وان أحير والى صاحب
النصف وحده فهو نصف في وجه ايراد في الآخر ثلث وصاحب
المال تسعين . وان أحير أحد الاثنين ثم قسمه بينهما على ثلاثة . وان أحير
لصاحب المال وحده . وقع منه كل مائة . منه على أحير الوصية .
وان أحير صاحب النصف دفع اليه نصف مائة ونصف مائة أو ثلثه

فصل في الجمع بين اوصية بالاجزاء والانصاء

بالحال . ووصي لأحد ثلث مائة وآخر ثلث نصف من فقير
وآخر أحد عشر صاحب لثب المال عند الاجارة وعند ايراد يقسم
ثلث بين الوصيين نصفين . واثنا لصاحب نصف ثلث ما يخص لاس

وهو ثلث الباقي واثنتان تسعين عند لاحقة وبعد الرد بقسم الثلث سهمان
عنى خمسة ، وان كان آخر الموصى به نصف خرج فيها وحده ثلث وهو
ان يكون صاحب نصف فى حال الاحياء ثلث شش وفى الرد بقسم
ثبتهما عنى ثلثه عشر سهمان صاحب نصف تسعة ومباح نصف
اربعة ، وان وصى ، حل ثلث نصف أحدهما والآخر ثلث ثلث الباقي
او حصة الاول صاحب نصف ثلث الباقي والآخر ثلث الباقي تسعين
والباقي ثلثه ، وعنى وحده ثلث يدعى الباقي ، فمهما وصى ، أحدهما أن
يجعل من ثلثه سهم ونصف تدفع النصف الى الموصى به نصف ان
وآخر ثلث الباقي سهمين سهمان ثلث ان سهم وذلك هو نصف
فصحت من سهم واحد واحد الباقي منه نصف وثلث الباقي ثلثا
من الباقي نصف ثلث الباقي واحد ثلث نصف وثلث الباقي ثلث على
الباقيين سهمين ثلث من ثلث الباقي وثلث الباقي ثلث الباقي من خمس
لكم نصيب من ثلث الباقي نصفه فحل الباقي ثلثه والنصف
الباقي وان شئت قدر الباقي سهمين ، فحل الباقي نصف الباقي ثلثه
من ثلثه سهمين ثلثه ، فحل الباقي نصف الباقي ثلثه ، وان كانت وصية
الباقي ثلث ما عنى من نصف الباقي ، فحل الباقي ثلث الباقي من خمس
تدفع نصف الباقي فوصى به والآخر ثلث الباقي نصفه نصف سهمان
أحد الباقي سهمين عنى ثلث الباقي والآخر نصف خمسة وثلث ستة عشر
واحد واحد الباقي منه ثلثه ، فحل الباقي نصف الباقي ثلثه من مال
الباقي نصف الباقي نصف الباقي ثلث خمسة ثلث من خمس
وثلث الباقي ثلث الباقي وثلث الباقي نصف الباقي ثلثه وثلث
سهم ، وان حبث ما وصى وأحب ، فحل الباقي نصف الباقي وثلث
ما عنى والآخر ثلث الباقي ربع ما عنى والآخر ثلث الباقي ثلث
وثلث ما عنى فحل الباقي ثلثه من ستة وثلثه من ذهب ، فحل الباقي
من ثلثه ثلثه ، فحل الباقي ثلث الباقي ثلث الباقي ثلثه من ذهب

يصر وصي في غيره . وإذا أوصى إليه تفرق شئ فإني الورثة مخرج
ثلاث مائ أبيهم أخرجته شئ عما في يده . وعنه خرج ثلاث مائ يده ويخلص
أفقه حتى يخرجوا ، وإن أوصاه بقضاء دين معين فأني ذلك الورثة قضاء
غير عنهم . وعنه في من علمه دين لميت وعني الميت دين أنه يقضى دين
الميت إن لم يحجب تعة . وتصح وصية الكافر إلى مسلم وإلى من كان عدوا في
دينه . وهذا قال صع ثني حيث شئت أو أعطته من شئت لم يخرج به أحده
ولا دفعه إلى ولده . ويختص حوار ذلك لثبوت انقطاعه . وإذا دعت
الحاجة إلى بيع بعض العقار بقضاء دين الميت أو حاجة الصغار وفي بيع
بعضه ضرر فله بيعه عن الكسر والصغار . وعنه من أنه ليس له البيع عن
سكنا وهو أفس

فصل

والأب ثلاثة أحوال . حال يرث فيها السدس . مع من وهي مع ذكور
ابن أو ولد الابن . وحال يرث فيها النصف وهي مع عدم ابنة
أو ولد الابن . وحال يجتمع به الفرص والنصف وهي مع إناث الولد
أو ولد الابن .

فصل

ولمجد هذه الأحوال الثلاثة وحال رابع وهي مع لاجود ولاحوا
من الابن أو الأب فانه مقسمه كالأب إلا أن يكون اثنتي عشر
مأخذه وساقى من . فان كان معه ذو فرض أحد من صنفه لمجد الأخذ
من المقسمه كالأب وثالث ساقى أو سدس جميع الميراث . فان لم يقص من
من صنف لا سدس فيه وسقط من معه منهم ، إلا في الأكثرية وهي
زوج وأم وأخت وجد وسدس ونصف وللام الثلث وللجد السدس
والأخت النصف ثم تقسم نصف الأخت وسدس الجد بينهما على ثلاثة
مقدار في المسئلة وعوف وهي تسعة سكر تسعة وعشرين بزوج تسعة
والام ستة وسجد ثمانية والأخت أربعة ولا يعول من مسائل الجد غيرها .
ولا يفرض لأخت مع جد الأب وان لم يكن فيها زوج فللام الثلث وما في
من أحد والأخت على ثلاثة فتصح من تسعة ونسعى الخرقاء لكثرة اختلاف
أصنافها . وولد الأب كولد الابن في مقسمة الجد إذا هردوا . فان
اختلفوا بماذا ولد الابن الجد بولد الأب ثم أخذوا منهم ما حصل لهم إلا
أن يكون ولد الابن أختا واحداً فأخذ تمام النصف وما فضل لهم ولا
تبقى هبة في مسئلة فيها من غير السدس . فإذا كان جد وأخت من أبوين
وأخت من أب فالامال بينهم على أربعة للجد سهمان وكل أخت سهم ثم
رجعت الأخت من الأبوين فأخذت ما في يد أختها كله . وإن كان معهم أخ
من أب فجد الثلث والأخت النصف يبقى للأخ وأخته السدس على ثلاثة

فصل

وسبب لواحدة نصف من كانت اثنين فصاعدا فهي تثنى وست
الان تثنى السبب ثمانية ثكن من ثات من ثات وست اس فست
النصف ولسات لان واحد ثكن أو أكثر من ثات سبب ثكنه
تثنى لان يكون معنى ذكر ففصل فيها بي سكر مثل حص الاميين
ويستكن سبب التثنى سقطت لان الان يكون معنى أو أو
من ذكر ففصل فيها بي

فصل

وخص الاحواب من لان من مثل ففصل سبب سواء والاحواب
من لان معنى كست الار مع سبب سواء لانها لا تفصل الا
أحد من الاحواب مع السبب خاصة مثل ما فصل كالأجود وسبب من
معنى ففصل ففصل

فصل

ولد أحد من ولد آدم سبب ركراك أو ثكن من كان له
فصاعدا فهو تثنى سبب

فصل في الحجب

سقط أحد والاب وكل حجب من هو أقرب منه وخذت آدم
وولد الان بالان وولد الابوين ثلاثة لان ولد والاب ويسقط ولد
الاب فوادم ثلاثة وولد من الابوين ويسقط ولد الأم ففصل
ركراك أو ان وولد الان والاب واحد

باب العصات

وهي عشرة الان وانه والاب وأبوه وأخ وانه الام وأمه

وامه كذلك وهو لى سعة ومولاة العمة وأحقهم بالميراث أقرهم ويسقط
 به من عدد وقرهم الابن ثم امه وان رل ثم الاب ثم اجد وان علا ثم الاخ
 من الاوين ثم من الاب ثم من ابن الاخ من الاوين ثم من الاب ثم
 اسؤهم وان رلوا ثم الاعمة ثم اسؤهم كذلك ثم انعمم الاب ثم اسؤهم
 كذلك ثم انعمم اجد ثم اسؤهم كذلك أيضا . لا يرث بنو اب أعلا مع بنى
 اب أقرت منهم وان رل ثر حنهم . وأولى ولد كل اب أقرهم اليه فان
 استووا فالولاه من كل لاوين واذا انقرض العصبة من نسب وراث الموتى
 الملقى ثم عصباته من بعده ، أربعة من المذكور يعصون حوائهم فمسعوهم
 انقرض ويقسمون ما ورثوا بينهم من حظ الانثيين وهم الابن وامه
 والاخ من الاوين والاخ من الاب ومن بعده من اعصبات بقره المذكور
 بالميراث دون الابن وهم : الاخ والاعمة وبوهم وابن الاب يعصب
 من رثته من احواله ونسب عمه ويعصب من نعتى مده من عمتاه ونسب
 عمه إذا لم يكن له من رثته ولا يعصب من أولاد . وكلها رلت درجه
 زاد فليس لعصبة من آخر ومنى كل عصب بنى الاعمام روحا أو أحادام
 أحد فوصه وشبهه . فبنى فى عصبهم وإذا اجتمع ذو فرض وذو عصبة
 لذى بنى الفرض فاحد فرضه وما فى لعصبة من . ستعرفت الفروض
 المال فلا شىء . لعصبة كزوج وأمه ورجوة وأم واحود لاوين أو اب
 بزوج النصف ولأم السمس ولاحد من الام ثلث ويسقط سائرهم
 وتسمى المشتركة والحرمة إذا كان فيها حود لاوين ولو كان مكانهم احوال
 لاوين أو لال عات ان عشرة وست ذات الفروض

باب أصول المسائل

الفروض ستة وهى بوعى نصف وربع وثلثان وثلث وسدس
 وهى تخرج من سبعة أصول أربعة لا تعول وثلاثة تعول فبنى لا تعول هى
 ما كان فيها فرض واحد أو فرضان من بوعى واحد فانصف وحده من

اثني وثلاث وحده أو مع اثنين من ثلاثة والرابع وحده أو مع النصف
من أربعة، اثني وحده أو مع النصف من ثمانية. وهذه التي لا تعول
وأما التي تعول فهي التي يجمع فيها فرض أو فرضان من نوعين فإذا اجتمع
مع النصف سدس أو ثلث أو ثلثان فهي من ستة وتعول على عشرة
ولا تعول إلى أكثر من ذلك وإن اجتمع مع الربع أحد لثلاثة فهي من
اثني عشر وتعول على الأفراد إلى سبعة عشر ولا تعول إلى أكثر منها
وإن اجتمع مع اثني سدس أو ثلث فأصلها من أربعة وعشرين وتعول إلى
سبعة وعشرين ولا تعول إلى أكثر منها وتسمى الحصة لقسمتها على هذه والميراثية
لأن عيار رضى الله عنه سئل عنها على الميراث فقال صارت ثمانية تسعة

فصل في الرد

وإدائه تسويع الميراث ولم يكن حصصه رد على ذوي الفروض
بقدر فروصهم لا الروح والروحة فإن كان المردود عليه واحد أحد المال
كله وإن كان فريقاً من جنس واحد كسات أو أخوات أقسموه كالحصة
وإن اختلف أحدهم في عدد سهامهم من أصل ستة واجعله أصل مسألتهم
فإن كان سدس كحده وأح من أم فهي من اثنين وإن كان مكال الجدة
أم فهي من ثلاثة وإن كان مكاتب أحد الأبوين فهي من أربعة وإن كان معها
أخت لأب فهي من خمسة ولا ترد على هذا إذا لآلها لو رادت سدس
أخ لكن المال وإن انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لانه
أصل مسألتهم فإن كان معهم أحد الزوجين فاعطه فرضه من أصل مسئلته
واقسم الباقي على مسئلة الرد وهو ينقسم إذا كان روحه ومسئله الرد من ثلاثة
فروح الربع وأب في ثم قصر المسئلة من أربعة وفي غير هذا نصرت مسئلة
الرد في مسئلة الروح فما بلغ فاليه تنقل المسئلة فإذا كان زوج وحده وأح من
أم فمسئلة الروح من اثنين ومسئله الرد من اثنين نصرت أحدهما في الأخرى
تكن أربعة وإن كان مكان الروح روحه نصرت مسئلة الرد في أربعة تكن

ثمانية وان كان مكل الجدة أحت لانيون اثقلت ان ستة عشر وان كان مع
ارو حة صب وبت اء انقب ان شين ثلاثين وان كان معهم حدة
صات من انجب ث تصحيح عددك على ما ذكره

باب تصحيح المسائل

ب لم تقسم سهم ثريق عبيد فسمه تصحيحه فاصرت عدده في أصل
المسئلة وعولها ان كان عامه ثم يصير لكل واحد من الثريق مثل ما كان
مجموعهم . الا ان يوافق عددهم سهمهم نصف أو ثلث أو غير ذلك من
الاجزاء فيجب ان تصير وفق عددهم ثم يصير لكل واحد وفق ما كان
مجموعهم وان سكر على وبقى وأكثر وكانت متباعدة كثلثه وثلثه
اخترأب بأحدهما وان كانت متساوية فهو ان ينسب الاقل الى الأكثر
ب من آخراته كصنف أو ثلثه أو ربعه اجزأت بأكثرها وصيرته في
لسته وعولها ان كان مائة صيرت بعضها في بعض فمات صيرته
في المسئلة وعولها وان كان موافقة كربعة وستة وعشرة صيرت وفق
أحدهما في الآخر بء انقب من ما دلج ب ثلث وصيرت وفق أحدهم
في الآخر ثم اصيرت ما مكل في أصل المسئلة وعولها ان كانت عاملة ثم مع
فيه تصحيح ودا أردت قسمه فكل من له شيء من أصل المسئلة مصيرت في
لعه ان صيرته في المسئلة فمات وهم بدين كان دحوا وان كانوا جميعه
فسته عليهم

باب المناهجات

ومعها ان يكون بعض ورثة الميت من قسمه بركه . وها ثلاثة
أحوال . (أحدها) ان يكون ورثة الثاني يرثونه على حسب ميراثهم من
لاول مثل ان يكونوا عصاة في فاقسم المال بين من بقى منهم ولا ينظر الى
الميت الأول . (الثاني) ان يكون ما بعد الميت الأول من الموقوف لا يرث
بعضهم بعض كاحوة خلف كل واحد منهم بده فاحصل مسائلهم كعدد

السكرت عليهم سبهم و صحح على ما ذكره في باب التصحيح (ثالثا)
 ما عدا ذلك فصحيح مسئلة الأول ونظر ما صدر للثاني مما ناقسه على
 مسئلة وان تقسم تحت المسائل فما صح من الأولى كرحل حطب امره
 وثلاثة وأحاط ما لم يستطع حطب ورحل ورحل ورحل ورحل ورحل
 من أربعة فصحت مسئلة من ثمانية ورحل لرحل أربعة وان لم تقسم
 وقسم بين سبعة وسبعة ثمانية وهو مسئلة في المسألة الأولى ثم كل
 من له شيء من الأولى مصروف في وفي ثمانية ومن له شيء من ثمانية
 مصروف في وفي سبعة أمم ثمانية في يكون الروحة أمم ثمانية في
 مسئلة من سبعة من الأربعة عشر سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
 سبعة في الأولى سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
 سبعة ثمانية في الأولى سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
 له شيء من ثمانية مصروف في وفي ثمانية في ثمانية ومن
 مسئلة من الأولى سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة
 ما ذكرنا فان ما ثبت جمعت سبعة ثمانية تحت من الأولى ونعمل فيها
 حيث في سبعة في مع الأربعة وكذا في الرابع من بعد

باب قسم التركات

د حطب تركه معجونه ومكث ستة عشر كل وارث من المسئلة
 فاعطته من ثلث سبعة من التركة وبن شتت قسمت على المسئلة وصبرت
 اخرج القسم في نصف كل وارث ثم اجمع فهو نصيبه وان شتت صبرت
 سبعة في تركه وقسمها على المسئلة فما خرج فهو نصيبه وان شتت في
 مسائل المتاحات قسمت تركه على المسئلة لا في ثم أحدث نصيب الثاني
 وقسمته على مسئلة وكذا في الثالث وان كان بين التركة والمثناة موافقة
 فوفق سبعة واقسمه وفي تركه على وفي المسئلة وان أردت اقسمة على
 في اربط الدين وحصل عند اربط كتركه المعجونه واعمل على ما ذكره

من ثلث تركه سهام من عقار كسب وررع ويحو ذلك من شئ أن
يجمعها من قرار يدبها وتقسمها على ما قلك ويرى شئت وافقت بينها وبين
المثلة وضرب المثلة أو وقفها في مخرج سهام لعقار ثم كل من له شيء من
المثلة مضروب في السهام الموزعة من العقار أو في وقفها فذلك ما قسمه
من المبيع فما خرج فهو نصيبه

باب ذوى الأرحام

وهو كل قرابة من بني فرض ولا عصه وهم أحد عشر صفاً ولد
الابن وولد لأخوات وبنت الأخوة وسب الأعمام وسب الأخوة من
الأم والعم من الأم، وأب وأخوات والأخوة من الأب والأم وكل حدة
ثلاث بنات من أمين أو بنات من أبي من أحده من ذل به، ويرون سبيل
وهو أن تحس كل شخص من ذل به من سب وسب الأخت والأخوة
كما به وسب الأخوة والأعمام، ويولد الأخوة من الأم كما بهم والأخوة من
الأب والعم من الأم والأعمام، فممن من الأم ثلاث، ومنه ثمانية،
من سب كل وارث لمن أبي به، أن ذل جماعه منهم بواحد أو سبوت
مدرهم منه نصيبه منهم، يسوية ذكرهم، وهم سواء، وبعد الذكر مثل
حقد الأسير، ولا ولد الأم، وقال الخري يسوي بينهم إلا أخت واحدة،
وإن كان من بنت أخت وبنت أخت أخرى فانت الأخت، وحدها
نصف، والأخرى، وأختها نصف، إن حلفت ما يلزم من لم يلد به
حصة كالميت وقسمت نصيبه منهم على ذلك كحالات مفترقات
وإن كانت مفترقات فالثالث من أخوات على حصة أمهم والثالث من
أخوات كسب ما حترق، واحد من واحد في ثلاثة يمكن خمسة عشر بحاله
التي من قبل الأب والأم ثلاثة أسهم والتي من قبل الأم سهم والتي من قبل
الأم سهم ونعمته لي من قبل الأب والأم منه أسهم والتي من قبل الأب
مبعض والتي من قبل الأم سهمان من حصة ثلاثة أحوال معهن فين فليحس

كثير منهم عند أحوالهم ، وقال : و خطب تيرلر حين مرة دكورا
ومرة رة ثا والاول أولى

باب ميراث الفرقى ومن عمى موتهم

إذا مات متوارثان ، وحبس أولهما مودة كاله في والهدى وحتف
ورثتهما في سابق مذهب فقد نقل عن أحمد رضي الله عنه في امرأة و
مات فضل زوجها مات فورثها مات ابن فورثته وقال أبو حنيفة مات
فورثته ثم ماتت فورثها أنه يحتمل كل واحد منهما على إبطال دعوى
صاحبه ويكون ميراث الأب لأنه ميراث المرأة لأخيه وروجه يصح
بأنه الأخير وهذا يدل على أنه تقسم ميراث كل من ملاحق من ورثته
من مات معه وظاهر المذهب أن كل واحد من الموقى يرث صاحبه
من ولادته من ما ورثه من أب بعد ثم يورث أحدهما من أولاد و
الأخر منه ثم يقدم ما ورثه منه على الآخر من ورثته ثم يصنع الماشي
كأن كل واحد منهما وورث أحدهما مودة و الآخر مودى عمرو
صار من كل واحد منهما ثوبين وآخر و على القول الأول من كل واحد
من مودة واحدة وهو أحسن إن شاء الله تعالى

باب ميراث أهل الملل

لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم إلا أن يسلم قبل قتل مسلم
ورثته ، وعنه لا يرث ، وإن عمى عند موت مودة ورثته وقيل تقسم ميراث
وحي واحد ، ثم ثلث ثلث حصصه نصفين انقسمت أديهم وهو ثلاث
ملل اليهودية والنصرانية والمجوسية وأما احتشيت ميثاقه وعنه
سورنور ولا يرث من حر و حر في ذمة ذكره نقصى ويحتمل أن
يوارث ، ولم يرد لا يرث أحد إلا أن يسلم قبل قتل ميراث ، وإن
مات عن دينه فله في دينه لورثته من المسلمين ، وعنه ورثته من أهل
الدين الذي اختاره

فصل

وإن شهد المحضون أو تعدكوا "لما واثوا بجميع قرائتهم قد حلف
أمه وهي اخته من أبيه وسد ورثت ثلث نكوبها أما ونصف نكوبها اخت
والباقي للعم وإن كان معها اخت أخرى لم تثن نكوبها أما إذا التمس
لأنها انحجب نفسها ولا أخرى ولا يرثون نكاح ذوي المحارم ولا نكاح
لا يقررون عنه ولا يثبتون

باب ميراث المطلقة

إذا طلق في صحة أو من غير خوف أو غير مرض لموت طلاق
لأنها قطع له رثا بمقتضى ما كان رجعا لم يفسد ما مات في حقه وإن
صدمها في مرض الموت انحوف طلاقا لا يذهب فيه بأن سببه الطلاق أو عدم
طلاقه على نفس ما منه بد فعمله أو علقه في صحة على شرط فهو حرم في
أرض أو طلق من لا ياب كلامه وأندميه فعقت واستت فهو كطلاق
الصحيح في أصح الروايات وإن كان معها قصد حرمانها لم يثب له من
صدم بد أو علقه على نفس لا بد منه كالفداء وكجود فقصه أو من
سببه أو لامة استت أو علقه أو خالف أو غير أن سببه لامة فإن
ها أثبت حرمه عند طلقه اليوم وإن كان من قبل في العدة وورثها وإن رثه
بعد عده أو أنه لم يطقه وإن كان من قبل في العدة وورثها وإن رثه
إن أكره إلا إرادة أمه على ما ينسخ نكاحها لم يفسد ميراثها إلا أن
يكون به مرد أو سواه وإن فعت في مرض موتها لم ينسخ نكاحها لم
ينقص ميراث زوجها وإن حلف زوجته نكاح بعضهن فسد أقربهن
فمن أصابها فقرة فلا ميراث لها وإن ضيق نسوة في مرضها فقصت
عنهن وورثت سواهن ميراث ما ربحت وعتت أنه يثبت

باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا قرأ الورثة كتابا من رثت ميراث فصدقهم أو كل صغيرا ثبت

سبه وإليه سواء كانوا جماعة أو واحداً وسواء كان المقر به يجب المقر
أو لا بحجبه كح بقر به للميت ، وإن بقر بعضهم ثبت سبه إلا أن تشهد
مهم عدلان أنه ولد على فراشه ، أن لم يأت به وعي المقر أن يدفع اليه
فصل ما في يده عن ميراثه فإذا أقر أحد الأبوين شح منه ثبت ما في يده وإن
أقر بأخت فلها حصن ما في يده فإن لم يكن في يد المقر فصل فلا شيء . المقر
به فإذا حلف أحاً من أب وأحد من أم وفر شح من ثوبين ثبت سبه وأحد
ما في يد الأب من الأب وإن أقر به لأخ من الأب وحده أحد ما في يده
ولم يثبت سبه وإن أقر به لأخ من الأم وحده أو أقر به شح سواء فلا شيء له
وطريق العمل أن نصرب مسنة لأقارب في مسنة الإنكار وندفع إلى المقر
سهمه من مسنة لأقارب في مسنة الإنكار ، وإلى المالك سهمه من مسنة الإنكار
في مسنة لأقارب وما فصل وهو المقر به قد حلف أن يقر به أحد من الأخوين
فصدقه أخوه في أحد من مسنة لأقارب لم يقر به قد حلف أن يقر به أحد من الأخوين
الأقارب في مسنة الإنكار بكل شيء عشر أسكن سهم من الإنكار في الأول
أربعة والمقر سهم من الأول في مسنة الإنكار ثلاثة ويستحق عليه إن
صدق المقر مثله وهو سهم أسكنه مثله سهم أسكنه وما فصل يستحق
فيه وهو سهمان في حال التصديق وسهم في حال الإنكار ، وهذا أبو الحسن
لا بأحد المتفق عليه من المنكر في حال التصديق الأربع ما في يده وصحبه
من ثمانية أسكنه ثلاثة وللخلف فيه سهم واحد واحد من الأخوين سهمان
وإن حلف أن يقر به أحد من إخوته فصل ثبت نسبه سواء اتفق أو خلتا
ويحتمل أن لا يثبت نسبهما مع أحدهما ، وإن أقر أحدهما بعد الآخر
أعطى الأول نصف ما في يده والثاني ثلث ما بقي في يده ويثبت نسب الأول
ويقف ثلث نسب الثاني على صدقته وإن أقر بعض الورثة بمرأة لم يثبت
لزمه من إرثها قدر حصته وإذا كان رجل مات أبى وأبى أخى فقل هو أبى
ولست بأخى لم يقل إنكاره وإن قال مات أبوك وأب أخوك قال لست أخى
فالمدل كله المقر به وإن قال مات زوجتي وأبى أخوها قال لست بزوجة أبي
يقل أسكنه ؟ على وجهين

فصل

وبذا أقر من أعنت به المسئلة عن بين العول كزوج وأخت أقرت
 جدهما بأخ وأصرت مسئلة لأقرباء في مسئلة لاسكار تكون ستة وخمسين
 وأعمل على ما ذكرنا يكن للزوج أربعة وعشرون والملكة ستة عشر ومقرة
 سبعة سبعة الأخ من صدف الزوج فهو يدعى أربعة والأخ يدعى أربعة
 عشر والمقر من سهم سبعة تقسمها على سهم م كل سهم سهم فحصل
 الزوج سهمان والأخ سبعة فال كان معهم أحال لأم فإذا صرحت وفق مسألة
 الأول في مسئلة لاسكار ذات ثين وسبعين الزوج ثلاثة من مسئلة لاسكار
 في وفق مسئلة الأول أربعة وعشرون والأختين من الأم ستة عشر
 والأخ الملكة ستة عشر والمقر ثلاثة سبعة في صدف ثلاثة عشر الأخ منها
 ستة في سبعة لا يسحب أحد فديها ثلاثة أوجه أحده مقر ويد للمقر والثاني
 أحد إلى بنت الماء والثالث تقسم بين المقر والزوج والأختين من الأم
 على حسب ما تحسن أنه هر فال صدف الزوج المقررة فهو يدعى ثين عشر
 والأخ يدعى ستة يكون ثمانية عشر ولا تقسم عديها ثلاثة عشر ولا توافقها
 وأصرت ثمانية عشر في أصل مسئلة كل من به شيء من ثين وسبعين
 مصروب في ثمانية عشر وكل من له شيء من ثمانية عشر مصروب في ثلاثة
 عشر وعلى هذا يعمل كل ما ورد عندك

باب ميراث القاتل

كل قاتل مضمون نقصان أو دية أو كفارة يجمع القاتل ميراث المقتول
 سواء كان عمد أو خطأ مباشرة أو سبب صغيراً كان القاتل أكبر أو أصغر ولا
 تضمن شيء من هذا كالمس فقصاصاً أو حراً أو دفعاً عن نفسه ومن تعادى
 السعي والسعي القاتل ولا يجمع عنه لا يث السعي التعادل ولا تعادل السعي
 ويخرج منه أن كل قاتل لا يث

باب الميراث المقت بعهه

لا يرث العبد ولا يورث سوا كان قفا أو مديراً أو مكاتباً أو أم ولد .
 وأما المقت بعهه فمكسبه بخرته الحر فلو رثته ويرث ويحب بقدر ما فيه
 من الحرية فإذا كانت بنت وأم نصفها حر وأب حر فبنت نصف حر وبها
 نصف ميراثها وهو ربع والأُم مع حرتها ورثت الثلث والسدس مع
 حرية البنت فقد حجب حرها عن سدس نصف حرها فميراثها عن
 نصفه يبقى لها ربع لو كانت حرة فلها نصف حريتها نصفه وهو الثمن وان بقى
 للأب وابن شئت تراهم أحوالاً أكبر من أخاه وإذا كان عصبان نصف كل
 واحد منهما حر كالأخوين فمن سكن الحرية هما يتخمن وحينئذ ويرث كل
 أحدهما بحسب الآخر كان ومن ارث فاصحح إياها لا يمكن

باب الولاء

كل من أعتق عبداً أو أعتق عبده برحر أو كسبه أو تدير أو استلاد أو
 وصية بعثقه فله عليه الولاء . وعنى "ولاده" من روجه معتقة أو من أمه وعنى
 معصية ومعتق أولاده وولادته ومعصيتهم تدير ما نسبوا ويرث به عند عدم
 لعصية من نسب ثم يرث به عصبته من بعده الأقرب فالأقرب وعنه في
 المكاتب إذا أرى إلى حرته يرث ولده حر وإن أنى بهما فولادته بينهما
 ومن كان أحدهما حر والآخر ذليلاً فله ولادته يرث ولادته عليه ومن أعتق سائنة
 أو في زكاته أو نذره أو كفارته فله ربايته ويصاحبه له عليه الولاء .
 والثالثة لا ولادته عليه وما حجب من ماله يرد في مثله بشرى به رهاب معتقهم
 ومن أعتق عبده عن ميت أو حي فلا أمره فولادته لمعتق وإن أعتقه عنه
 بأمره فولادته لمعتق عنه . ومن قال أعتق عبداً عني وعنى ثمة ففعل فالثمن
 عليه وولادته لمعتق عنه . ومن قال أعتقه وأثنى عني ففعل فالثمن عليه ولولاء .
 يعتق وإن قال سكاقر برحر أعتق عبداً للمسلم عني . عني ثمة ففعل فمن
 يصح ؟ على وجهين . ومن أعتق عبداً مسلمة في ذبته فله ولادته ومن يرث به

على روايتين إحداهما لا يرث لكن إن كانت له عصة على دين المقت ورثه
وإن أسلم أسكاهر منهما ورث المقت رواية واحدة

فصل

ولا يرث النساء من أولاد إلا ما أعقن أو أعقن من أعقن أو كانتن أو
كانت من كانتن وعنه في بنت المقت خاصة يرث والأول أصح ولا يرث منه
دور من إلا الأب والجد برئال السدس مع لاس وأحد يرث الثلث مع
الأخوة إذا كان أحدهم وإم لا لا يرث وإنما يرث به ولا يباع ولا
يوهب وهو نسكبر فإذا مات المقت وحيف عصفه وأمين فمات أحد الابنين
بعده عن ابن ثم مات أعقن فليث لاس المقت فإن مات لاس بعدد وقيل
المولى وحلف أحدهما أساً والآخ تسعة له لأنه على عدد م لكل واحد
عشرة وإذا اشترى رجل وأخته ثمانية أو أحدهم فعتق عديهما ثم اشترى عبداً
فأعتقه ثم مات أعقن ثم مات مولاه وله الإحدى عشر أخته، وإذا مات
المدة وحيف ٣٠ عصفها ومه ذمها فولأؤه لاس وعقله على عصفها

فصل في جر أولاد

كل من باشر لغت أو عتق عنه لا يفتن عنه حال فأما روح العبد
معتقة فأولادها مولاه، ولده لمواي أمه بن أعقن العبد سيده العتق ولاد
إليه ولا يعود إلى مولى الأم حال وإن أعقن الجسد لا يجر ولادهم في أصح
الروايات وعنه يجره وإن اشترى لاس له عتق عليه وله ولأؤه ومولاه
حوتة ويبقى ولأؤه لمواي أمه لأنه لا يجر ولاد نفسه وإن اشترى مولد عبداً
فأعتقه ثم اشترى العتق أو معة فاعتقه فب له ولأؤه وحجر ولاد معتقه
فصر كل واحد منهما مولى لآخر ومثله لو عتق الحر في عبداً ثم سى العبد
معتقه فاعتقه فلكل واحد منهما ولاد صاحبه

فصل في دور أولاد

إذا اشترى ابن وست معتقة أو معة فعتق عليهما صار ولأؤه هما نصفين

ووجر كل واحد منهما نصف ولأه صاحبه ونسي نصفه لموالى أمه فإن مات
الآب ورثاه الثلثان فإن ماتت بنت بعده ورثها أحوها بالنسب ثم إذا مات
أحوها قاله لموالية وعم أخته وموالى أمه فلو لموالية أمه نصف والنصف الآخر
لموالية الأب وهم أحوها وموالية أمه فلو لموالية أمه نصف ذلك وهو الربع
بني الربع وهو الحر ، الدائر لأنه خرج من الأب وعاد إليه ففيه وجهان
أحدهما أنه لموالية الأم والثاني أنه بنت المولى لأنه لا مستحق له

كتاب العتق

وهو من أقصى القرب والمنجى عتق من له كسب فأما من لا قوه له
ولا كسب فلا يستحب عتقه ولا كسبه ، ونحوه الحق ، يقول : أملك ، فأما
يقول : فصر يجه عتق العتق وأخر به كسب صر يجه وكسبه حلت والحق بأهلك
وذهب حيث شئت وعوها وفي قوله لا سيد لي عتقك ولا سلطان لي
عتقك ، لا مملك لي عتقك ولا حق لي عتقك ، فكذلك رقتك وأنت لله تعالى
وأنت سائمة ، ما من إحداهما أنه صريح والأخرى كسبه ، وفي قوله لأمه
أنت صر يجه وأنت حرام روائس إحداهما أنه صريح ، الآخر كسبه ، وفي
قوله لأمه أنت طلق أو أنت حرام روائس : إحداهما أنه كسبه والأخرى
لا يعتق به وإن بوي ، وإن قال بعده وهو أكره منه أنت ابني لم يعتق ذكره
القصص ونحوه أن يعتق ، وإذا أعق حامل عتق حبيب ، إلا أن يستثني ، وإن
أعتق ما في بطن دونه عتق وحده ، وأما المملك من مملك - ربح محرر عتق
عليه وعده لا يعتق إلا عمود النسب ، وإن مملك ولده من الزنا لم يعتق في
طاهر ، لأنه ونحوه أن يعتق ، وإن مملك سهماً عن يعتق عليه بغير الميراث
وهو مؤثر عتق عنه كله وعنه قيمة نصيب شريكه وإن كان معسراً لم يعتق
عنه إلا ما مملك ، وإن مملك الميراث لم يعتق منه إلا ما مملك مؤسراً كان أو
معسراً ، وعنه أنه يعتق عليه نصيب لشريكه وإن كان مؤسراً وإن مش بعده
لجذع أمه أو دبه ونحو ذلك عتق من عليه قال تقاضي وأقياس أن لا يعتق
وإذا أعتق لسيده عبده فله للسيد ، وعنه أنه للسيد

فصل

ورداً عتق حرّاً من عدد معيّن أو متاعاً عتق كله وإن اعلى شركائه في
عبد وهو مؤسر بقيمة باقيه عتق كله وعليه قيمة باقيه يوم العتق شركائه
وإن اعلمه شركاء بعد ذلك لم يثبت له فيه عتق وإن كان معسراً لم يعق إلا
نصفه وسبق حتى لا يثبت له فيه . وعنه يعق كله ويستعفى العبد في قيمة باقيه
عز مشقوق عليه ورد كان لعبد الثلاثة لأحدهم نصفه والآخر ثلثه وثلث
سدسه وعتق صاحب نصف وصاحب السدس معاً وهما مؤسرون عتق بينهما
وإن كان شركائهما فيه عتق وصار ولأذه سبعة ثلثان وخمسين من نصفه
على قدر ملكيتهم فيه ورذاً غير "كاه" نصفه من مسر وهو مؤسر يرى إلى
نصفه في أحد أو حربي . ورذاً ادعى كل واحد من شركائهم أن له كاه عتق
نصفه منه وهو مؤسر إن قصد صاحب العبد حرّاً لأعراق كل واحد منهم حرّاً
وصار مدعيّاً على أنه كاه قيمة حقه منه ولا ولاية عليه لو أحد مدعيين كاه
مؤسرين لم يعق على واحد منهما فإن اشترى أحدهما نصيب صاحبه عتق
حبيبه ومريم بن نصفه وهو أو الخطاب يعق جميعهم . وإن كان أحدهم
مؤسراً والآخر معسراً عتق نصف لمعده وحده ورد قال أحد من تكبير
إذا اعتقت نفسك ففصل ج فاعلى الأول . وهو مؤسر عتق كله عليه ويرى
كان معسراً عتق على كل واحد منهما نصفه ويرى قال إذا اعتقت نفسك
ففصل ج حرّاً مع نصفك فاعلى نصفه عتق عتقهما مؤسراً كان أو معسراً

فصل

ويصح لعلى انصاف كدحوى الازدجى والأمطار ولا يثبت
انطها بالقول وله عدم وهه يوم فقه وعين . يثبت في عتق عتق نصفه
الأل نسكون قد وجدت منه في حال وإن ملكه قبل نفوذ بعهده على
روايتين . وتنتقل الصفة بموته في قال بن دخلت أمار بعد موتك فثبت حرّاً
أو أنت حر بعد موتك شه . فإن ينصح ويعفى يثبت على روايتين ويرى

ان دحنتها فانت حر بعد موتك قد حبت في حياة سيدة حر مسراً وإلا فلا
وان قال ان مدكت فلا فهو حر أو قال بموتك أملاكه فهو حر فمن نصح
على روايتين. وإن قاله بعدد نصيح في أصبح الوحيين وإن قال آخر ثم
أشهره فهو حر. فلما اصبحت أمة قلب عبد ثم مات فحره حر من حين
اشتراه أو كسبه وإن قال لأمة حر ولد سيدة فهو حر فوشت حياً ثم
مستام بعض الأولاد وإن وشت ميتاً. حبا علق ثوباً وإن وشت بواحد فاشكال
الاحد منهما أفرع سبهما ولا بدع ولد المنة. لضعفه أنه في أصبح الوحيين
إلا أن تكون حاملاً به حر عتقها أو حر بعض عتقها وإن قال سيدة اب
حر وعليك الف أو على الف عو، لاشي، عنه، عنه، إن لم يفسد لم يفسد
ولصحيح في قوله أب حر على ألف لأنه لا يفسد حتى يفسد وإن قال
انت حر على أن تخدع سبعة فكذلك ففسد لم يفسد وإن وادو حده

فصل

ورد قول من بموتك حر من عتقه ماله وده كان وده مات أو لا
وشقص ماله وإن قال أحد عتق حر أفرع سبهما من ثمة عبد فحر
فهو حر من حين عتقه وإن مات أفرع أو ثمة وإن مات أحد المدينين أو
مه وإن أعتق عتقاً ثم أسسه أخرج له عتقه وإن عتقه من عتقه
لمعتق غيره عتق وهو من عتق الأول على حذر

فصل

وان أعتق في مرض موته وذا في الورثة اعد من ثمة فإن أعتق حر
من عتقه في مرضه أو دبره وثمة ضمن جميعه على جميعه وبعه لا يفسد ولا
ما أعتق وإن أعتق في مرضه شركاه في عبد أو دبره وثمة ضمن به أعطي
لشريكه وكان جميعه حر في إحدى الروايتين. الأخرى لا يعو. لا يفسد
منه ولو أعتق في مرضه ستة أعتقه منهم سوا وثلاث يضمنهم ثم طرعه
دس يسعهم يعو في دمه ويضمن أن يعتق ثلثهم. وإن عتقه فأعتقها

ينبغيها وانما من قبل التدبير وله اصابه مدرته فان اوجدها بطل تدبيرها واداء
 كاتب المدر أو در المكاتب حر من أدنى عنق وان مات سيده من الاداء
 عنق من حمل الثلث ما بقي من كتابته والا عنق منه قدر الثلث وسقط من
 الكتابة بقدر ما اعتق وهو على الكتابة فيها يبي . واداءه شر كانه في عدم
 سر الى نصب شريكه وان اعتق شريكه سرى الى المدر وعزم قيمته سيده
 ويحتمل ان يسرى في الاول دون الثاني ود أسلم مدر لكافر لم يقرب منه
 ورث في مد عدل من علمه من كره وما فصل لسيده وان أعور فعليه تمامه
 الا أن يرجع في التدبير ويقول بصلحه رجوعه فيجبر على رده ومن أسكر
 التدبير لم يحكم عنه الا شهادتين ومن تحكم عنه شاهد و مرأتين أو شاهد
 وعين بعدد ما عني رواه ابن وود قتل المذموم سيده بطل تدبيره

باب الكتابة

وهي بيع العبد نفسه تعالى في دمه وهي مسخرة لمن يعرفه خير وهم
 كسب الامانة . وعدها با و حنه واداءها من سيده أحقر عليها ومن
 كره كتابة من لا كسبه له عني روايتين ولا تصح الا من حذر لتصرف وان
 كاتب المميز عبده باذن ولله صبح ، عمن أن لا تصح وان كاتب السيد عبده
 المميز صبح ولا تصح الا بصح والوصول ويحقد قوته كائنات عني كذا وان لم يصر
 فاذا أدت اي فأت حره بخص من يشترعه قوله أو سيده ولا تصح الا
 عني عوض معلوم محرم عمن قصدت بغيره ما يؤدي في كل حجم ومن
 تصح على نعم واحد واداء القاصي تصح على عبد مطلق وله اوسط وتصح على
 مال وخدمة سواء تقدمت الخدمة أو تأخرت . واداء أدنى ما كوتب عليه
 أو أمرى منه عني وما فصل في مدته فهو له . وعده انه دأ ملك ما يؤدي صر
 حرا ويجبر عني أدته فهو مات قبل الاداء كان ماني بده سيده في الصحيح عنه
 وعني ا رواية الاخرى لسيده فيه كتابه وفي ثورته واداء عني لكتابة
 قبل محب لرم السيد الاحد وعقرو ويحتمل أن لا يلزمه ديث اذا كان في قصه
 صرر . ولا بأس أن يعرض المكاتب لسيده بصلحه عنه بعض كتابته واداء أدنى

فحق هو حمد الله بأعوص عما لله أرثه أو قيمه ولا يرفع بحق

فصل

ويملك المكتبات اكسبه ومذقه ، الشراء والسبع والاحاذة والاستنجا
والتسفر وأخذ الصدقة والالتحاق على صفة ، وادوية فقهه وكل ما فيه صلاح
الانسان فان شرطه عليه ان لا يسود ولا يأخذ صدقة فمن يوضح الشرط على
وجهين ، وايسر من ان يتردد ، لا يسرى ، لا يبرح ولا ينفق ، ولا يتجاوز ولا
يقص من عبده اخذ على حث ، فقهه لا يفسد ، لا يكاتب الا بالناس سيد
وهو لا ، من يعتقه ، كاتبه ، لا يكفر ، بل ، عنه ، من كان سيده
وهو له ، ربه ، كاتبه ، حبيب ، ليس له شراء ، دوى ، حبه الا
من سيده ، و من خاص به ذلك ، له ان يملكه ، وهو انه ، من له
هم اذا لم يكن فيه ضرر عنه ، ومن يملكه ، لا يكن له بيعهم وله كسبهم وحكمهم
حكمه ، من اعتق عتقه ، او ان يرضى به ، او يملكه ، كسب ، حكمه ، في واده
من نفسه ، له ان يملكه ، في تركته ، شعها ، من شري المكتبات
روحه ، انفسهم ، كاتبه ، وان سيده ، منه ، فهو ، له ، بيع ، عليه
بها ، على ، وجه

وصل

لا يملك السيد شيئاً من كرامته لا يبعده في نفسه من حيث هو وإن كان قد
أرسل جنائته وإن حقه منه فعليه إرضاء الأمر من حيث إرضاءه من حيث
المدة أو آخره منه وليس له أن يضا مكنه إلا أن يرضاه من حيث هو أو يرضاه
أما ما قلناه عليه المهر وهو أن لا يبيع له ولو كان شرطه وضها فلا مخرج لها
ومى وابت من صرنا أم ولد له وولده حر وإن أعتقت وإن مات قبل
إتمام عتقته وسقط ما بقي من كسبها وما في يدها لها إلا أن يكون بعد
عقرها وقال أصحابنا هو لورثته سده وكذلك أحكم فيما إذا أعتق أمكاتب
سده وإن كانت أمه حرة ثم وضها فله المهر على كل واحد منهما وإن

ولدت من أحدهما صارت أم ولد له ويعبره لشركة نصف قيمتها ومن يعبره
نصف قيمة ولدها على رأيين، وإن أتت ولد في حينها صارت أم ولد هي
على نصف موت أحدهما ونصف موت الآخر وعند القاضي لا يرى استبدال
أحدهما إلى نصف شركة الآخر على غير حديث فإن كان موسداً فهو على
نصف شركة والآخر فلا

فصل

في جوارحه المكاتب ومثله يحوه معه المكاتب فإن كان له عتق
وم لا ذل له وإن عتق عتقته وإن لم يعمه مكاتب فإلى أم الإبلين معه
لا أحد معه وإن شئى نقل واحد من المكاتب الآخر صح منه أم الإبلين
وإن شئى أم الإبلين سواء كانا واحداً أو لاثنين وإن جاز الأول منهما فسد
الآخر وإن أسرت عتقه المكاتب وشتره جاز وأحب سده أحدهما
أشده والآخر عتقه شتره موافقاً على ما في من كتبه بعض الأئمة وبالأثر

فصل

وإن جاز على سده أو أحد عتقه ففداء نفسه مقدماً على الكتابة وإن
أبوا كاستحاضة وإن عتق نفسه ففداء نفسه وإن عتق نفسه ففداء نفسه
كاتب أحياه عنه وإن كاتب نفي حتى فداء سده والافسح نكته
وسبع في الجارية، وإن أعفاه سده ففداءه وإن أحب في الفداء أهل
الأميرين من قبيلة أو أرش حصة، وفصل منه فداءه، ورش الحياه كاديه
وإن لزمته ديون تعلقت بذمته يسع به بعد عتق

فصل

في سكتته عتق لا م من طرفين لا سحبهما جاز ولا يثبت أحدهما فحجب
ولا يجوز تعليق على شرط مستعمل ولا تسحق موت سيد ولا جونه ولا
الحجر عنه، وغير بالأداة إلى سده أو إلى من يقوم مقامه من الورثة وغيره

فإن حل بحر لم يؤده فسدده لفسح، وعنه لا يعجز حتى يحل بحراً، وعنه لا
يعجز حتى يقول قد عجزت، وليس لأحد فسحها بحراً وعنه له ذلك ولو روح
أنته من مكانه ثم مات أصبح الكاح ويحتمل أن لا يفسح حتى يعجز ويحب
على سنده أن يؤنيه ربع مال الكتانه أن شاء وضعه عنه وإن شاء قبضه ثم
رفع له، وإن أدى له ثلاثة أربع المال وعجز عن أربع عتق ولم تفسح
الكتنة في قول القاصي وأصحها وظاهر قول الحرقى أنه لا عتق حتى يؤتى
جميع الكتنة

فصل

وإذا كاتب عبداً له كتابة واحدة يعوض بأحد صبح ومساءل لغوص
هم على قدر قيمتهم ويكون كل واحد منهما مكاناً قدر حصته عتق مائة
منهم عنهما واحدة، وقيل أم نكر لغوص سبعم على عتقهم ولا يعوض
واحد منهم حتى يؤتى جميع الكتنة وإذا عتقوا بعد الأداء في قدر ما أدى
كل واحد منهم في قول من سعى أداء الواجب عنه ويجوز أن يكاتب
بعض عبده دون أن عتق كله ويجوز كتابة حصته من العبد المشترك بغير
أن يشركه دون أن ما كاتبت عليه ومثله سيده لأجر عتق كاه أن كان
لن كاتبه موصراً وعنه فبعض حصته يشركه في عتق الشريك فبأنه
عنه عنه فبأن كان موصراً وعليه قومه نصف المكاتب وقيل بقاصي لا سري
في نصف المكاتب إلا أن يعجز فقومه عليه حيث، وإن كاتبا عبدهما حار
سواء كان على تساوي أو بحد، ولا يجوز أن يؤدى بينهما إلا على
تساوي وإذا كان أمانة لأحدهم من الآخر عن نفسه عليه، وإن أدى إلى
أحدهما دون صاحبه لم يعوض إلا أن يكون دون الآخر فيعتق ويحتمل أن لا يعتق

فصل

وإذا اختلف في الكتنة في قول من منكرها، وإن اختلفا في قدر
عوضها فالقول قول السيد في إحدى الروايتين، وإن اختلف في وفاة مالها

والقول قول السيد فان أقام أحد شهداء وحلف معه أو شاهدا وأمر اثنين
ثبت الاداء وعقبت

فصل

ولكتبه القاسدة من ان يكاتبه على حر أو حرير يعب فيها حكم لصقة
في أنه اذا أدى عتق ، ولا يعتق بالانراء ، وتفسخ يموت من وجوبه
والحجر لنفسه ولكل واحدة منهم فسحا ، ويمتلك السيد أحد من يده وان
فصل عن الاداء فصل هو سبعة ، ومن بيع المكاتب وبها فدية على وجهين
وقال أبو بكر لا يبيع بالموت ولا احسن ، لا حجر ، يعق بالاداء
الى الوارث

باب أحكام أمهات الاولاد

واذا عتقت لأمه من سدها فوسعت منه ما بين يده بعض حقوق
الانسان صارت به بذلك أم ولد وهذا مات عتقت وان لم يمتك غيره ، وان
وصعت حرة لا تخطط فيه فعلى ربه ان يبيع في ماله غيره سكاك
أو غيره ثم ملكه حاملا على احسن ، وتصرف له ولد ، وعنه نصير وأحكام
ام لولد أحكام الأمة في الاجارة الاستخدام ، بوجه وسائر مواردها لا فيما
ينقل الملك في رقتها كالبيع والخلع او فقه أو ما يراد به كراهه ، وعنه ما يبدل
على حواجز سعة مع لكرامته ولا عمل عنه ثم ان يمت من غير سيدها
فولدها حكمه في لعن يموت سيدها سواء عتقت أو مات قبله ، وان مات
سيدها وهي حامل منه ، من نستحق الفقة لده حامل ، على وان يمت ، واذا حلت
أم الولد فذاها سيدها تقسم أو دونها ، وعنه عليه ماؤها ارش احبابة كانه
وان عادت فذاها ايضا وعنه تغل دين بدمها ، وان قتلت سيدها عمدا فعدي
القصص وان عموا على من أو كانت حدية خطأ فعلها فقه نفسها وتغيب
في الموضعين ولا حد على قاذفها ، وعنه عليه الحد

فصل

اذا أسلب ثم وله الكافر أو مدبرته مع من عتقها وحيل لده ودها

وأحبر على فقنها ان يمكن لها كسب من أمر حب له وان مات قبل ذلك عقت، وعنه أنها تسعى في حبه وتعلق واذا وضي، أحد الشريكين الخارجيه فولدها صارت أم ولد له فولده حر وعليه قيمة نصيب شريكه فان كان معسر كان في دمه من وضئ ثلثي بعد ذلك فأولدها فعليه مهرها فان كان عام فولده رقيق وان حبب الام لا شريكه أو اب صارت أم ولد له فولده حر وعليه صداقه يوم الولادة ذكره الخرفي. وعند القاضي وأبي الخطاب ان كان الاول معسر لم يسر استبداده وقسر أم ولد في يفتق نصفها بموت أحدهما وان أغنى أحدهما نصيبه بعد ذلك وهو موسر فإن بقوه عليه نصيب شريكه على وجهين

كتاب النكاح

نكاح سنة ولا اشتغال به فقص من التحلل لنوافل العبادة الا ان يحلف على نفسه في مخالفة المحتوى به كمن يجب عليه ونحوه ما يجب على الاطلاق ويستحب خير ذلك بالنسبة الولد "لكم احسنه الاحدية" ونحوه لمن أراد حيلة امرأه نظر الى واحد من غير حدة به، ونحوه "النسابة" ما يسر عالما كعرفة بالنسب ونحوه "نظر الى ذلك في الرأس والاسنان من الامة" اسمائه ومن دراب بحرمه ونحوه لا ينظر من ذلك بخارجه الا لوجه الكف من ولده "نظر لهما من مولاه ولغيره أولى" ما به من اجل كالكبير وبعض وجوهها نظر الى ذلك ونحوه لا ينظر في المباح "النسابة" من وجهه ما يود عليها ومن تعامله وباعف النظر الى ما يود الخادمة الى سره وللنظر لمغير غير ذي الشهرة تنظر الى ما فوق سره ونحوه ركة من كان لا شهرة فهو كذي بحرم ونحوه أنه كاحي ولمرة مع لماه ورجل مع امرأه تنظر الى ما عدا ما بين سره و"كته" ونحوه مع المسببة فالاحد مباح يسر أم يسر من "نظر الى غير العمود ونحوه لا ينظر الى العمود" ليس شهرة ولا ينظر الى احد من ذكره شهرة، والمكمل واحد من الزوجه حر ينظر الى جميع من الآخر ومنه وكسب لشد

فصل

ولا يجوز صريح خطبه المعتمة ولا التعريض بخطبة أرجعة ويجوز في عدة الوفاة والشرط ثلاث وهل يجوز في عدة النكاح غير الثلاث على وجهين. والتعريض نحو قوله من في مثلك لأعد ولا يعويبي نفسك وتحسه ما يرغب عنك وإن قضى شيء. كالنكاح. ولا يحل للرجل أن يخطب على خطبه أحبه أن أحب وإن كان من يعبر أحال وهي وجهين. والنموس في الرد والاجابة أن لم يكن بحرة عليها وإن كانت بحرة فعلى الولي ويسحب عقد النكاح مساء يوم الجمعة إن يخطب قبل العقد خطبة من مسعود. صلى الله عليه وسلم قال اللهم زوجني الله لك عينا وعطيكما وجمع بينكما في خير وعافية وأما روت أنه قال إنهم إن أسألك خبرها ووجه ما جعلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جدها عنه

باب أركان النكاح وشروطه

وأركانه الإيجاب والقبول. ولا ينعقد الإيجاب إلا بلفظ النكاح وله نوع بالعربية لمن يحسنها أو بمعناها الخاص بكل لغة لمن لا يحسنها فإن قدر على تعلمها بالعربية لم يلزمه في أحد الوجهين ويقول إن يقول قلب هدي النكاح أو ما يقوم مقامه في حين من لا يحسن قال اقتصر على قول قلت أو قال أحاطت بنوى الزوج قال نعم ولمدة زوج قلت قال نعم صح ذكره الحرفي ويحتمل أن لا يصح وإن تقدم القول بالإيجاب لا يصح وإن لم يجر عنه صح ما دام في المحبس وهو مشغلا بما تقطعه من تمر قاصده لفظ الإيجاب وعنه لا يبط

فصل

وشروطه خمسة أحدها تعدد الزوجين فهو فاسد إذا كانت له نساء لم يصح حتى يشير إليها أو سميها أو تصفها بصفة به وإن لم يكن له إلا أنة

واحدة صح ، ولو قال ان وصعت روحى انه فقد روحها لم يصح

فصل

لثاني روح واحد من لم يصب أو أحدهم يصح لا الاثني له ترويح
أو لاده الصغار والمجانين وسائر الاكابر عي انهم ، وعده لا يجوز ترويح امته
تسع سن الا ناديا ومن له روح شئت صغيرة عني وحسين ، وسد له
ترويح امته الاثني ، وشئت وعنده اصغا بغير ذنبهم ولا ملك حمار عده
الكثير ويختص مش ذلك في صغير أصغر ، لا يجوز لثاني الاولياء ترويح
كثيره الا ناديا لا بحوة هم ، ويجب اذا طهر من المني الى ارحال ومن
هم ترويح صغيرة بحال وعنه هم ذلك وحمار اذا بلغت ، وعنه طه ترويح
امته تسع سن ناديا وشئت حمار واحد كك صحت ولا فرق بين
الثبوت بوضعه مع أو بغيره ، وما قال "الكلمة باصبع أو بشفة فلا يعبر
صفة الادب

فصل

اشا ان يرى ، فلا تكاح الاثني من روحه المأهله بأو غيره ، يصح
وعنه ، ترويح امها وبمعقبة فصح بغيره صحه ، وسمي ان يزوجها
غيرها بكونها وراثي لثاني يذهب ، وأحد من تكاح المأهله أحره أو هو ثم
أبوه وان علا ثم بها ثم به وان رثا له أخوه لا يزوجها له لا يزوجها ، وعنه
بقية الأس عن أحد والسوية من أحد والأخ ومن الأخ لابن والأخ
لابن ثم من الأخوة ومن سواها ، نعم ، امته الاقرب فالأقرب من
العصاة عن تربت الميراث ، المولى المعتمد عصاته من عده الاقرب
فالأقرب ثم السبطان ، فما الأمه فوبها سبطان كانت لامرأة فواها ولي
سيدتها ولا يزوجها لا يزوجها ، وسيرت في ابني الحرمة والمذكورة والحق
الدين وعقل ، وهو شرط بوجه وعديته ؟ عن روايتين فان كان لأقرب
صفلا أو كافرا أو عدا روح لأحد ومن عصا الأقرب روح الأبعد ، وعنه

روح حاكم ان مات عنه مستطع روح الاعد وهو ملا تقصه لا كسفه
ومشقه في طهر ظلامه ، وقال حرب ملا نص اليه حكمت أو يصب فلا
يحب عنه وقال تاصي ملا تقصه شامة في سنة لامة وعن أحمد رحمه
الله اذا كان الاب بعد السر روح الاعد فحسن ان لا ياتقصر عنه
الصلاة ولا يبي كاه بكاح مسبه من الازاد سبت أم ولد في محه ولا
بي مسه بكاح كاه والاسد الامة أو من سبهم أو ليعض وبي ادمي
بكاح مواسه الدمية من ادمي . هن منه من مسرعى وجهي . قد روح
الاعد من غير عار . اقول أو روح آخر . يصح وعاء نصي . يصح عن
بحاره الولي . ووكل كل حد من ملامه مقدمه وان كان حاصرا
ووصيه في بكاح غيره . وعنه لا يفسد . وانه بكاح بوصية . وبي ان
حمد لا يصح الا ان لا يكون له نصه . وذا السوي ذوالنساء في نكاحه حين
الدم . من كل واحد منهم . وذوي ثقبه . أفضلهم له أسهم وان شاحه
أفرع . فان سب غير من وقعت له نكاحه روح صبي في نفوي . وجهي
وان روح اثنان فيه بعد سبهم . بما يصح النكاح . وعنه في . بينهما من
قرع أمر الا . الطلاق . سبهم . نكاح . . وذا روح عنه نصه
من أمه حار . أن . من صبي . تعقد . وكذا من من لم تده من ابن امر ولولي
واحدا اذا أدس له في نكاحها فيه أن تده في صري . تعقد . وعنه لا يجوز حتى
يوكل غيره في أحد . من . وذا قول السد لامة . تعفك . جعلت عتقات
صدقت صح . من طلقها من النكاح . رجع عليها بنصف قيمتها . وعنه لا
يصح حتى ستأف نكاحها . بينهما من . نكاح . لك عليها قيمتها

فصل

الرابع الشهاد يعتقد الا شهادين عدلين ذكرين . عيبن عاقبين .
كانا صريين . وعنه يعتقد محصور فاسقين ورجل وأمرأين ومراهقين
عاقبين . ولا يعتقد بكاح مسلم بشهادة دمي . ويخرج أن يعتقد انكاحات

فعلى وجهين. ومن ثم ط علام حرمه على كل واحد منهما أم الآخر واسنته.
وعند أبي الحنبل هو كالوطء دون الفرج وهو دون الفرج وهو لصحيح.
التميز (أ) الملاءمة فيه على الملاصق على التاميد. ولأن يكذب فيه
في كل من على روايت

فصل

انصرف الثمانى عدهات الى امر. وهن يوعن (أ) أحدهما (ب) المحرمات
لأجل جمع فيجوز الجمع بين الاثنين. بين المأه وعنتها أو حنتها. فان
تزوجها في عقد لم يصح. وإن تزوجها في عقدين أو تزوج أحدهما في عدة
لأجل أن ساء كتابها أو حوته فتباح لثاءه بطن. وإن اشترى
أخت ربه أو عمتها أو جدتها أو جدتها أو جدتها أو جدتها أو جدتها
وتنقصى عنها. وإن اشترى من عقد واحد. فان وصى إحداهما لم
يجز له الآخرى حتى يحد على نفسه لأنه إذا أحسن على ملكه أو زوج
أو غيرها مستحسن. وإن عدت في ملكه حب واحد منهما حتى يحرم
لأجل. وعنه نفس حرام ولكن هو عنه. وإن وطئ أمه ثم تزوج
حبها. فصح عند أبي بكر وطهر ثمة أحمد وصلى لله عنه. ثم يصح. ولا
يتأهل حتى يحد أو وطئ مذي عدت في ملكه لم يحد واحد منهما حتى يحرم
لآخرى. ولا يحل بها أن يجمع بين كاهن من. ولا للعبد أن تزوج
كاهن من اثنين. وإن صلى واحد من كاهن تزوج أخرى حتى تنقصى عنها

فصل

أ) زوج الثمانى المحرمات ثمانى زوج. فحرم عليه بكاح زوجته غيره
والمعدة منه والمستبرأ منه. وتحرمة أمه حتى تتوب وتنقصى عنها.
ومطهره إلا أن حتى يكبح زوجته. وتحرمة أمه حتى تتوب. ولا يحل لمسته
بكاح كاهن. ولا لمسته كاهن. ولا كاهن. وإن كان
أحد من غير كاهن. كاهن من ساء. يلبس من على. أو يلبس
نفس مستبرأ وإن كان عند بكاح أمه كاهن. وعنه يجوز. ولا يحل لآخر

مسم ركاح أمة مسلمة إلا أن يخاف العنت ولا يجد طولاً لركاح حرة ولا ثمة
أمة، ومن تزوجها وفاته الشرط أن يسر أو يكح حرة قبل سطل ركاح
الأمة؟ على روايتين، ومن زوج حرة أو أمة فبعده ولم يعد صولاً لركاح حرة
أخرى قبل له ركاح أمة أخرى؟ على روايتين، قال الحنفى: وله أن يكح من
الإماء أربعاً إذا كان شرطاً فيه قائماً، وللعبد ركاح الأمة، ومن به أن
يكحها على حرة؟ على روايتين، ومن جمع بينهما في عقد واحد جاز، وسبح
أن لا يكون، وليس له ركاح مسلمة، لا للحر، لأن فيه أمة ولا ثمة، ولا
ويكون بعد ركاح أمة، وإن اشترى آخر زوجته نفساً بكاحها، ومن
اشترى من زوجين ومن جمع بين حرة وحرة في عقد واحد من
بعضهم قبل نكاح؟ على روايتين، ومن حرم ركاح حرة وقتها على المسلم
إلا أمة، فمن سكتنا

فصل

ولا يباح نكاح حتى يشكك به من أمره من علمه، وقال الحنفى: إذا
قال: أنا منكم من نكاح نفسه، ولم يكن به أن يكح بعد ذلك بعد
ومن قال: أنا منكم من نكاح، لا رجوع فيه، فزوج من أمة قال: لا بأس به
نكاحه، وورع رجس، قال: أم رجس لم ينس قوته في مسك نكاح

باب الشروط في النكاح

وهي قسمان: صحيح مشاعراً، وذوق المهر، وقد مر، وأما
الآخر: حب من دارها أو نكاحها أو لا يزوج عيباً ولا ينكح، وهذا صحيح لا يرد
منه، إلا فلها الصبح، ومن شرط لها طلاق صحتها، فقال أبو الخطاب
هو صحيح، يتضمن أنه طلق بموت رسول الله، لا بأس بالمرأة طلاق
نكاحها لكس، ما في صحته ونكاحها، ومن به: لا بأس بها

فصل

القسم الثاني منه وهو ثلاثة أنواع: (أ) أحدها: ما سطل النكاح وهو

ثلاثة أشياء أحدها كحاشعار وهو أن يروجه وليته على أن يزوجها الآخر
 وسواء لأمير بهما ، قال سبوا ميرا أصبح نص عليه ، وقال الحر في لا يصح
 ثاں كحاشعار وهو أن يزوجها على أنه إذا أحلها طلبها من نوى ذلك
 من غير شرط فيصاح أيضا في طهر المذهب . وقيل يكره ويصح . الثالث
 كحاشعار وهو أن يزوجها في عدة وكحاشعار فيه طلاق في وقت أو
 عن انتهاء عن شرط كقولها يزوجك إذا جاء رأس شهر أو ن رصيت منها
 وهذا ثاں من أصله (نوح الثاني) أن يشترط أنه لا مهر لها ولا هقة أو
 يتسم بها أكثر من مرارة لأخرى أو أقل فانه صا طر ويصح كحاشعار
 (الثالث) أن يشترط الحذر أنه من حاشعار المهر في وقت وإلا فلا كحاشعار بهما
 فإنه صا طر وفي نسخة كحاشعار وأما

فصل

في تزويجها على أنها مبيعة فبأن كذا منه فيه الحذر ، وإن شرطه كتابته
 وقت مبيعة فلا حرج به ، قال أبو بكر له الحذر ، وإن شرطها أمة فبأن
 حرجه فلا حرج به ، وإن شرطه كراة حصة أو نسمة أو شرطه بنى العيوب
 التي لا تصح به كحاشعار فبأن خلافه هو له الحذر ، وعلى وجهين ، وإن تزوج
 أمه بثاتها حرجه فأصلها وبذلك منه ما ولد حر وبذلكهم عتقهم يوم ولادهم
 ويرجع ذلك على من عره وبذلك بينهما أن يملك من يجوز له كحاشعار
 لإمامه ، وإن كان من يجوز به ذلك فيه الحذر ، وإن رضى بالمقام مع ما ولدت
 بعد ذلك فهو رقيق ، وإن كان المهرور عبدا فله أحرار ويقدمهم ، إذا عتق
 ويرجع به على من عره . وإن تزوجت رجلا على أنه حر أو نطفه حرا فإن
 عبدا فلها الخيار

فصل

قال عثقت الأمانة وزوجها حر فلا حرج في طهر المذهب . وإن
 كان عبدا فلها الخيار في فسخ كحاشعار ، وبها تصح بغير حكم حاكم ، فإن
 أعقب قبل فسخها أو أمسكتها من وضعتها بطن حرامها ، فإن ادعت المحرم

خراق من السنين ، وفي الخراف من مخج ثوب ولبس .

فصل

في حديث الثوري عن أبيه ، هو الحديث وهو من وجوب سواها
كان مطلقاً أنه يفتى في الاحسان ، وفيه الأقسام من بابها حال الفصح روي
واحد

فصل

و حلف شخص في نحر وهو من قسم ، وفي امر حلف من في مخ
ور عند الوطء واستظهر في ثوب ، والنحو في ترويح السادة في نزع
والناس ، والاسود والخضاء وهو قبح الخصبين والسن وهو من الثبوت
والوجوه وهو صهيبي في كره ، حتى وفي ربه ، وحد أحدهما بصاحبه عن ربه
أحدث به ثوب بعد اعتداه من ثوب الحذر ، يعني ، جهل من علم ، عيب
ووب عقداً أو من قد صلت معه أو وجد منه دلالة تن على أن
، منه أو تمكين مع علم القس فلا خيار له ، وذلك في الفصح لا حكمه
حكم من فصح من الدخول فلا ، وإن فصح بعد فعله الممنوع ،
فصل عنه من أجل وزجج ، على من عده من المنة وأولى ، عنه لا جمع

فصل

من لولي صفة ولا محرمه ، لا سيد منه ، ولا محرمه ، ولا لولي
كأنه يرويها غير رضاها ، فإن احترت سكت ، وكان محرم أو محرم لم
يحدث منع ، وإن احترت سكت ، محرم أو محرم أو أرض فله منع في
أصبح أو حزين ، وإن عبت يجب بعد اعتد أو حدث به ، يملك بحدرها
عن نصح

باب نكاح الكفار

وحكمه حكم نكاح المسلمين فيما يجب به ونحريم المحرمات ، ويقرون

على الاكحرة انحرمة ما اعتقدوا حياها ولم يرفعوا اليها ، وعنه في محوسى
 روح كدسة أو اشبهى بصراية محوسى بينهما الامام فشرح من هذا أنهم
 لا يرون على كحاح محروس وان سموا و - افعلوا في ابتداء العقد لم تنص
 ولا على ما جاء صحيح ، ان كان في سنة لم تعرض لكيسة عقدهم ، ان
 كانت لمراة من المحوسى سلام كحاحه ، كذا ان محروس من هي في عتبه أو
 شدة محوسى في كحاحه ما شاء أو صدهم فيها أو مطلقته إلا فرق بينهما
 ولا فورا على كحاح ، وروى في حرمه فومنها أو طابعه واعتقاده
 كحاح فورا لا يور ، وان كان الذي مسلم صححا أو صدا فقصته استقر ،
 وان كان فصد فقصته عرض له من المش

فصل

في المدايرة حال معاً أم أميرة روح الكيسة فها على كحاحهم
 وروى سميت الكيسة أو أحد ، وحي من الكيسين من الدحوس المصحح
 كحاح ، وان كانت هي مديته فلا مهر ، وان أسسها فلها فيها نصف
 المهر وعنه لأمه ، وروى فان أسسها وروى وانكر والى قول قولها
 وروى وان أسسها مع فصل على كحاح وانكره وروى وحي وان أسس
 حرمه بعد دحوس ووقف الزمر على انقص العدة ، وان أسسها لثاني قبل
 اعتقدها فها على كحاحهما والاسد ان لفرقة فها حين أسس الأول ،
 فها هذا أو وضعت في عتبه ولم يصر شيء بعده المهر ، فان أسس فلا شيء لها
 وان أسس فانه فيها بقية العدة ، وان كان هو المسلم فلا بقية لها ، وان
 احصل في السنة فها ما قول قولها في أحد أو حرم وعنه ان بفرقة تتعجل
 سلام أحدهم كما قبل لدحوس فها نصف من هو حب بكل حال

فصل

فان اراد أحد أو حرم من الدحوس المصحح الكحاح ، ولا مهر لها ان
 كانت المنة ، وروى كان هو المرتد فها نصف المهر ، وروى كانت الردة بعد

عن سميته ، وأن لا يربط على صدق أو ربح رسول الله صلى الله عليه وسلم
وساته وهو حسنة دونه ولا تنقد أفدوا كذا . إن كان ما حان
يكون مما حان أن يكون صداقا من قبل وكذا وعين ودين ومعين
و مؤجل ومنفعة معونة كرامة عدها مدة معونة واحدة ثواب ورد عدها
من موضع معين . وإن كانت كهيئة كره عدها من كل واحد منها في سب
لم يصح . وإن تراه على ما عده مدة معونة فعلى وسين . وكان موضع
لا تصح نسبه وحب مذهب . وإن صدق تغير أفعال من بقية أو
أحدث أو قسيمة من شيء . ما صح . وإن كان لا يخلص من مصحح
ويحتمل أن يصح ونسبه له عدها . وإن عدها من غير ذلك له آخره عدها
في طلقها قبل الدخول . قال تعالى فبعض نصف الأجرة . ويحتمل أن عدها
نصفها وإن كان بعد نسبهها . حتى عدها نصف الأجرة . وإن أصدقها
تعليم شيء من القرآن معين لم يصح . وعدها نصف الأجرة . وإن كره قرآن من
وقال أو احتساب يباح في ذلك . وإن كان مذهب . وإن كان مذهب أو حاد من
يعوض . وإن صدق . وتسمى . وإن على قدر مهر . وإن أحد الزوجين . وإن
الأخر يقسم . من السنة

فصل

ويشترط أن يكون معروفا كائن . وإن أصدقها دراهم معينة
أو رتبة لم يصح . وإن أصدقها عدا مطلق لم يصح . وقال القاضي . صح
ولها الوصل وهو السند . وإن أصدقها عدا من عدها صح ذكره
أبو بكر . وروى عن أحمد رحمه الله تعالى أنه صح وإن أصدقها درهم
وكذلك يخرج إذا أصدقها رتبة من دوايه أو قصص . وإن قصصه ونحوه . وإن
أصدقها عدا موصوفا صح . وإن جاءه بقمته أو أصدقها عدا وسطا وحدها
بقمته أو حالته على ذلك فإليه قيمته لم يبرمها غيره . وقال القاضي
يبرمها دلا . وإن أصدقها طلاق أمرأة له أخرى لم يصح وعده يصح . وإن
فات طلاقها بموتها فبها مهرها في قيس المذهب . وإن تزوجها على أنها

وعنه أنه الأب فله أن يعفو عن نصف مبرأته لصعوبة أن تطلق قد
تدحون

فصل

ذا أ. أ. المراهرة روحها من صداق أ. و هسه له أن يلقب قبل تدحون
جمع عليها صفة. وعنه أن يرجع شيء. وأن أرنس قبل تدحون قبل
رجع عنها جميعه على روايتين وكل مرة جاء من الروح ككامله
وحلعه وسلامه وردنه أو من حتى كاصاع وعده قبل تدحون نصف
ها المهر نصف وكل مرة جاءت من فلها كسلامها ردت ورصاعها
من نصفها كحاجب ومحبها أو إعداده ومحبها نصفها
منها ومعناها وفرة اللسان خرج على روايتين وفي مرة مع الروح من
الروح ومراثيها روحها. وفي مرة الموت يستقرها المهر كله كدحون
ولو قتلت نصفها لاستقر منها ككاملها

فصل

وبرا احتفال. والحق في الصدق فانقول قول الروح مع عنه
وعنه اللقب قول من يدعي من لم يهب قال ادعي من منه ادعت أكبر
منه. وفيه ثلاثين عند القاصي والأحوال كلها. وعند أن احتفال
نحب يسين. وفي قوله حثك على هذا العبد والى على هذه الأمانة
خرج على الروايتين. قال أحمد في وصف المهر فيقول قولها. وفي احتفالها
في استقرار المهر فيقول قولها. وأن تزوجها على صدق سر أو علامه
أحد علامه. وفي كمال عقد سر. كره الخرفي. وقال القاصي من
صداق على السر ولكن غيره. وفي هو عقد واحد أسره. في تظهر به
وقالت من هو عقد فيقول قولها مع يمينها

فصل في المفوضة

والتفويض على صريحتين. تفويض الصبح وهو أن روح الأب يفتنه البكر

نحو مهر ایش ، وان بعد ذلك لزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن عليه إلا
 نصف المهر ، وللمرأة منع نفسها حتى يقض مهرها ، وان تبرعت بتسليم
 نفسها ثم أريد ادخاها في بيتك أعني وحيث وان أعسر بالمهر وان
 استحوذت على نفسها ، وان أعسر بعدد مائة ، وحيث ، ولا يجوز الفسخ إلا
 بحكم حاكم

باب أوليمة

وهي اسم يدعو له نرس خاصة وهي مستحقة والاحقة اليها واحده
 رعيه الذعي لمسلم في يوم الأول ، وان دعي اخفى كقوله يا أيها الناس
 عدوا إلى الله ، أذ دعاه في يوم الأول أو دعاه دعي لم يجب الاحقة ،
 وبتأثير عوب ، لاحقة لها مستحقة ، أحقة وإذا حضر وهو عثم صوما
 واحدا من عشر ، وان كان مالا أو كان منقطع السحب الأكل ، وان أحب
 ما ونصرف ، وان دعاه اثنا عشر أو مائة من استويا احب اليها ثم
 أو به حوراء ، وان عمره في دعاه مكررا كمر واحد وأمكنه
 لإكل حصر ، وانك والام يحصر ، وان حصر وشهد المذكر له وحسن
 ، وان بقدر انصرف ، وان عمره ورجله دور ، سمعه فقد احتسب ، وان
 شهد بسورامعته فقد سوي احتسب ، ان يحسن ، لان ترضى ، وان كانت
 مسوخته أو عني وساده فلا تحسب ، وان سبوت الحظن بسور لا صور
 فيها ، فيها صور غير خصال من ساج ، عني ، واثني ، ولا من الأكل به
 ، وان وساده أي أوليمة ان في ، ولثا ، ونقطة مكرره ، وعنه لا يكره
 ومن حصر في حجره شيء من فهو ، وسحب علان تسليح وانصرف
 عنه بالحق

باب عشرة النساء

من كل واحد من أرواح عشرة لآخر المعروف ، وان لا يمتنع
 محقه ، لا سهر لكرهه الله ، ودائم العقد ، حب تسليح المرأة في بيت

أرواح إذا طلبها وكاث حرة تمكن الاستماع بها وقد تشترط دارها وإن
سأت الإظهار أنطرت مدة حات "مادة" صلاح أمها فيها، وإن كانت
أمة بحجة لمسلم الأديين، وله الاستماع بها مدة شعوبها عن التبرأ نص
من غير ضرورة لها، وله سعة بها إلا أن يشترط بدها ولا يجوز وضوؤها في
الحض ولا في الله ولا يعزل عن حرية الاستماع، ولا عن الأمة، إلا
بأن سدها، به أحدها عن "لعب" من أحدها وإحدى، والجماعة واحدا
أخره من وأحد اشعر شدي بدها ليس، لا مدة فيه حدها على غير
الحض وفي سائر الأشياء، وإن

فصل

بها عليه أن يبيت عنده، أنه من كل أربع سال، وإن كانت أمة من
كل ثمان، وقال أحدها من كل سبع، وله لأمر نفسه فيمضي، وعنه
وضوؤها في كل أربعة أشهر مرة، إن لم يكن عمره، وإن سهره
أكثر من سنة، يشترط فطلب فيه مدة ذلك إن لم يكن عمره، فإن أوى
شيء من ذلك ولم يكن عمره وضوئاً لفرقة مرقى بينهما، وعنه ما يدل على
أن الوطء غير واجب فيكون هذا كونه غير واجب وسحب أن يقول عند
جماع، وسم الله، الله حتى "تستط" وحب "تستط" ما رزقني، ولا
يكثر "السلام" حال الوطء، ولا "السلام" فيها حتى تفرغ، وله جميع بين
وطء سانه وإمانه على واحد، وسحب بوضوء عند معدودة الوطء،
ولا يجوز الجمع بين روحته في مسكن، واحد، إلا بجماع، ولا بجماع
إحداهما تحت ربه الأخرى أو غيرها، ولا يحدثها بما جرى بينهما، و
معها من الخروج عن منزلها، فإن من ص بعض محرمها أو مات سحبته أن
يأذن بها في الخروج منه، ولا تملك المرأة جارة لنفسها له صاع، والحكمة بعين
يد روحها، وله أن يسحب من رصع ولدها، إلا أن يضطر إليها وتخشى عليه

فصل في القسم

وعن الرحمن أن يساوى بين سانه في القسم، وعمد القسم الليل إلا لمن

وسط فهم وان قال ان عطشي هذا بعد قنص صبي وعصه ، وضيق
 حرج دعوت فلا شيء له وان حرج معصوم لم يقع خلاف وعده منه ، ولا حرج
 وكذا في ان قبلها ان قال ان عطشي ثوب ، هو في قنص صبي وعصه ،
 لا يعلق وان حرجه على غيره ، ان قال حرجي على غيره ، ان
 قال ، هو ورافقه حرجي ، انه ومساكنه وعده في حرجي على غيره ،
 ومع الجمع على غيره

فصل

ان قال ان عطشي ثوب ، عبيد من ثوب ، ان قال ان عطشي ثوب ،
 من ثوب اني ، اني ثوب ، اني ثوب ، اني ثوب ، اني ثوب ، اني ثوب ،
 اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 طفل واحد ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 واحد ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 خلافه الا واحدة ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 ثوب ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 لا تطلب حتى تحار فيه ، لا

فصل

وان حار في مرض موته ، لا في من لم يمت ، ومن مرأته ،
 ظله في مرض موته ، وأوصى لها ، اني ، اني ، اني ، اني ،
 حادها في مرضه ، حادها ، من ، من ، من ، من ، من ، من ،
 مطلقا ، حار ، حار ، حار ، حار ، حار ، حار ، حار ، حار ،
 وحسن ان يحير بين قوله ناقضا وبين رده ، ولا الرجعة وان عين له العوض

و حذر ابو احتضاب أنه لا يقع حبس بعقد صحته ولا وكل في الطلاق ما
يصح بوكيله صحح خلافه فان يفتق من شاء أو أن يحد له حبس أو حبس
كثير من حبس إلا أن حبس عدول وكل شيء دون حبس واحد من الزمان
به لا بد وأن يثبت في ثلاث شهادات حبس في كل من الإحدى ووقع ما
اجتمعا عليه وإن قال لا شيء حبس فيستحق حبس ثلاثين يوماً فإن
أحد من الثلاث ما ثبت به يكن حبس عند كونه من حبس

باب سنة الطلاق وبعده

السنة في الطلاق هي سنة واحدة في حبس أو حبس أو حبس أو حبس
تسبب وإن سبق المدحول بها في حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
بحرمة وشيخ أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
مدحول بها أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
فإن قال طلاق صامو تسبب به في سنة واحدة حبس في حبس أو حبس أو حبس
لمن طلاقه وبعده من حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
كتاب حاتم حبس إذا ضم إلى حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
ظهرت من أحسنه المستتبه وإن قال حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
في طهر أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
أما حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
يحبس فيه في إحدى أو اثنين وعلى الواحد حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
وكل سنة في طهرين في حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
صفة وهي من ثلاثين ويحبس من حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
وإن هذا الأقراء الأخيرين من حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
في الأظهر الباقية وإن قال حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس أو حبس
أن طاق لسنة وإن قال اقبح الخلاق وانهجه وهو كمنهونه للبدعة إلا أن حرم

كلمت طالق وأعادته مرة أخرى صلب واحدة وإن أعاده ثلاثاً طلق
ثلاثاً وإن قال لأمر الله أن صلب بطلاً منك فأنت حرة وإن أعاده صلبت كل
واحدة صلبة وإن كانت حدهما غير مدحور بها فعاده بعد ذلك تصليب
واحدة منهما وإن كان المدحور بهما كذا صلبت بطلاق واحدة منك فأنت
طالقان وعاده ثمة صلبت كل واحدة طلقين وإن كان كما صلبت بطلاق
واحدة منك ففي طالق أو قصر به طالق وعاده صلب كل واحدة صلبة
وإن قال لأحدهما إذا صلبت بطلاق صلبت فانت ضالقة ثم قال ذلك
للأخرى طلق الأخرى وعاده للأولى صلبت لأخرى

فصل في تعليقه بالكلام

[illegible]

فصل فی تعلیقہ بالادب

والله اعلم بالصواب

حقيقة رؤيه فلا يبحث حتى يراه وان قال من شرقي قدوم أخي فهي
مخالفة فاحذر به من أنه صدقت الأولى مهما إلا ان تكون الثانية هي الصادقة
وحدها فتطلق وحدها وان قال من أخبرني قدومه فهي طالق فكذلك عند
القاضي وعنه أني حلف بطلاق وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً حنث
في الطلاق وإن حلف في النكاح المكتملة في ظاهر المذهب وعنه يبحث
في حنث وعنه لا حنث في اتبع وإن حلف لا يدخل على فلان بنا أو لا
يخبره ولا سمع عنه أو لا يعرفه حتى ينصبه حقه فدخل سنا هو فيه ولم يعلم
وسمعه عن غيره هو فيه ولم يعلم أو قضاه حقه بمعارفه فخرج ردئاً أو دونه
خفاء فقد صدق منه أنه قد رآه خرج عن الروايتين في النكاح والجاهل وإن
حلف لا يفعل شيئاً ففعله حنث وعنه حنث لا أن يولى جميعه وإن
حلف بغيره لا يبر حتى يعمل جميعه وإذا حلف لا يدخل داراً فدخل بعض
حدها أو دخل طي ليل أو لا يمس ثوب من عرقها فمس ثوباً فيه منه أو
مس ثوباً من هذه الألبسة فمس حنث وعنه خرج عن الروايتين وإن حلف لا
يسرب ماء من ثوب فسرب منه حنث وإن حلف لا يمس ثوباً اشتراه يريد
أن يسحبه ولا يدخل طعمه فمس ثوباً سحبه هو وغيره أو اشتريه أو
أكل من طعام صحبه فبقي روايتين وإن اشترى عبداً شئت لحظه بما اشتراه
وإن أكل من شيء منه حنث وإن أكل من شيء منه فبقي وجهين

باب التأويل في الحلف

معنى التأويل ان يريد بعبارة ما يحلف طهره فإن كان الحلف ظاهراً لم
يعد تأويله يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصدقك به صاحبك وإن
لم تكن ظاهراً فله تأويله وإن كان ظاهراً لم يحلف سحري بعد ما أكلت أو لم تفعل
وإن ما أكلت فيه لم يصدقك بواحدة وحدها نعم من واحد إلى عدد بحق
حول ما أكل فيه وإن حلف بغيره على شيء في بيته ولا يدخله به فإنه
يدخل قصب فمسحبه فيه وإن حلف بغيره قد ارضى مسجوباً كل منه ولا

مرحمتها لم تقبل دعواه لكن بن صدقة ابروح الذي ناس منه وبن صدقة
المرأة بقس تصدقها سكر متى ناس منه عذب إلى لاون يعبر عقد حديد

فصل

وإذا ادعت المرأة انقطاع عيها من قولها: كان تنكب، إلا أن تدعى
لحيض في شهر فلا تقبل، لأنه سنة وفي ما يمكنه بقضاء تعدد من الأقراء
تسعة وعشرون يوما، وخصة إذا طلق الأقراء حمص وأقل طهر ثلاثة عشر
يوما، وإن فاضلها خمسة عشر وثلاثة وثلاثون يوما، وخصة وإن فاضلها
الأطهار ثمانية وعشرون يوما، وحقت وإن فاضلها طهر خمسة عشر يوما
فان كان الأول يوما، وحقت وإن فاضلها حمص، فعدت فعدت
راحتت فأكرهه في قول قولها: وإن سبي فعدت، أو عمت فعدت، أو انقضت
عدتي من حمص فأنقوا قولها، وقال الحنفية في قول قولها: وإن تداخعت
فعدت قولها، وفي عدم قولها من بقية بقية بقية

فصل

و هو ضيق ثلاثاً ثم نحن له حتى نكح روحه و يطفئ في القلب
و أدنى ما يكون من ذلك نعيم الخشفة في فراخه من لم يزل ، فإن كان
محبوبه من ذكره قد الخشفة فأوجه أو وضو روح من ارض أو دمي وهي
دمية أحمر ، فإن وضو في الدر أو وضو شبهه أن نكح روحه نحن ، وإن
وضو في نكاح فاسم نحن في أصبح أو حزن ، و إن وضو روحه في حزن
أو حرام أو نفس أحمر ، فإن نكح ما لا يحرم ، و إن كانت أمه فاشترها
مصدقها لم يكن ، و ينكح أن نكح ، فإن صو العبد امرئته ضيق لم نكح له حتى
تنكح روحه غيره سواء غلب أو يضا على ، فإن إذا غلب عن مطلقته ثلاثاً
وكررت أمها نكحت من نفسها أو انقضت عدها و كان ذلك ممكناً فله نكاح
إذا غلب على طه صدقها و لا فلا

حتى سوي أربعة أشهر . وان حلف على ترك ابوضه حتى يقدم ريد ونحوه
 بما لا يعاب على الصلح معه في أربعة أشهر ، أو لا وطنك في هذه البلدة لم
 يكن موب . وان قال ان وصتك فوالله لا وطنك أو إن دخلت الدار فوالله
 لا وطنك لم يصير موب حتى . حد الشرع . ويضمن ان يصير موبيا في الحال
 وإن قال والله لا وطنك في سنة بلامه لم يصير موبيا حتى يضاها وقد بقي
 منها أكثر من أربعة أشهر . وان قال إلا يوما فمكنت في أحد الوجهين ،
 وفي الآخر يصير موبيا في الحال . وان قال والله لا وطنك أربعة أشهر فإدا
 مضى فوالله لا وطنك أربعة أشهر لم يصير موبيا ، ويضمن أن يصير موبيا
 وإن قال والله لا وطنك في سنة بلامه لم يصير موبيا ولا فلا . وان قال
 إلا أن شئت أو إلا حبس . أو لأن تحت ي . يصير موبيا . وقول أو
 احتطاب ان لم شئت في الحبس يصير موبيا . وان قال لم شئت لا وطنك وحده
 منك يصير موبيا من . لأن يريده حدة قسم فمكون موبيا من . وحدها ،
 وإن أراد واحدة منهم فقال له سكر يخرج ما قرعته . وإن قال والله لا
 وطنك كل واحدة منك كان موبيا من . ومن لا يمنه بوضه واحدة ،
 وفان القاصي لا يباح في سواها . وإن قال لا وطنك فهي كالتى قسم في أحد
 وجهين . وفي الآخر لا يصير موبيا حتى . لأن قسمه موبيا من أربعة ،
 فعلى هذا الوضو وحده من . أو مات تحت يديه . وفي التى قسم لا تنجس
 في السراق وإن أتى من . وحده . وفي الآخر لا يشركت معهم . يصير موبيا من
 الثانية . وفان القاصي يصير موبيا من .

فصل

الشرط الرابع أن يكون من روح بمكة 'جمع وقرمه الكفارة
 بالحث مسلما كان أو كافرا حرا أو عبدا سيبا أو حبسا أو مريضا يرجي برؤه ،
 فاما عاخر عن الوضو . حب أو شئ فلا يصح ابتلاؤه ويضمن أن يصح
 وفيته ان يكون : لو قدرت جامعتك . ولا يصح بلاء الصبي والمجنون ، وفي

أيلاء السكران وحران ، ومدة الإيلاء في الأحرار والرقى سواء . وعنه أنها
في نكاح علي صلب . ولا حق لسيد الأمة في طلب الفسقة والغنى عنها
وإنما ذلك أيها

فصل

في صبح الإيلاء صرحت له مدة أربعة أشهر . فإن كان من حران عذر
يجمع الوطء احتسب عليه عذته . وإن كان بها لم يحتسب عليه . وإن حرأها
سؤفت المدة عذر والده إلا احتسب منه يحتسب عليه عذته وفي القياس
وحران . وإن صبح في ذلك المدة انقطعت . وإن راحها أو سكناها كانت
سؤفت المدة . وإن انقضت المدة وبها عذر يجمع الوطء لم تحتسب طلب
العنف . وإن كان "العنف" وهو ما يعجز به عن الوطء فمر أن يبقه "سب" .
فقول من قرب منعت ، أنه متى قدر على الوطء لم يذهب أو يسلو . وقال
أبو بكر لا يذهب . وإن كان مضطراً ففصل أمه من حتى نصب رقعة أعنتها
عن طاري أمه ثلاثة أم . وإن قال أمه من حتى أقضى صلاتي أو أتغذى
أو حتى يسهم لطعم أو أدام من "عن أمه" بقدر ذلك فإذا لم يبق له عذر
وطب الفسقة وهي حرم الخمار تحت يمينه وعنه كفارتها . وأدنى ما يكسبه
بعيب الحشفة في الفرج . وإن وصفتها من الفرج أو في الدر لم يخرج من
الفسقة . وإن وصفتها في الفرج وطأ محرماً من أن يضاً حال الحيض أو النفاس
أو الإحرام أو صيام فرض من أحدهما فقد فاء إليها لأن يمينه تحت به .
وقال أبو بكر الأصح به لا يخرج من الفسقة . وإن لم يبق . وأعفته المرأة سقط
حقها . ويحتمل أن لا يسقط ولها المطالبة بعد . وإن لم يبق امره انطلاق
فإن صلق واحدة فله رجعتها . وعنه أنها تكون ثالثة . وإن لم يطق حسن
وعين عنه حتى يطلق في حصى أو وائس . والآخرى يطلق الحاكم عليه .
فإن طلق واحدة فله كطلاق المولى وإن طلق ثلاثاً أو فسح صبح ذلك . وإن
ادعى أن المدة ما انقضت أو أنه وصفت وكانت ثيباً فالقول قوله . وإن كانت

نكرا وادعت ابا عمراء فسهب بذلك امرأة عليل فالتقول قولها والافالقول
قوله . وهن مختلف من القول قوله ؟ عني وجوب

كتاب الظهار

وهو محرم . وهو ان يشبه امرأه أو عصوا منها ظهر من تحريم غيره
عني التأيد أو بها أو عصوا منها فتقول أنت عني كظهر أمي أو كذا أخني أو
كوجه حامي أو ظهرك أو يديك عني كظهر أمي أو كسدن حتى أو حالي من
سب أو رضاع . وإن قال أنت عني كأمي كل مضاه . وإن قال أنت
كأمي في الكرمه أو نحوه دين وهن يقسم في حكمه يخرج عني زوجتين
وإن قال أنت كأمي أو مثل أمي وذكر في الحطاب فيها . وأنت . ولاوي
أن هذا ليس بظهر . لأن سبوه أو يقرب به ما يدل على أنه منهن . وإن
أنت عني كظهر أمي أو كظهر أخته أو أحب زوجتي وعمهم وحالهم عني
وأنتين . وإن قال أنت عني كظهر أخته أو ابن كذا أو أنت عني
حرام فهو مضاه . لأن سب في صلاته نسب فمن يكون صبا أو مراهقة
عني رواه ابن

فصل

ونصح من تاروح صحيح صلاته من سب أو دم والاقرب عني .
لا يصح من لعن ظها . ولا إيلاء لأنه يمين مكفرة . فلو تعقد في حقها . ونصح
من كل . وحقه من ظاهر من أمه أو م ولد . أو نصح وعلمه كفاة يمين .
ويحتمل أن يلزمه كفاة ظها . وإن قال لم أر روحها أنت عني كظهر
أمي لم تنك مضاهرة وعلمها كفاة ظها . وعنها السكينة قبل مكفيرة . وعنه
كفاة يمين وهو قياس المذهب . وعنه لا شيء . عني . وإن قال لا حنثه أنت
عني كظهر أمي لم يضاها من روح حتى يكفر . وإن قال أنت عني حرام
يريد في كل حال . فكذلك . وإن أراد في تلك الحال فلا شيء عليه لأنه صادق .
ونصح لهم . معجلا ومعقلا شرعا ومطلقا وموقفا . نحو أنت عني كظهر أمي

فصل

من ملث رقه أو ملكه خصيباً له هو عمن عن كفايه وكفايه من
 عنه عن كفايه من حوائج الأضيّة يشن مثلها لومه العتق ، ومن
 له حاتم يحتاج أن خدمته أو دار يسكنها أو راند يضح في ركه بها أو شاة
 تحمّلها أو كسب يحتاج إليها أو أرنب رقه أو راند عن ثمن مثلاً كحطب
 به أو لومه العتق ، وإن وجدها براند لا يحجب به عمن وحيزه ، وإن
 رقه أرنبه قومه ، وإن كان ماله عداً أو أمكنه ثمة فله مسيلة لومه ،
 ولا يحترقه كدره من لا رقه ماله كدث في سائر الكسارات في
 ظاهر المذهب ، ولا يحترقه رقه سبعة من عتق المصرة ، عمن صر
 من كالمعنى وإن كدث رطل أو قطعها فقه ربه اليد أو سبها أو
 الوسيط أو الخضر أو البصر من يد واحد ولا حذر من عتق ديتوس منه
 ، لا يحترق الدار من عمن ولا عائب لا يعلم خبره ولا يجنون مطلق ولا
 أحسن لا عتق رطله ولا عمن من عمن عتقه نصفه عنه حوزها ولا
 من عمن عتق بقراته ولا من أشداه منه العتق في ظاهر المذهب ولا
 أم ولد في صحبة عنه ولا مكاتب قد أتى من كدث شيتاني احتار شيو حيا
 وعنه عتق ، وعنه لا يحترق مكاتب حيا ويحترق ، لا يحترق بسيرة
 ويحترق الألف والالاف والمحسوب ، أحصى ومن حذر في لأحد والأصم
 والأخرس مني منهم الإشارة ومبهم سا ، عتق والمعلق عتقه نصفه
 وولد الرما والصغير ، وفما أخرى من عمن عتق عتق عنه وهو
 معسر ثم أشد في رقيه وعتقه أخرى إلا عمن رويته وحوت لاستسعاد ، وإن
 أعتقه وهو معسر فمضى في بحر عتقه وعمن أن يخرجه ، وإن أعقب
 أصداً أخرى أخرى عتق أخرى ويحترق عمن أن كد

فصل

من أرنب رقه فعنه صباء شهرين من عمن حراكا أو عسداً ، ولا

تحت يه لسابع فان نحل صه ما صوم شهر رمضان او فطر و جب كفطر
العد او الفطر حصص او فاس او حنونا او مرض نخوف عليه او فطر
لحم او ارضع اخا فهدا عن نفسه او ينقطع لسابع ، وكذلك ان خافنا
على ولديهما ، ورسن ان ينقص ان افطر لغير عد او صام بطوعا او
قضاء او عن بدراة كفارة آخرى به الاستئناف ، وان افطر لغير رج
انفطر كاسفر والمصره عن اخوة فهدا عن حبيب ، وان اصاب صهرها
للا او بها ، انقطع لسابع ، وبعده لا ينقطع بغيره ساسا ، وان اصاب عمها
ليلا لا ينقطع

فصل

فان يستطيع لومه اضعف سبب مسكدا مسكدا حرا صغيرا كان او كبيرا
ان اكل لشعره ، ولا يجوز ذوقه او مكاتب ولا اتي من به منه مؤثبه ، ان
يقعها او من صده مسكبا ، ان عبد فعلى حبيب ورسن ، وهدا عن مسكبين
واحد سبب ، وما ايجز الا ان لا يجد عنه وجهه في شهر اذهب ، عنه
لا يجوز له وبعده يجرى ورسن وجهه غيره وان يقع ان مسكبين في وجه واحد
من كسرتين اجزاء عنه لا يجوز له ، يخرج في كسرة واحدة ورسن ، ورسن
في اخوة ، ان قال كان فهدا عن ذوق آخر له منه يقول الله
من ، سبب ما يقع من هيك ، ورسن حتى لا يجد له لا يجوز له من
قر من مده لا من غيره اتي من من ورسن ، ورسن من رخص :
الا ان يراه من ان اخرا تقسمه اثنى عشر كسرا ، عشرا عشره حريمه

فصل

ولا حريمه لا يخرج الا في كسرتين ذوق قصير ورسن ، ورسن
كسرة واحدة ، ورسن كسرة واحدة ورسن كسرة واحدة ، ورسن
فهدا عن اخوة ، ورسن كسرة واحدة ، ورسن كسرة واحدة ، ورسن
الحساب عند القصاص لا يجرى حتى يفسد سبب من كسرة عنه كسرة واحدة

وإن كان بكلمات أفرد كل واحدة للعان

فصل

ولا يصح إلا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون بين روحين عاقبين بالعين
 به أم كإماميين أو دمييين أو رققتين أو فاققتين أو كان أحدهما كذلك في إحدى
 وأعين والآخرى لا يصح إلا بين روحين مسبيين حريين عديين من أحسن
 شرط منها في أحدهم فلا لعان لهما وإن قذف أحده أو قال لامرأته
 مات فبين أن أسكنك حدوده بلاعن وإن أساء روحه ثم قذفها به في
 السكاح أو قذفه في السكاح فسد وذهب ولد لا عن نفسه وإلا حد ولم بلاعن
 وإن أساء امرأته حد قذفه به بلاعن سواء كان بهما ولد أو لم يكن وإن
 دوى روحه لصغيره أو الخبوة عرد ولا لعان لهما

فصل

الشرط الثاني أن يصدف له « فتكون رست أو يدا منه أو ريشة ترمي
 به أو صدفة ردية في القن أو في السرف أو في صلب تشبه أو مكرهة فلا
 لعان بينهما وعنه أنه إن كان به بلاعن عليه لا فلاعن قتل مرن ولكن
 ليس هذا الولد متى فهو ورثه في أحكم ولا لعان لهما وإن قال ذلك بعد
 أن أباه فشهدت أمه أم مرسية أو ولد على فراشه خقه به وإن ولدت
 وأمن فأنقر أحدهم في الآخر خقه بهما وبلاعن في أحد وقال القاضي بحد

فصل

الثالث أن يكاده روحه، يسمر ذلك إلى انقضاء اللعان فإن صدقته
 أو سكتت لحقه نسب ولا لعان في قدس المذهب وإن مات أحدهما قبل
 اللعان ورثه صاحبه ولحقه نسب الولد ولا لعان وإن مات الولد قبل لعانها
 وشبه وإن لا عن وسكتت أروحة عن لعان حتى سيلاها ولحقه الولد ذكره
 الحنفى وعن أحمد أنها تحبس حتى تفر أو تلعن ولا يعرض للزوج حتى

احتماء ١٠٠ ولاق من أربع مند أياها وهو من به لدائه حقه سه .
وان لم يمكن كونه منه من أن يولد له لاق من ستة أشهر من تروجه أو
لاكثر من أربع سنين مند أياها أو أقرب بقضاء عدها ما عروء ثم أنت به
لاكثر من ستة أشهر عدها أو يرقها حاملا فوصعت ثم أنت به من بعد
سته أشهر أو مع بعد سنة يجمع به كاتى تروجه بمحصن الحاكم ثم يطعمها
فى المجلس أو يتروجه ويذهب مائة لا يقص إليها فى المدة التى أنت يولد فيها
أو يكون صيانة دون عشر سنين أو مقضوع لذكر والأشهر لم يلقه سبه
ومن قطع أحدهم قتل أخاه يلقه سه وفيه عدد وان طلق صلاها رجعا
فولدت لاكثر من أربع سنين من طلقه ولاق من أربع مند انقصت عدتها
فهل يلقه سه على وجهين

فصل

ومن اعترف بوضه أمته فى فراح أو دواء فانت ولد لسته أشهر لحده
نسه وان ادعى المرأ الا أن يدعى الاسته امه هل يلقف على وجهين من
اعتقها أو دعيها بعد اذ افه وظف فانت يولد لدون سنه أشهر فهو ولده
والبيع اصل وكذلك ان دعيها فانت به لاكثر من ستة أشهر فادعى
المشترى امه منه سه امه بعد ما تمع ويردعه وان استت فانت به
لاكثر من ستة أشهر لا يلقه سه وكذلك ان لم يستت به من امر امته
به به فمدا ان يكن به مع أو يوصى من بعها يلقه سه الا ان
تلقف عليه فيلقه سه وان بعد ما تمع من عدته منى وخمس من يلقه
نسه مع كونه عند المشتري أو اوصى واحدا من لامته به عاقبه ولز
شبهه مائة من سه لا يلقه سه به الله ع

كتاب العدد

كل امرأه يرق به به فى الخدمة من لمس واحد ولا عدد عده
وان خلاها وهى مضروعة فعليه العدد سو كان بها أو بأحد من زوج من

أوصد كالاحرام ونهيم واحيص و لنفاس والمرص والحب والعنه أولم يكن
 إلا لا يعلمها كالأعشى ولا تحمل ولا عدة عليها . والمعدنات على ستة أصرب
 إحداهن أولات الاحمال أحلهن ان يصعن حملهن حر تركر و هذه من
 ورقه احياة او الميت و حين ينن تنقص به بعده ما تبين فيه شيء من خلق
 الانسان فان وصعت مصعة لا ينن فيها شيء من ذلك وقد كرت نقات من السماء
 انه منأ خلق آدمي فمن تنقص اعدة على روايين وان أنت تولد لا يحقه
 منه كاهرأة لظن ان تنقص عدتها به وعنه تنقص به وفيه عد وأقل مدة
 احسن ستة أشهر وعالها تسعة وأكثرها ربع سنين وعنه سنين وأقل ما تبين
 به الولد أحد وثلاثون يوما

فصل

ان من المتوفى عب وحبها عدتها أربعة أشهر وعشر ان كان حره
 وسهران وحصة ابيه ان كانت مة وسواء ما قبل الدخول وعنه فان مات
 روح الرجعه استأمنت عدة الوفاة من حين موته وسقطت عدة الحمل وان
 صدقها في الصحة طلاقا بائنا ثم مات في عدتها لم ينتقن عن عدتها وان كان
 انحلاق في مريض موته اعتدت أصول الاخماس من عدة الصلح وعنه الوفاة
 وان مات المتوفى عنها اظهر اما ان كان من الحر كره وانفسح انظر
 وانقطاع الحيص من ان نكح مريض في عدة حتى تزول اربعة وثلاثين تروحت
 من رواها برصيح النكاح وبن طهرها ذلك بعد نكاحها برصيده به
 لكن ان أنت يوم لاقل من ستة أشهر منذ نكحها فهو رخص ولا فلا وإذا
 مات عن امرأة نكاحها فاسد فقال القاضي عليها عدة الوفاة نص عليه وفان
 ان حامد لا عدة عليها للوفاة في ذلك وان كان انكاح مجمعا على طلاقه م
 تعد الوفاة من أجله وجها واحدا

فصل

الثالث داب المرأة التي فارقت في الحياة بعد دخوله وعدتها ثلاثة قروء ان

كانت حرة وقرآن ان كانت أمة . والفرد الحصى في أصح الروايتين ولا تعتد
 بحصة التي ظلقها فيها حتى تأتي ثلاث كامة بعدها فإذا انقطع دمها من
 الثالثة حلت في إحدى روايتي والآخرى لا تحل حتى تعسل . والرواية
 الثالثة لفرد الاضهار ويعتد بظهر الذي طاف به فرما ثم اذا طعت في
 حصة ثالثة حب

فصل

الم أربع الاثني عشر من الحيض والابلى لم يخص فعدهن ثلاثة أشهر
 من كل حرار وان كل ماء فشهرا وعنه ثلاثة وعنه شهر ونصف وعنه
 أنه بولده عدة الأمة وعدة المعتن بعدها . حساب من عدة حرة وأمة واحد
 الا من خمس سنه وعنه ان ذلك حده في نساء العجم وحده في نساء العرب
 يسون سنه وان صاحبت الصغيرة في عدتها انتقلت الى القروء ويلزمها اكملها
 ومن تحسب ما قبل الحيض فرما اذا فبثقة ووالاضهار على وجهين وان
 بسبب ذلك القروء في عدتها انتقلت الى عدة الايسر وان غنعت الأمة
 أربعين في عدتها بسبب على عدة حرة وان كانت ميتة بسبب على عدة أمة

فصل

الخامس من . تقع حصتها لا تسرى ما رفعه اعتدت تسعة أشهر للحمل
 وثلاثة نعدة وان كانت أمة اعتدت واحد عشر شهرا ويحتسب ان تعدد الحمل
 أربع سنين عدة الحرة التي أدركت في تحصى والمنحاصة تسعة ثلاثة
 أشهر وعنه سنه وما الى عدات ما رفع الحيض من مرض أو رضاع وبحوه
 ولا زال في عدة حتى يعود الحيض فتعده الا ان قصير آية فتعده عدة
 آية حينئذ

فصل

السادس امرأة المفقود الذي انقطع حصره لعلة ظاهرها الهلاك كالذي

يفقد من بين أهله أو في مفارقة أو بين لصعين أو قتل قوم أو من عرق
مركبه ونحو ذلك فيها ثمة أربع سنين ثم تعتد للوفاء وهن يقتصر على
رفع الأمر إلى الحاكم الحاكم يصرف لمدة وعده الوفاء على روايته وإذا
حكم الحاكم بالفرقة بعد حكمه في نصهر دون ناصل فلو خلق الأول
صح طلاقه وينجح أن يهد حكمه ص فينصح كالح الأول ولا يقع
طلاقه وإذا بعثت ثمة ثم تزوجت ثم قدم روحها الأول ثبت إليه أن كان
قل دخول الثاني بها وإن كان بعده خير الأول بين أحدهما وبين تركه مع
الآخر ويأخذ صداقها منه وهل يأخذ صداقها من أعطها شوخي على
روايتين ونفاس أن تذهب إلى الأول ولا خيار إلا أن يفرق أحسبكم بينهما
ويقول بوفاء مع المرفقة خطا فتكم روحه الذي كان حاله وعده تنوّه في
أمره والمذهب الأول وأما من أقطع خبره لغة طاهره السلامة كاتاجر
والسائح من امرأته سبي ثمة الذي أن يقتل موته وعده أيا تقرض سبعين عاما
مع ستة يوم ولدته بحس وكذا من أد لاسر ومن صفها روحها أو مات
عنها وهو عيب عيب بعد ما من يوم مات أو ضيق وعده أن ثبت ذلك عليه
وكذا من لا يفد بها من يوم معها خبر وعده المظنونة شبهة عدة المظنونة
وكذا من عدة من في بها وعده أنها تسير وعده

فصل

أو وثمة بعدة شبهة أو غيرها أثبت عدة الأول ثم استنصب بعدة
من أو طه من ثمة ثمة فوضها بضمير عند السكيات وإن أصاب شبهة
استأنفت بعدة بوطه ونجحت فيها ثمة الأولى وإن زوجا في عدها من
يقطع عدها حتى لا يحل بها فيقطع جديد ثمة أو فوضها من ثمة
الأول واستأنفت بعدة من ثمة وإن ثبت بعدة من أحدهما انقضت
بها ثمة ثم اعتدت أحدهما كمال وإن تمكن أن يكون متهما أن ثمة
معهما فأخذ من حقوقه ميمه ونقصت عدها به منه واعتدت للأخر

ألقه بها الحق هما وانقص به عدها منها وثالث ان يسكنها بعد انقضاء
العدتين وعدها بها تحرم عليه على التاميد . وان وصي . جلال امرأه فعليها
عدتها هما

فصل

ويبدأ صنف واحد من تنقص عدتها حتى صنف ثاب من على ما وصي
من عدة . وان راحب ثم صنف بعد دحوه بها استفتت العدة . وان صنفها
قبل دحوه بها فمن سبي او سنف ؟ على رويين . وان صنفها طلاقاً من
ثم سكدها في عدتها ثم صنفها قبل دحوه بها فعلى رويين اولاهما بها
من على ما وصي من لعدة اذ لا لي لان هذا صلاق من سكاح لا دخول فيه
فلا يوجب عدة

فصل

وتجب الاحد على معتد من اوفاء وهو يجب على ثاب على
رأيهين ولا يجب على حقة . موضوعه تشبهه او . ام في سكاح فاسد
او كذب . وسواء في الاحد مسبة وتهمة والكلية وغيرها والاحداد
اجتنب الزينة والتلف والتحسين كمن احلى والممن من ثياب لتحسين
كالأحمر والأصفر . لا حصر في هذا . وان كان الصافي واحب الخيا
واحضار الكحل الأسود . وحذف . واسفيدح الخرائش وتحميم الوجه
وبخود . ولا يحرم عليها الايض من ثياب وان كان حسناً ولا الملبس تدفع
الوسخ كالسكنى وبخود وقيل خفي وتسلط الثقب

فصل

وتجب عدة الوفاة في امراة المني ورجت فيه الا ان تدعو ضرورة الى
خروجها منه بان يحولها ما سكت او يحشى على نفسها منقن ولا يخرج ليلا
وبها اخروج بها في حوائجها وان أم لها روحاً في القصة الى بلد للسكنى

فيه ثمان قس مفارقة البيان لها لعود الى مبرك وان مات بعده فلها الحذر
بين السنين وان سافر بها ثم مات في السفر وعلم قربة من العود وان
تساعدت حيت بين السنين وان أدرك في الحج وأحرمت به ثم مات
فحشيت فوات حج مهبط في سفرها وان تحش وهي في سفرها أو في سنة
بمكها العود أقامت لتقصي العدة في مبركها والاقصت في سفرها وان لم يسكن
أحرمت أو أحرمت بعد موته حكم حكم من يحش بموتها وأما المسوطة
فلا تحب عدها العدة في مبركها وتعد حسب شدة نص عليه

باب في استبراء الاماء

ويجب لاستبراء في ثلاثة مواضع (أحدها) اذا ملك أمة. يعني له
وصفها ولا الاستماع بها مباشرة ولا قلة حتى يستبرئها الا الميسرة من
له الاستماع بها فيما يول ان يحل على وان كان سواء ملكها من صبي أو
كبير أو رجلا أو امرأة. وان أعدها من استبراءها يعني له سكاها حتى
يستبرئها ولو سكاها غيره لم يكن سكاها طهارة صغيرة حتى لا يوجب مثلها
من يجب استبراءها على وجهين وان اشترى أمة حرة أو تحت ملكته
أو بنت أمة من أرض أو أمة من خمسة أو المرتدة أو ابنته أو بنتي
خاصة عنده أو كان هو المندفئ أو اشترى ملكته من اب رجمه خص
عليه ثم عجز أو اشترى عنه من أمة فاستبرأها من أمة من سببه حسب
غير استبراء وان وجد لاستبراء في سماعه من منصف أو غيره لا
يجري. وان أع أمته ثم مات له فاستبرأه عنه بعد القس. وحسب
استبراءها وان كان منه فعلى روايته وان اشترى أمة مروحة فطهرها ثم ح
قبل الدخول أمة استبرأها وان كان عنه لم يجب في أحد الوجهين (الثاني)
اذا وطئ أمة ثم داد زوجهها لم يجز حتى تستبرئها وان أراد بيعه فعلى
وايتين وان لم يطأها لم يده استبراءها في الموضعين (الثالث) اذا عتق أم
ولده أو أمة كان يصدها أو مات عنها. من استبراء نفسها لان تكون مروحة

أو معتدة فلا يلزمها استبراء وإن مات روح أم ولد أو سيدها ولم يعد الساق
مهما وبين موتهما أقل من شهرين وحنه أم بربها تعد موت الآخر
مهما عدة الحرة من الوفاة حسب ما كان بينهما أكثر من ذلك أو حدث
المدة لزومها بعد موت الآخر منهما أطول الأمرين من عدة الحرة و
الاستبراء وإن اشترى رجل حرة في وطء أمه بربها استبراء

فصل

والاستبراء يحصر وضع الحمل ان كانت حاملا او يحصره ان كانت
من عيص او بمضي شهر ان كانت يسة او صغيرة ، وعنه ثلاثة اشهر
اختاره الحنفى وان اربع يحصها ما سرك ما افعله فعشرة شهر نص
عنه ، وعنه في اه الولد اذ مات سيده عدت اربعة اشهر ، وعنه في الاول
أصح

کتاب الرضاع

يحرم من الرضاع ما حرم من الفص و ما حرم المرأة من رجا يم
 منه سب وسفوف ثلث من فاضل صعب ، صفلا صدر ولد طم في تحريم المكاح
 و ناحة النطف و احواله ، ثوب الحريمة و اولاده وان سقوا و اولاد و سقوا
 و صا ا و به و سقوا احده و جداته ، احوه امرأه و احوالها احواله
 و حلالته و احوه رجا واحد احمه و عمه ، بشر حريمة الرضاع من
 الرضاع اي اولاده و هذا اولاده وان سقوا فصلا و اولاد طم و لا
 يتشتر ان في - رخته من رحوته و حو به و لا من هو عن منه من آتية
 و مهنة و اعمامه و عمدته و احواله ، حلاله فلا تحرم امرصعة عن الرضاع
 و لا احيه و لا تحرم ام الرضاع و لا اخته عن به من الرضاع و لا احيه
 وان ارصعت ثلث و لم يرضع من الاطفال صدر ولد و تحرم عن ا في
 تحريمه المصاهرة و لم يثبت حريمه الرضاع في حقه في طاهر قول الحرفي و قال
 ابو بكر ثبت قال ابو احتطاب و كذلك الولد المسمى بغيره ، و يختص ب لا

ثبت حكم الرضخ في حق الملاعن تعالى لأنه ليس بثلث حقيقة ولا حكما .
 وإن وطئ رجلان امرأة تشبه فأتت بولد فأرصعت بثلث طفلا صار أدما
 لمن ثبت نسب أمولودمه وإن الخواص كان المرصع اثنا عشر وإن لم يلحق
 بواحد منهما ثبت التحريم والرضخ في حقهما وإن ثبت لامرأة ابن من غير
 حمل بقدم لم ينشر الحرمة بصر عنه في ابن لكر وعنه ينشرها ذكرها ابن
 أبي موسى والظاهر أنه يوجب حاكم ولا ينشر الحرمة غير ابن المرأة فلو
 أنقص عدلان من رجل أو همة أو حنثي مسكلا لم ينشر الحرمة وقال ابن
 حامد يوجب أمر الشئ حتى يتبين أمره

فصل

ولا تثبت الحرمة بالرضخ لا بشرطين أحدهما أن يرضع في الدمين
 وهو الرضخ بعدما لم يخصه بثلث شئ أن يرضع خمس صعدات في طاهر
 المذهب . وعنه ثلاث بحر من واحد . ومن أحاديث أبي حمزة عن أبيه أنه تركه
 أن يرضع عنه فهي رضعة في عاد وهي رضعة أخرى بعد ما دهمها . قرب
 وسواء تركه شهرا . لا أمر بغيره . لأنه من شئ من غيره أو من امرأة
 أو غيره . قال ابن حامد . لا ينقطع حصاره منهما . رضعة أو ثلاث طوائف
 لبعضهم . ثم لا يجوز له أن يرضع في حاي . رواه ابن أبي عمير . ويحكم من
 أميته وابن مسعود تركه أحد في وقت أو مكان لا تثبت التحريم . ثم وقال
 ابن حامد أن عبد الله بن يحيى . وأخوه لا ينشر الحرمة من عبده . وقال ابن
 حامد ينشرها

فصل

وإذا تزوج كنية يوم مدح بها وثلاث صعدت فإرصعت لكثيره
 أحدها في أحولين حرمت الكنية على أبيه وثبت بكاح الصغرى وعنه
 يفسخ بكاحها . وإن أرصعت اثنين معزتين انفسخ بكاحهما على الرواية
 الأولى وعلى الثانية يفسخ بكاح الأولى وثبت بكاح الثانية . وإن أرصعت

الثلاث متفرقات افسح ككاح الاوسين ونفت ككاح الثالثة على الرواية
الاولى وعلى الثانية يفسح ككاح الجميع وان ارصعت احدها مفردة
والثنتين بعد ذلك افسح ككاح الجميع على الروايتين وله ان يتزوج من شاء
من الاصابع . وان كان دحل السكرى حرم الكحل عليه على الابد كل
امرأه تحرم ابنتها عليه كمنه وحده واحته ووربته . وان ارصعت طفلة حرمها
عده وفسحت نكاحها منه ان كانت زوجته

وفصل

وكان من اقدم ككاح امرأة رصاص من الدحول من الزوج . رجع عليه
بصفت مهرها ابنتي بزمه دون افسحت ككاح نسف مفردها وان
كان بعد الدحول وحسب ثلث مهرها . ورجع به على حد وذكر القاضى انه
يرجع به أيضا . وانه عن احمد ولو افسحت ككاح نفسها لم يسقط مهرها
بغير خلاف في المذهب . وان ارصعت مرتبة السكرى الصغرى يفسح
نكاحها فبعضه نصف مهر الصغرى . رجع به على السكرى ولا مهر للسكرى
ان كان لم يدحل بها وان كان دحل بها فبعضه صداقها وان كانت الصغرى هي
التي دلت الى السكرى وهي بنته فارتفعت مهرها فلا مهر لها ويرجع عيب
نصف مهر السكرى . ان كان لم يدحل بها او عمنه ان كان دحل بها على
قول القاضى وعلى ما حرمه لا يرجع بعد الدحول بشيء . ولو كان لم يدحل
بمهر أمهات أولادهن ان من ارصعت امرأته صغرى كل واحد منهن
رصة حرمته عليه في أحد او جميع . ومن حرم أمهات الأولاد . ولو كان له
ثلاث نسوة هن لهن منه . رجع مهرأته صغرى كل واحدة رصعتين
تحرم المرصعت وهن تحرم الصغرى ؟ على وجهين أحدهما تحرم وعنه
نصف مهرها . رجع به عمنه عن قدر صاعين يقسم بينهما أحاسا فان كان
لرجل ثلاث نساء امرأة هن لهن قرصع ثلاث نسوة له صغرا حرم
السكرى وان كان دحل بها حرم الصغار أيضا وان لم يدحل بها فبنفسح

نكاح من كمن رصاعه ، ولا على روايتين وان رصع واحد كل واحد
من رصعتين من نكاح الكفرى دلالت على وحيد

فصل

اذا طلق امرأته وفسا منه بر وقروحى نصى في صغته منه تسع
نكاحها منه وحرمت عنه وعلى الاول أنه لا يباح له من حلال أمه
ولو تزوجت النصى أو لانه فسحت نكاحه لعنتم بر وحرمت كثيرا انصرافه
منه من فارصعت به نصى حرمت عليها على الاول

فصل

واد شئت في الرصاع او عدده على عني "يقين" ونشهد به امرأته من صبه
ثبت شهادتها وعنه أنها إن كانت من صبه استحققت من كات كاذبة على
الحول حتى يبيض ثديها وذهب في ذلك إلى قول ابن عباس صلى الله
عليهما وآله: يزوج امرأته في قول "الحول" هي أختي من الرصاع أو تسع
نكاح في صدقه ولا مهر وان كرهه مهر نصف لمهر وان قل - ثبت عد
لديها تسع لنكاح ، فذا لم يكن كل حال وان كان هي التي قد هو
أختي من رصاع فأكبر مني وحيث في الحكم يوجب زوج هي أختي من
رصاع وهي في منه أو أكبر منه من حرمة لحققت كذبه ولو زوج مرء لها
زوج من ابن كان قبله خمس منه وورثها فهو الاول وان ادلتها
فارصعت به صغلا صار ابنا فمساوي انقص من الاول ثم ان كتمها من
الثاني فكذلك عند ابن بكر وعند ابن الخطاب رضي الله عنهما هو ان
الثاني وحده

كتاب النفقات

نحب على الرجل نفقة امرأته ما لا على فاعه وكسوتها والمعروف ومسكنها
ما يصلح لئسها وليس ذلك مقدرا الكفاية معتبر بحال الزوجين هذا تارة

فيها رجع الأمر إلى الحاكم ففرص لسورة تحت المور قدر كفتيتها من
أروع حبر البد وأدمه الذي حرت عادة أمثلهما بأكثره وما يحتاج إليه من
الدهن وما يكسب منها من جيد الكتان والقطن والخز والابرسم وقلة
قيص وعراوين ووقية ومصعة ومدا من وحة في الثوب والنوم القرائن
واللحاف ومخدة والى للجوس وضع خصر ونقعة تحب لفقير قدر
كفتيتها من أدنى حبر البد وأدمه ودهنه وما يحتاج إليه من الكسوة ما ينسبه
أمثلهما وينامون فيه ويحسبون عليه وليس وسطه تحت المتوسط أو إذا كان
أحدهما موريا والآخر موريا من ذلك على حسب عاقبته وعمله ما
يعود بنظرة المرأة من الدهن وسيد وتم الماء ولا يحب لأبويه وأخوه
لطلب فأنما يصب والحب والخصب ونحوه فلا يسهل لآب يريدها من
به وإن احتاجت إلى من عدها تكون منها لا تخدم بحسب أو لم يصب لزمه
ذلك فإن كان هذا والا أقام هذا حادما ما نشر أو كراء أو ما يريده وشامه
بقية بقية بقية الفقير إلا في نصفه ولا يريده أكثر من بقية حادما
و حادما قالت "أحدم نفسي وأخذ ما يلزمك لحادمي لم يكن لها ذلك
وإن قال أأحدمت فإن يريدها فقول ذلك عني وحسين

فصل

وعنه بقية المطلقة حصة وكسوتها ومسكنها كإيجاد سواء وأما
البائن عسج أو طلاق فإن كانت حاملا فله النصفه والسكنى ولا فلا شيء
لها وعنه لها سكنى فإن لم يلق عليها فله نصفها حائلا ثم بين أنها حامل فعليه
نصفه مامضى وإن ألقى عدها فله نصفها حائلا فأتى ورجع عدها
بنفقة عني وإيتى وهن تحب النصفه بخامس حملها أو إذا من أجله عني
وإيتى أحدهما أبى ما فجب لها إذا كان أحد الزوجين رفقها ولا تحب
للشار ولا للحامس من وجه شبهه أو نكاح فاسد والثانية أنها للحمل فتجب
لهؤلاء ثلاث ولا تحب لها إذا كان أحدهما رفقها وأما المتوفى عنها فإن

كأن حائلا فلا نفقة لها ولا سكنى وإن كانت حاملا قبل لها ذلك ؟ على
دواستين

فصل

وعليه دفع النفقة لها في صدرها كل يوم إلا أن يتفق على تأجيلها
أو تأجيلها لمدة قديمة أو كثيرة فيجوز وإن طلق أحدهما دفع النفقة لم يبرأ
الأخر ذلك وعنه كسوة في كل عام فإن قصتها فيه قبل أو بعد لم يبرأ
عوضا وإن انقصت السنة وهي تحججه فعنه كسوة السنة الأخرى ويحتمل
أن لا يبرأ وإن مات أو طلق قبل مضي السنة فمن يرجع عليها بقسط نفقة
السنة ؟ على وجهين وإن انقصت نفقة قبل مضي السنة فله على وجه لا يبرأ بها
ولا يملك لها وإن مات عنها مدة من قبل مضي نفقة ما مضى وعنه لا نفقة
لها إلا أن يكون الحاكم قد ورعها لها

فصل

وإذا ماتت المرأة لم ير لها نفقة وهي من طهرها أو بعد وفاتها
يرى من حدس ورعي وجوه : ١ - إذا طلقها أو كان أبواها صغيرا
أو كبيرا يملكه الوطء أو لا يملكه ذواتها أو غيرها وإن طلقها أو كانت
صغيرة لا يملك وطؤها حتى تنقضي سنة ولا يملكها ولا يملكها
من بدله وإن طلقها من يبرأ من طهرها حتى يرسلها أو يبرأ من يملك
أن يقدم في سنة وإن ماتت سنة من طهرها أو بعد سنة فلا نفقة لها إلا أن
تتفق نفقة قبل الطلاق حتى تنقضي سنة من طهرها أو بعد سنة فلا نفقة لها إلا أن
وإن كان بعد الطلاق فعلى وجهين خلاف الأول : ١ - سبب الأمانة نفسها
ليلا وإن طهرها أو كانت ذواتها أو غيرها لا يملكها أو يملكها أو يملكها
وحد منها النفقة مدة مقدم عده وإذا طلق المرأة في سفرت بغير
أدبه أو تفوتت نكاح أو حج أو أحرمت نكاح مندوب في الأمانة فلا نفقة لها
وإن عشاها في حاجة أو أحرمت بحجة الإسلام فلها النفقة وإن أحرمت

ممدور معن في وقته فعلى وحيين . وإن سافرت لحاجتها بأذنه فلا نفقة لها
ذكره الخرقى ويحتمل أن لا نفقة . وإن اختلفا في نشوزها أو تسليم النفقة
إليها فالقول قولها مع يمينها وإن حلما في بدن التسليم فالقول قوله مع يمينه

فصل

وإن أعسر الروح بفقته أو عصها أو كسوة حيرت بين فصح
السكاح والمقام وتكون النفقة دية في دمه فإن احتارت للمقام ثم بدال
الفصح فيها رلك . وعنه ما يدعي أنها لا تملك الفصح بالأعسار والمذهب
الأول ، وإن أعسر ، لعنه المأصدة أو نفقة الميسر أو المتوسط أو الأدم أو
نفقة الخادم ولا فصح لها وتكون نفقة ديا في دمه وقال القاضى بسقطه .
وإن أعسر المسكين أو المبرور فما فصح ؟ على وحيين . وإن أعسر روح
الأمة فربيب أو روح الصدة وإحوية لم يكن بوايهن الفصح ويحتمل .
له ذلك

فصل

وإن منه النفقة أو عصم مع النكاح وقدرت له على ما أحب منه
ما يكفيها ويكفي ولدها المعروف بغير دية فقول ابن زياد قد حلت
له أن أسبق رجل عرج وليس يقضى من النفقة ما يكفيه وولد في
حصى ما يكفيه ولده المعروف . وإن لم تقدر أحرم الحاكم وحسنه
فإن لم يقضى دفع نفقة لها من ماله من عسره وصده على أحسنه فالفصح
وقال القاضى من هذا أن عاتق وديرة لها نفقة وم تبتد به على من
ولا الاستدانة عنه فالفصح ما عدا نقضى فيها إذ لم تبتد بعسره ولا
يعود فالفصح في ذلك كله بل يحكم ما كونه أعسر

باب نفقة الأقارب والمماليك

يجب على الأب نفقة ، الأم ومولده بالمعروف إذا كانوا فقراء وله

ما سبق عليهم فاصلا عن نفقة نفسه وامرأته وكذلك يبرمه نفقة سائر آباءه
وان عدا وأولاده وان سفنوا ويبرمه نفقة كل من يرثه قرص أو تعصيب
عن سواهم سواء ورثه الآخر أو لا كعمته وعنتته وحكي عنه ان لم يرثه
الآخر فلا نفقة له فانما دوى الارحام فلا نفقة عليهم رواه واحدة ذكره
القاضي وقال ابو احتظاب يخرج في وجوبها عليهم رواه وان كان للفقير
وارث فنفقته عليهم على قدر يرثهم منه ود كل له ثم وجد فعلى الام اثنت
ولائد على الخد وان كانت حرة وأح فعلى الخدة لئس والدي على الأخ
وعلى هو المعنى حساب النفقات الا أن يكون له أب فتكون عليه النفقة
ووجدت ومن له من فقير وأح موصر فلا نفقة له عليهم ومن له أم فقيرة
وحرة موصرة فالنفقة عليها ومن كان صحيحا مكلف لا حرفة به سوى
الوالدين من تجب نفقته على وائين ومن لم يحص عنه الا نفقة واحد
بدأ الأقرب والأقرب من كل له أو ان حصه منهما من كان معهما من
نفسه ثلاثة أوجه أحدها قسمه بينهم وثاني تقديمه عليهما وثالث تقديمهما
عليه وان كان له أب وجد أو ابن وابن ابن فالأب والابن أحق ولا تخب
نفقة الاقارب مع اختلاف الدين وقس في مودى نسب رويين وان برك
الانفس الواجب مده لم يبرمه عوصه ومن زومت نفقة رجل قبل قلزمه نفقة
امرأته على ربه اسين

فصل

وتجب نفقة طهر الصبي على من يبرمه نفقه وليس ثلاث مع
مادة من رصاع ولدها اذا صلت وان طلب أحره مثلها ووجد من شرع
رصاعه وهي أحق وان امتعت من رصاعه لم يحرم الا أن يضطر إليها ويحشى
عليه ولا تخب عليه أحره الضئر لما راد على اخوين وإذا تزوجت المرأة
فروحها معها من رصاع ولدها الا ان يضطر إليها

فصل

وعلى السيد الافاق على رقيقه قدر كفايتهم وكسوتهم وتزويجهم اذا

صدا ذلك لا الأمة اذا كان شتمع هب ، ولا تكلفهم من العمل ما لا
يقتضون ويربهم وقت لقبل له واليوم ، وأوقات لصوات ونداويهم اذا
مرصوا ويركهم عفة اذا ساء بهاد ولى أحسن طعامه أطعمه منه ولا
يسر صاع الأمة لغير ولدها الا ان يكون فيها فصل عن ربه ولا يحجر العبد
على المخرج من اتقا عليها جاز ومضى امتنع لسيد من الروح عسه فطنت
العبد لسع برمه يبعه وله تأديت رفيقه بك : ذنب له ولده وامر أنه وبعد
ان تسمى ان سببه وقد سس على الروايتين في ملك العبد بالتمليك
ولو وهب له سببه أنه لم يكن له اتسرى بها الا بعد ،

فصل

في عيه اطعمه بهيمة وسقها وان لا يحمد ما لا طعم ولا يحب من سها
م يصر بولده ، وان يخرج عن الاصل على أحمر على بيعها أو احارها أو
دعها ان كانت ثمانية أكاره

باب الحضانة

أحق باسم حضنة لفضل ولعبه أمه ثم أمهاتها لاقرب فالأقرب ثم
الاب ثم أمه ثم أمه ثم أمه ، ثم الأخت للابوس ثم الأخت للاب ثم
الأخت للام ثم الأخت ثم أمة في تصحيح عنه ، وعنه الأخت من الام وخالة
أحق من الاب فتكون الأخت من الأبوين أحق وبكون هؤلاء أحق
من الأخت من الاب ومن جميع العصات وقال الخرق وخالة الاب أحق
من حنة الأم ثم تكون للعصاة الا أن احادية ليس لاس عمن حضنتها لأمه
اس من بحرهما ، وان امتعت الام من حضنتها انتقلت الى أمها وبجمل
ن تنتقل الى الاب فان عدم هؤلاء كلهم فهل لبرجال من دوى الارحام
حضنته ، على وجهين أحدهم لهم لك فيكون أو لام وأمته أحق من
احد وفي تقديمهم على الاخ من الام وحدها ، ولا حضنة لرفيق ولا فاسق
ولا كافر على مسلم ولا لامرأة مروحة لاحي من اطفال فان رأت الموانع

مهم رجعوا الى حقوقهم منها وفي اراد أحد الاثني لثقله الى بلد بعد آمن
لنكته فالاب أحق بالحصانة وعنه الام أحق من احتل شرس من ذلك
فانقم منهما أحق

فصل

وإذا بلغ العلام سبع سنين حيز بين أمويه فكان مع من اختار منهم
في أحد أه كل عده للأوسدرا ولا منع من رد أمه ولا تمنع هي
تربصه وإن اختار أمه كان عده بالأوسدرا لا يمنع من رد أمه ولا تمنع
وتلك سنة ويؤدده فإن عاد فاحتار لآخر نفس له ثم من احتار الأول رد
اليه وإن لم يجر أحد من قواعدهم وإن استنوا في حصة كالأحسين
قدم أحدهم بقرعة وإن بلغت أخباره سبع كانت حد أبيها ولا تمنع
الام من رد أمها وتربصها

كتاب الجنائيات

لقتل على أربعة أصريت محمد شدة حد حيا وميتا أخرى أخرى الخطأ
بمصاص أو أئده وإن رماه من شجره فمقتله حد نفسه فقتله في نفس هو
شأن وإن رماه في حقه فمقتله حد حوت فمقتله في حوت على إرمي في أحد
الوجهين وإن أكره إرمي على نفس فقتل فمقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
لا يرمي أو يحرق أو يقتله نفس من إرمي أو يقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
على إرمي وإن أكره إرمي على نفس فقتل فمقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
لحسن وإن أكره إرمي على نفس فقتل فمقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
لحسن وإن أكره إرمي على نفس فقتل فمقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
وحسن المصنف حتى موت من إرمي أو يقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
كيف انساب وطه حوت في نفس فمقتله حد حوت فمقتله في حوت هو
المصنف

فصل

والاشتراك في قتل ثمان لا يجب القصاص على أحدهما كالأب والابن
في قتل أولاد واحد والعمد في قتل لعمد والخصم والعبد في وجوب
القصاص على الشريك . وإثنان أظهمهما وجوبه على شريك الأب والعبد
وسقوصه عن شريك الخطي . وفي شريك السبع وشريك نفسه وجوب ولو
جرحه إثنين عمدا فداوى جرحه نعم أو حصه في النحر أو فعل ذلك وله
أو الإمام فوات في وجوب القصاص على الخراج وجوب

باب شروط القصاص

وهي أربعة (أحدها) أن يكون احدا مكلما فداوى أو حييا أو نجس فلا
قصاص عليهما وفي لسكرن وشبهه . وإثنان أصحهما وجوبه عليه

فصل

(الثاني) أن يكون المحي عليه مكافئا للحد وهو أن يساويه في الدين
والحرية أو أن يفتل كل واحد من نفسه الآخر أو لعمده بدمي الحر أو
العبد منه ويقتل الذكر بالأنثى والأنثى بالذكر في الصحيح عنه . وعنه بعض
الذكر نصف منه دقت بالأنثى عنه لا يقتل العبد بالعبد إلا أن تستوى
قيمتها ولا عمل غيره ويقتل الكافر بالمسلم والعبد بالحر والمرتكب بالدمي وإن
عاد إلى الإسلام من عبده . ولا يقتل مسلم بكافر ولا حر بعبد إلا أن يقتله
وهو مشبه أو يخرج منه ثم يمس نفسه أو يفتن أو يفتن ويموت المجروح فانه
يقتل به ولو خرج منه دية أو حر عبدا ثم سب المجروح أو عتق ومات فلا
قود وعليه دية حر مسلم في قول ابن حنبل وفي قول أبي بكر عليه في الدمى
دية دمى وفي لعمد فحقته لعمده . وإن رمى مسلما دمية عدا فلا يقع به السب
حتى عتق وأسلم فلا قود وعنه دية حر مسلم إذا مات من جرمة ذكره الحر في
وهو أو بكر عبده نقصاص ولو قتل من عرفه دمية عدا فيل أنه قد أسير

وعني فعله نقصه من وان كان يعرفه من نداء فكذلك فانه أبو بكر قال
ويعتدل ان لا يلزمه الا الدنة

فصل

(سألت) أن يكون المقتول معصوماً فلا يحبس القصاص قتل حري
ولا مملوك ولا راكب حصان وإن كان القاتل مسلماً ولو قطع مسلم أو دمي يد
مرتد أو حري فسلم لم يمت أو دمي حري فسلم فسلم وإن بقيه به أسهم فلا
ثمن وإن مرنى فسلم فسلم وقوع أسهم به فلا قصص عنه وفي لدية
وحيث وإن قصه لم يمت فارتد ما بال ولا شيء على قاصع في أحد أبو حنيفة
وفي الآخر يجب القصاص في غير ذلك نصف دية وإن عاد إلى الإسلام
لم يمت يجب القصاص في نفس في ظاهر كلامه وقال القاضي إن كان زمن
الردة مبروراً فهو أخيه ولا قصص فيه

فصل

(الربيع) ان لا يكون له ان يقبل ولا يقبل اوالد بولده وان سهل
 والاب والام في ذلك سواء يقبل اولد بكل واحد منهما في أظهر الروايتين
 ومن وثقه يده ان يقصص أو شت منه أو وثق قتل شتا من دمه سقط
 ان يقصص وهو قتل امرئ بولده منها ولد أو قتل أخاه فورشته ثم ماتت فورثها
 بده سقط عنه قصص. ولو قتل أمه أو أخاه فورثه أحواه ثم قتل أحدهم
 صاحبه سقط بقصاص عن الأول لأنه وثق حص دم عنه ولو قتل أحد
 الابنين أمه والأخر أمه وهي راحة لا سقط ان يقصص عن الأول
 لذلك وله ان يقتل من أخيه. وثق قتل من لا يعرف واحد كقوله
 أو رقه أو ضرب ملفوظا فمده وادعى انه كان مع وأسكر وبه أو قتل
 حلا في دابة وادعى انه دخن بكاره على أهله وماله فقتله دفعا عن
 نفسه وأسكر وانه أو عالج اثنا وادعى كل واحد انه حرقه دفعا عن
 نفسه وحب ان يقصص ويقول قول أسكر

باب استيفاء الفصاص

ويشترط له ثلاثة شروط ، (أحدها) أن يكون مستحقه مكلفا فإن كان صبي أو مجنون لم يجز استيفاؤه وينعكس القائل حتى يبلغ لصبي ويعقل المجنون إلا أن يكون بهما اب فهن له استيفاؤه بهما ؟ على روايةين . فإن كانا تحت حبل أو استغفقه فهن لم بهما معصية على لدية ؟ يحسن وحينئذ وإن قلا قاتل بهما و قطع فاضهما فهن ضمن أن يسقط حقهما و ضمن أن نجس بهما . بهما في ما خاف وتجب دية الجاني على عاقبتهما وإن فصصا من لا تضمن دية العاقلة سقط حقهما وجبا واحد

فصل

(ثلث) تعدى جميع الأولياء على استيفائه وليس لبعضهم استيفاؤه دون حصص فإن فعل فلا فصص من عده وعنه لشركائه حقهم من الدية ويسقط عن أخاه في أحد لو حيين وفي الآخر هر ذلك في ركة لحق و جمع ورثة أخاه على قاتله وإن عفا بعضهم سقطت قصاص وإن كان الباقي روحا أو روحه ولنا فيه حقهم من لدية على خاف هن قتله الدقون عاين باعقو وسقوط قصاص به فعلهم لقود والافلا قود وعليهم دية سواء كان جميع حاضرين أو بعضهم غائبا وإن كان بعضهم صغيرا أو مجنونا فمس للبالغ العاقل الاستيفاء حتى يصير مكلفا في المشهور عنه . وعنه لهم ذلك . كل من ورث الدية ورث القصاص على قدر ميراثه من الدية حتى أروجهن ودوو الأرحام ومن لا ورث به وليه الإمام إن شاء فقص وإن شاء عفى

فصل

(لثالث) أن يؤمن في الاستيفاء التعدي إلى غير القاتل هو وحب قصاص على حامل أو حلت بعد وحوه لم تقتل حتى تصح الولد وتسقيه

اللائم أن يحد من برصه والا. ك حتى تقطعه ولا يقتصر بها في
لطرف حال حجب. وحكم الحد في ذلك حكم نقصان من ادعى احسن
حسن ان يقتل منها فتدعى حتى يتبين أمرها واحسن ان لا تقتل الا
بينة وان قص من حاسب. حجب على قاتل. وقيل. واخص.
يجب على السلطان الذي مكنه من ذلك

فصل

ولا يستوي انقصان الاخصاة لسلطان. وعنه بعد الآية التي يسوق
بها انقصان من كانت لانه معه الاستعداد. ويظهر في الولي ان كان يحسن
الاستعداد. وعنه انه أمكنه منه والا أمره. سوكن وان احتاج الى أجرة
في مال الخ. والولي يخرج بين الاستعداد نفسه ان كان يحسن. وبين سوكن
وقيل ليس له ان يسوق في طرف نفسه حال. وان شاح أولياء لمصول
في الاستعداد. أحدهم. بقرعة

فصل

ولا يثبت في انقصان في نفس لا يثبت في إحدى الروايتين وفي
الأخرى يقتل به كما يقتل به. فصح بدنه. فله تخرج أو عرقه. أو غير ذلك من
به مثل فعه. وان قطع يده من مفضل. أو غيره. أو أصابعه. مات من به كقتله
فان مات والا ضرت عقبه. قول انقصان نفس ولا يبرأ على ذلك رواية
واحدة. وان قتله تخرج في نفسه كخرج آخر. ولله. و نحوه. فن. يثبت
رواية واحدة. ولا يجوز الزيادة على ما أتى به رواية واحدة ولا يقطع شيء
من أصابعه. من فلا يقتل من به. ونحو. فيه دية سواء عفا عنه أو قتله

فصل

وان قتل واحد جماعة فرصد. عنه قتل لم ولا شيء. لم سواء وان
تشاجر فيمن يتسله منهم على الكمال. أقيد الأول. وبما قيل دية قتلهم وان

رصى الاول الدية أعظمها وقتل الكسبي وان قتل وقطع طرفه قطع طرفه ثم
من موى المقتول وان قطع يدي جماعة حكمه حكم مقتول

باب العفو عن القصاص

واو احب بقتل عمه أحد شيئين "قصاص او الدية في ظاهر المذهب
واحذر منه في الاولى وان شاء اقتص وان شاء أحد ثمه وان شاء عفا في غير
شيء والعفو أفضل من أحد القصاص وله عفو عن دية وان احتار الدية
سقط القصاص وقد عرفت صدق وعنه ان واحب تقصاص عبيده وعفو
ان اسوة وان يتخير الخبيث من عفو دمه او قتل واحب أحد شيئين في الدية
وان قد احب القصاص عفا فلا شيء له وان مات لعن وحت الدية في
تركه واذا قطع صمعا عمه دمه عنه سرى الى الكف أو النفس وكان
يعفو على من فيه ثمه "ثمه وان عفا على عمنه فلا شيء له على طاهر
كلامه ويختص ان به عمه اسوة وان عفا متصفا اسى على انروا بين في موجب
العمد وان قال الخبيث عفو متصفا وعفوت عنها وعن سراسها قال من
عمود الى ما ان أه عفوت عبا روى من انها فاقول فوبه مع يمينه وان قتل
الخبيث بعدى فهو القصاص او الدية كاملة وقال القاضي له القصاص او
تمه الدية واذا وكل خلا في القصاص ثم عفا ولم يعلم الوكيل حتى اقتص
ولا شيء عليه ومن ضمن لعدى يضمن وجهه ويتخرج ان يضمن الوكيل
ويجمع به على الموكل في أحد الوجهين لانه عره ولا حر لا يرجع به
ويكون الواجب خلا في دمه وقال ابو الخطاب يكون على عاقلة وردا عفا
عن قتله بعد اخرج صح وان ارأه من اسوة أو وصى له بها فهي وصية يقتل
من يصح ؟ على روايتين إحداهما تصح ويعتبر من الثلث وتعمل ان لا تصح
عموه عن المال ولا وصية به لقاب ولا غيره اذا قلنا انه يحدث على ملك
اوردته وان أقرأ القاتل من دية الواجبة على عاقلة او العبد من جنايته التي
يتعلق برثها فبته لا يصح وان أقرأ العاقلة أو السيد صح وان وجب لعبد

قصاص أو تعبر أو قسوف منه طله والعقوبة وس دت نسيه الا
عوت بعد

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

كل من أقتد بغيره في النفس أقتد به فيها يوم من لا فلا ولا
الا تمسح لموجب في النفس وهو البمد المحض وهو من أحدهما في
الاطراف فتحد العين العين والآف والاذن بالأذن والسن
بالسن والخص بالخص والشفة بالشفة والد بالحل بالحل ويؤجر
كل واحد من الأصابع والكف والمرفق والذكر والاشين منه ومن يجرى
في الإلية والشعر على وجهين

فصل

ويشترط للقصاص في تصرف ثلاثة شروط أحدها الأمان من أحت
أن يكون لقطع من مفضل أو له حد ينتهي إليه كإزالة الآف وهو ما لا من
فان قطع انقصه أو قطع من نصف ساعد أو الساق فلا قصاص في أحد
الوجهين ، وفي الآخر من حد المار ومن الحكوع والكف ، ومن يجب
أرش المساقى ؟ على وجهين ويقتض من المك الإزالة بحف حائفة فإذا
أوضح إسنادا ذهب صورة عينه أو سمعه أو شفه فانه يوضحه من ذهب ذلك
والا استعمل فيه ما يذهب من غير أن يمس على حدفته أو ادنه أو اعنه من
لم يمكن إلا بالجناية على هذه الأعضاء سقط

فصل

(الذي المقتد به في الموضع فهو حد كل واحدة من اليمنى ويسرى والعب
والسقى من الشفتين والأجفان عنهما والإصبع والس والائمة بمثها في
الموضع والامر ولو قطع ائمة حل العليا وقطع اوسطى من تلك الإصبع
من آخر لم يكن له علي فصاحب الوسطى خير بين أحد عقد اعنته وبين أن

نصير حتى يقطع العليا ثم تقص من الوسطى ولا تؤخذ شيء من ذلك بما
يحيطه ولا تؤخذ أصلية برثة ولا ائدة أصلية وإن أصاب عنه ثم حر
من فعلا أو قطعاً بعد أو قال أخرج منك فخرج سدره فقصع أخرج
على كل حال وسقط قصاص . وقال ابن حامد إن أخرج جرحاً لم يخرج
ويستوفى من يمينه بعد السدل ليسر وإن أخرج جرحاً ذهناً أو طناً لم يخرج
فعلى القاطع ديتها وإن كان من عليه القصاص نحو ما يعنى القاطع القصاص
وإن كان عالجها أو غيرها لا يخرج . وإن جرح أحدهم فعليه الدية . وإن كان
المقتص مخزوماً أو لأخر عاقلاً ذهب هدر

فصل

(الثالث) استواءهما في نصحه وسكبه فلا تؤخذ صحبة شلاء ولا
كامة لا أصبع رقيقة ولا عين صحبة بقائمة ولا لسان ضيق بأخرس ولا
ذكر مثل يذكر حصي ولا عيب ويحتمل أن يؤخذ بهب لا مبرن لا شمر
يصحح يؤخذ بمرن الاحشم والمخروء والمنحشف وأن السمع من
الاصم الشلاء في أحد الوجهين ونزح المقيب من ذلك كله يصحح
وبمثلها إذا أمس من قطع لشلاء لللف ولا يجب له مع القصاص أن في
أحد الوجهين وفي الآخر له دية الاصابع الناقصة ولا شيء من أحد
الشلل واختار أبو الخطاب أن له أرشه وإن احتل في شلل العصور وصحته
فأيها يقب قوله ؟ فيه وجهان

فصل

وإن قطع بعض ساه أو ماره أو شفته أو حشفته أو أده أحد نمشة
يقدر بالأجرأ كالصنف والثلث والربع وإن كسر بعض سه رد من سن
الجاني مثله إذا أمس قلعها ولا يقتصر من السن حتى يأس من عودها من
احتلف في ذلك رجع إلى قول أهل الخبرة فإن مات من اليأس من عودها
فعليه ديتها ولا قصاص فيها وإن اقتصر من سن فعادت عزم سن الخاق ثم

من عادت من الجاني رد ما أخذت من المجني عليه قصرة أو معسة
فمن الجاني أرش بقصها

فصل

دفع الثاني الخروج فيجب القصاص في كل جرح ينتهي إلى عظم
كالموصحة وجرح العصد والساعد والساق والقدم ولا يجب في غير ذلك من
الشجاج والخروج إلا أن يكون أعظم من الموصحة كالحاشمة والمقلة والمامومة
فهو أن يقتصر مع وصحة ولا شيء له على قول أني نكر ، وقال ابن حنبل له ما
بين يده موصحة ودية تلك الشجة يأخذ في الحاشمة حسا من الإبل وفي
المقصة عشرةا ويعتبر قدر الخرج بالساحة فلو أوضح انسانا في بعض رأسه
مقدر ذلك ثمن جميع أسنن شجاج ويريد كل له أن موصحة في جميع
أسننه وفي الأرس للأرث وحبها

فصل

وإن اشترك الجماعة في قطع طرف أو جرح موجب للقصاص
وتسبوت فاعلموا أن يصعوا الخدسه على يده ويتحملوا عليها جميعا حتى
تبين فعلى جميعهم القصاص في إحدى الروايتين وإن عرفت أفعلم أو قطع
كل إنسان من جانب فلا قصاص برواية واحدة وسراية الحناية مضمونة
بالقصاص أو الدية فلو قطع إصبعه أو كسب أخرى إلى جانبها وسقطت من
معض أو دككت اليد وسقطت من لكوع وجب القصاص في ذلك وإن
ش فيه دية دون القصاص . وسراية القود غير مضمونة فلو قطع اليد
قصاص فسر إلى أمم فلا شيء على المقاطع ولا يقتصر من الطرف إلا
بعد ربه فإن اقتصر قبل ذلك بطل حقه من سراية جرحه فلو سري إلى نفسه
كالهدرا وإن سري القصاص إلى نفس الجاني كالهدرا أيضا

كتاب الديات

كل من أتعف إنسان أو جزءا منه بمباشرة أو سب فعليه دية فإن كان

عمدا محصا فهي في مال أخرى حالة وإن كان شبه عمد أو خطأ أو ما أخرى
بحراه فعل عاقلة . ولو ألقى على إنسان أفعى أو أنقاه عليها فقتله أو طس
إنسانا سيف مجرد فهرب فوقع في شيء تلف به صغيرا كان أو ضريرا أو
حضر نرا في مكانه أو وضع حجرا أو صب ماء في طريق أو دلت به دابة
ويده عليها أو رمى قنبر طسح فيها فلف به إنسان وجبت عليه دية وإن
حضر نرا ووضع حجر آخر حجرا فعد به إنسان فوقع في الشتر وصبر على
واضع الحجر وإن غصب صغيرا فبسته حية أو أصابته صاعقة فمسه الدية
ورب مات برص فعلى وجهه وإن أصدم فسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد
مهما دية الآخر وإن كانا أكبين فمات المذات فعلى كل واحد منهما قسمة
رأية الآخر وإن كان أحدهما سير والآخر واقعا فعلى السائر صمان الواضف
ودنه إلا أن يكون في طريق صيق قعدا أو واقفا فلا صمان فيه وعليه
صمان ما تلف به وإن ترك صيب لا ولاية له عليهما فأعظمهما فماتا فعلى
عاقلة ديةهما وإن رمى ثلاثة بمجسق فقتل الحجر إنسان فعلى عاقلة كل
واحد منهم ثلث دية وإن قتل أحدهم ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) بلغى فعل
عنه وعنى عاقلة صاحبه ثلث الدية . و(الثاني) عليهما كمال الدية . و(الثالث)
عنى عاقلة ثلث الدية لورثته وثلثاها على عاقلة الآخر وإن كانوا أكثر
من ثلاثة فالدية حالة في أموالهم وإن حى إنسان على نفسه أو طرفه خطأ
فلا دية له وعنه على عاقلة دية لورثته ودية طرفه لنفسه . وإن نزل رجل
في حجر عليه آخر فمات الأول من سمته فعلى عاقلة دية وإن سقط ثلث
فمات الشابي به فعلى عاقلة دية وإن مات الأول من سقطتهما فده على
عاقبهما وإن كان الأول جرح شي واحد والثاني الثالث فلا شيء على
الثالث وديته على الثاني في أحد الوجهين وفي الثاني على الأول والثاني نصفين
ودية الثاني على الأول وإن كان الأول هلك من وقعة الثالث أحمل أن
يكون صمانه على الثاني واحتمل أن يكون نصفها على الثاني ونصفها
الآخر وجهان . وإن حرق رجل في زينة أسد فجرح آخر وجرح الثاني ثلثا

وحدث كذا رابع فقتلهم الأسد فاقبأس ان تدم الاول هدر وعلى عاقبته
ديه لثاى وعلى عاقبته لثاى ربه الثالث وعلى عاقبته الثالث ديه الرابع . وفيه
وجه آخر ان ديه الثالث على عاقبة الاول والثاى نصفين وديه الرابع على
عاقبة الثلاثة اثلاثا وروى عن علي رضي الله عنه انه قضى للاول ربع ثديه
والثاى ثلثه والثالث نصفه والرابع تكملها على من حصره ثم رفع إلى أبي
بكر فاجاز قضاءه فذهب احمد اليه تو قيفا ومن اصصر ان صغاه بسا
او شرده . ومن نه من ضروره ته فمعه حتى مات صمته نص عليه وخرج عليه
أو الخطب كل من أمكه اعاه إنسان من هلكه فلم يفعل وليس ذلك مثله
ومن أفع بسا فحدث تعاطف فعليه ثلث ثمه وعنه لاشي عليه

فصل

ومن أدب ولده أو امرأته في نشو أو المعامل صفيه أو السلطان وعيته
ولم يبرف وأقصى إلى بلعه لم صممه وسخرج وجوب الضمان على ما قاته وفي
إذا أرسل الناص إلى امرأه ليحضرها فأجهضت جنتها أو ماتت فعلى عاقبه
أدية وإن مل ولده إلى الناص ليغيبه فعلى لم صممه وعمل ان يسممه العقوبة
وإن أمر عاقلا يزل نرا أو يصعد شجرة وبذلك لم صممه إلا أن يكون الامر
السلطان فهل يسممه على وجهين وإن وضع حرة على سطح فمته ارجح على
إنسا نصف لم صممه

باب مقادير ديات النفس

دية الحر المسلم مائة من الابل أو مائتا بقرة أو ثلثا شه أو أربع مئقل
أو اثنا عشر ألف درهم فهذه الخمس اصول في الدية إذا أحصر من عليه الدية
شئاً منها لزمه قوله وفي الخمس ره إنسان أحداها ثبت أصلاً في الدية وفي
الأخرى أنها أصل وقدرها مائتا حيه من حبل أربع كل حيه - دان ، وعنه
ان الاصل هي الاصل خاصة وهذه تمال عنها فان قدر على الاصل والاقتل
نبا فان كان القتل عمداً أو شه عمداً وجبت اربع مائتا وخمسون بنت

خاص وخمس وعشرون بنت أربع وخمسين وعشرون حقة وخمسين وعشرون
 حدة وعنه أمها ثلاثون حقة وثلاثون حدة وأربعون حقة في ثوبها
 أو لادها. ومن يعتزكها ثمانية على وجهي وإن كان حقا وحسب خمسة
 عشرون بنت خمس وعشرون بنت ثوب وعشرون حقة وعشرون حدة
 حقة وعشرون حدة. ومن أحد من اتفق النصف مائة ونصف أتمه وفي
 النعم نصف ثمانية ونصف أجرة ولا تعتبر القسمة في شيء. من ذلك بعد
 أن يكون سليما من العيوب وقال أبو الخطاب عنه أن يكون قسمة كل شيء
 مائة وعشرين درهما فصاهر هذا أنه يعتز في الأصول كلها أن يلع دية من
 الأثمان والاولى. فتردد من الحسن المتعارف قال ثمانية وعشرون حدة
 قسمة كل واحد منهن درهم

فصل

ودية المرأة نصف دية الرجل ويساوي جراحها جراحه إلى ثلث الدية
 وهذا رادب صارت على النصف وبها الخشيش المشكل نصف دية ذكر ونصف
 دية أنثى وكذلك أرش جراحه

فصل

ودية الكنتى مثل دية المسنة وعنه ثلث دية وكذلك جراحهم ويساوي
 على النصف من دينتهم ودية المحوسى والوثنى ثمانية دراهم ومن لم تلعه
 الدعوة فلا ضمان فيه وعند أبي الخطاب إن كان ذا دين ففيه دية أهل دية
 والا فلا شيء فيه

فصل

ودية العمد والأمة قمتهم بالغة ما بلغت وعنه لا يلع بها دية الحر
 وفي جراحه إن لم يكن مقدرا من الحر ما نقصه وإن كان مقسرا في الحر
 فهو مقدر في العمد من قمتهم في يده نصف قمتهم وفي موصحته نصف عشر
 قمتهم بقصته الحاية أقل من ذلك أو أكثر وعنه أنه يصح عدم نقص احتارده

الحلال ومن نصفه حر فقه نصف دية حر ونصف قيمته وهكذا في
حراره وإذا قطع حصى عذ أو أمة أو أدسه لزمته قيمته للبد ولم يرل
ملكه عنه وإن قطع ذكره ثم حصاه لزمته قيمته فقطع الذكر وقسمه
مقطوع الذكر ومنك سبه ما عليه

فصل

ودية الخئين الحر المسلم إذا سقطت عمة عذ أو أمة قيمتها خمس من
الابل موروثة عنه كأنه سقط حاد ذكر اكل أو شئ ولا يقل في العرة حتى
ولا معيب ولا من له دوس سبع سنين وإن كان الخئين بموك فقه عشر قسة
أمة ذكر اكل أو شئ وإن صرف بعض أمة فقتل ثم أسقطت الخئين فقه
عرة وإن كان الخئين محكوما بكمه فقه عشر دية أمة وإن كان أحده
أبوه كتاب والآخر محوسبا اعترأ أكثرهما وإن سقط الخئين حيا ثم مات
فقه دية حر إن كان حرا أو قيمته إن تلوكا إذا كان سقوطه لوقت
يعيش مثله وهو أن يصعه لسنة أشهر فصعدا ولا تحكمه حكم الميت وإن
احتلما في حياته ولا غنة في أيهما يقدم قوله؟ وحها

فصل

وذكر أصحاب أن لقتل تعدد دية المحرم والاحرام والاشهر الحرم
والرحم المحرم فيراد لكل واحد ثلث الدية وهذا اجتماع الحرمات الأربع
وحب دين وثالث. وظاهر كلام الخرين أنها لا تعطل بذلك وهو ظاهر
الاية والأحار. وإن قتل المسلم كافر أعمد أضعفت الدية لإزالة القود كما
حكم عثمان بن عفان رضي الله عنه

فصل

وإن جنى العمد خطأ فسيده بالخيار بين فدائه بالاق من قيمته أو أرش
حنائه أو تسليمه لساع في الختابة، وعنه إن أبي تسليمه فعليه فداؤه أرش

الخبية كله فان سده واني ولي الخبية فموله وقال له انت فهل يرمه دنث ؟
على روايتين . وان جى عمدا فعف الولي عن القصاص على رقبته فهل يمسكه
بغير رضا السيد ؟ على رواية بنين . وان جى على اثنين خطأ اشركا فيه بالقصاص
فمن عف أحدهما أو مات المحي عليه فعف بعض ورثته فهل يتعلق حق الباقيين
بجميع اعداء أو يخصهم منه ؟ على وجهين . وان حرج حرا فعف عنه ثم مات
من حراحة ولا مال له وفئة اعد عشر دينه واختار سيد قدومه وقت
يقضيه قيمته صح يعفو في ثلثه وان قد يقضيه بالدينه صح العفو في خمسة
أسداسه ولورثة سدسه لان يعفو صح في شيء من قيمته وله ريبة بقاء
تسعة أشياء من سورته ألف ز عشرة أشياء تعمل شيئين احدهم وقا حرج
الشيء نصف سدس الدية وللورثة شيتال فعبد السدس

باب ديات الأعضاء ومنافعها

ومن أكل ما في الانسان منه شيء واحد ففيه الدية وهو الذكر والانثى
والانسان لاطق والانس النسي يحركه . وما فيه منه شئان ففيهما
الدية وفي أحدهما نصفها كالعين والاذن والشميت واللمحين وثدي المرأة
وثدي الرجل واليد والرجل والالبتين والاشتر وأسكني المرأة وعنه
في الشمة السفلى ثمانية وفي لعبا ثلثها وفي المنخرين ثلث لدية وفي الحاجر
ثلثا وعنه في المحجرين الدية وفي الحاجر حكومة وفي الاجفان الاربعة الدية
وفي كل واحد ربعها وفي أصبع سبع الدية وفي أصبع الرجلين الدية وفي
كل أصبع عشرها وفي كل ثمة ثلث عقاب الا الاقدام فابها مفصلا في كل
مفصل نصف عقاب وفي أصغر خمس به الاصبع وفي كل من خمس من
الاس . . . ففقت من قد ثغر والاصراس والاياب كالاسنان ويختص أن
يحب في جميعها دية واحدة وتجب دية اليد والرجل في قطعها من الكوع
والكعب فان قطعها من فوق دنث لم يدعى الدية في ظاهر كلامه وقال
القاضي في لزوم حكمته وفي ما لا يعف وحشة الذكر وحشي السيدين
وكبر ظاهر لسن دية تعصو كاملة . ويختص أن يرم من استوعب لاف

حده دية و حكمه في لقصة وفي قطع بعض المردن والادن والخدمة
والاسان و لشعة والخشعة والامثلة والس وش الخشعة طولاً بالحساب من
ديته بقدر بالاحرام ، وفي شل العصور او ذهات بقعه والحماية على الشفتين
تحيث لا ينطقان على الاسان وسويد الس والظفر تحيث لا يروى ديته .
وعه في تسويد اسن ثلث دنتها وقال ابو بكر فيها حكمه وفي تعصو
الاش من ليد والاحن والذكر ، ثلثي وليس الاحرس و عين القائمة
ونجمة الادن وذكر الحصى و عين و اسن سوداء و ثلثي دون حلمه
وان ذكر دون خشفته وقصه الانف و يد والاصبع لرائدين حكمه وعنه
ثنت ديته وعنه في ذكر الحصى و اثنتي كمال دته فهو قطع الاثنتين والذكر
معا او تذكر ثم الاشيت لومه دتن و م قطع الاثنتين ثم قطع الذكر وحب
ربة الاثنتين وفي الذكر رة اسان احدهما ربة واذخرى حكمه و اثنت الالة
وان أشل الالف او الادن ، ع ، حبم دمه حكمه وفي قطع الاشل مهبها
كمال ديه وتحب لدية في أنف الاحب و اع وم و دى الاصم وإن قطع
أفمه فذهب شمه او أدية فذهب سمعه وحب دس وسائر الاعضاء إذا
أدها بمها لم تحب الادية واحدة

فصل في دية المناوع

وفي كل حاسة دية كاملة وهي السمع والبصر وبشم وانوف وكذلك
حب في له كلام ، العقل والمنى والاكل وكاح وتحب في احب وانصر
وهو ان يصره فيصر الوجه في حب وفي تسويد الوجه اذ يبرأ و اذا لم
تتمسك لعاض أو اللول في كل واحد من ذلك دية كاملة وفي نقص شيء
من ذلك إن علم بقدره من نقص العقل بأن يحسن يوماً ويفيق يوماً أو
ذهب بصر احدى العيين و سمع احدى الاذنين وفي بعض الكلام
بالحساب ينقسم على ثمانية وعشرين حرفاً وعمل أن يقسم على الحروف التي
لسان فيها عين دون لشعوبه كالكاء والهاء والميم وان لم يعلم قدره من أن
صار مدهوشاً أو نقص سمعه أو بصره أو سمه أو حصن تمنعة أو نجمة أو

تمنص منه أو الحي قبلا أو تقاست شفته بعض تقبليس أو تحركت سته
أو ذهب اللن من ثدى المرأة وبحو ذنن فيه حكومة . وإن قطع بعض
اللسان فذهب بعض الكلام اعتبر كذا مما هو ذهب ربع اللسان ونصف
الكلام أو ربع الكلام ونصف اللسان ونصف ثديته فإن قطع ربع
اللسان وذهب نصف الكلام ثم قطع آخر ثقبته على الأول نصف لثته
وعلى الثاني نصفها ويحمل أن يجب عليه نصف ثديه وحكومة ربع اللسان
وإن قطع لسانه فذهب ثقبته ودوقه لم يجب إلا دمه وإن دها مع بقائه لسان
فيه ديتن . وإن كسر صلبه وذهب منه بركاحه وجمه ديتان ويحمل أن
تجب دمه واحدة وإن اختلفا في قص دسره أو سمعه فالقول قول المجني عليه
وإن اختلفا في ذهب بصره أي أنه خيرة وفرب الشيء إلى عنه في
وقب عنه وإن اختلفا في دها بسمعه أو سمعه أو دوقه صبح به في أوقات
عملته وبيع براكحه المدة وأصغر الركب المدة وبيع مما يدنو من بصره
أو أربع بصوب أو عس براكحه أو طعم المستقطت دعواه وإلا فالقول
قوله مع يمينه

فصل

ولا تحب ذبه أح ح حتى يدمن ولا تحب دمه من ولا طم ولا منعمة
حي ينس من عدها ويؤ قلع من كبير أو طهر ثم ست أو رده فالجرح أو
ذهب سمعه أو بصره أو سمعه أو دوقه أو عمنه ثم عاد سقطت ديتنه وإن كان
قد أحدها ردها وإن عاد فصا أو عادت من أو أحمر فصيرا أو متغيرا
فعليه أرش بقصه . وعنه في قطع الطفر إذا ثبت على صفته خمسة دقاتير وإن
ست أسود ففيه عشرة وإن قلع من صغير وينس من عودها وجست
ديتها وقات القاصي فيها حكومة وإن مات المجني عليه فادعى حتى عودها
أدهمه مكره الولي فالقول قول الولي . وإن حي عي سنه اذن وإحلفا
فالقول قول المجني عليه في قدر ما أنلف كل واحد منهما

فصل

وفي كل واحد من الشعور الأربعة لديه وهي شعر الرأس والحية
والحجيين وأهداب العين وفي كل حاجب نصفها وفي كل هذب ربعها وفي
بعض ذلك بقصه من اليد واما يجب ديه إذا ازاله على وجه لا يعود فإن عاد
سقطت لديه وإن بقي من حبه ملاحس فيه احتمال أن يلزمه بقسطه
واحتسب أن يلزمه كان لديه وإن قنع الجفن بهديه لم يجب الا دية الجفن وإن
قنع للحنن بما عديهما من الأسنان فقله دنتهم ودية الاسنان وإن قطع كفا
بأصابعه لم يجب الا دية الاصابع وإن قطع كفا عليه بعض الاصابع دحر
ما حادى الاصابع في دنتها وعنه أشد من لكف وإن ضلع أعله بصره
فليس عليه الادبها

فصل

وفي عين الأعور به كامه نص عليه وإن قلع الأعور عين صحيح عانة
لعمته أصبحته عمدا فقله دية كامه ولا قصاص ويحتمل أن تقلع عينه
وبعض نصف اليد وإن عمدا خطأ فقله نص عليه وفي قلع عيني صحيح
عمدا حية بين قلع عينه ولا شيء له عدها وفي الدية وفي يد الا قطع نصف
اليد وكذا في راحة وعنه بها به كامه

باب الشجاج وكسر العظام

الشجة اسم جرح الرأس والوجه خاصة وهي عشر: خمس لا مقدر فيها
أولها احصاة التي تحصر الخد أي شقه قليلا ولا تدميه ثم البارلة التي يسيل
منها الدم ثم المصعة التي تنصع اللحم ثم المتلاحمة التي أخذت في اللحم ثم
السمحاق التي يدها وين العظم فترة فقة وهذه الخمس فيها حكومة في ظاهر
المذهب وعنه في البارلة يعبر وفي المصعة يعبران وفي المتلاحمة ثلاثة وفي
السمحاق أربعة

فصل

وفي تصدع عير وفي ترفق من عيران وفي كل واحد من ابراع واربع
ولفجج والعص والندى بعيران وما عدا ذلك ما من الجروح وكسر العظام
من حرية تصب وتعض من فية حكومة . والحكومة ان يقوم المجي عليه
كأنه عند لا حاية به ثم يقوم وهي به قد برأت فما نقص فله مثله من الدية فان
كان قيمته وهو شحيح عشرين وقيمته وبه الجناية تسعة عشر فله نصف عشر
ديه الا ان تكون الحكومة في شيء فله مقدار فلا يبلغ به ارض المقدر
هذا كانت في شحيح نبي دون الموصحة لم يبلغ بها ارض الموصحة وان
كانت في اصبع لم يبلغ بها دية الاصبع وان كانت في أنملة لم يبلغ بها ديتها
وان كان لا تصب شئ بعد الا يدمى قومت حال جريان الدم فان لم
تصب شئ نال أو دته حب فلا شئ . وبها والله نعم

باب العاقلة وما تحمله

عاقلة الاسن عصانته كلهم قريهم وبمقدم من نائب واولاد
الا محمودى السنة تروء وأبؤ . وعنه اهم من عاقلة اصلا وليس على فقير
ولا صبي ولا راى العقل ولا امرأة ولا خنثى مشكل ولا رقيق ولا محب
للب الخنثى من شئ . وعنه ان فقير يحمل من العقل . يحمل العاقلة كما
يحمل محاصر . وحضاً الامام واحد كما في أحكامه في بيت المال . وعنه على
عاقلة وهو شغل أهل الدمة على روائس ولا يعقل ذى عن حرق ولا
حرق عن ذى . ومن لا عاقلة له أو لم تكن له عاقلة تحمل الجميع فالدية
أو اوقيا عليه ان كان دميًا وإن كان مسلماً أخذ من بيت المال
ون لم يمكن فلا شئ على القاتل ويحمل أن تجب في مال القاتل وهو أولى
كما قالوا في المريد يجب ارض خطئته في ماله ولو رى وهو مسلم فلم يصب
سهم حتى ارتد كان عليه في ماله ولو رى الكافر سهم ثم اسلم ثم قتل السهم
إسماً ما بدته في ماله ولو حي ان المعققة ثم انحر ولاؤه ثم سرت جناته فأرض
الجناية في ماله لتعسر من العاقلة فكما هذا

فصل

ولا تحمل العاقبة عمدا ولا عدوا ولا صلحا ولا اعتراقا ولا
مادونا ثلث أدبه وتكون ذلك في مال الجاني حالا الاغرة الجنين ادا مات
مع أمه فان عاقبه تحمدها مع ذية أمه وإن ماتا مفردين لم تحمها العاقلة لنقصها
عن الثلث وتحمل جناية الخطأ على الحر اذا بلغت الثلث قال أبو بكر ولا تحمل
شبه عمدا ويكون في مال القاتل في ثلاث سنين وقال الحر في تحمده العاقبة . وما
يحمله كل واحد من العاقلة غير مقدر لكن يرجع فيه الى اجتهاد الحاكم
فيحمل كل إنسان منهم ما يسهل له بشي وقال أبو بكر يحسن على المورس
نصف ذية . وعنى المتوسص . وما وهن يشكر ذلك في الاحوال الثلاثة أولا
على وحيين . ويبدأ بالأقرب فالأقرب فمضى اتسمت أموال الأقربين لها لم
يتحدو هم ولا انتقل الى من يليهم فان تساوى جماعة في القرب ورع القدر
الذي يليهم بينهم

فصل

وما تحمله العاقبة تحت مؤحلا في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه إن كان
ذية كامنة وإن كان الواجب ثلث أدبه كرش الجائفة وحب في رأس
الحول وإن كان هضعا كذية البد وحب في رأس الحول الاول الثلث
وباقية في رأس الحول لثاني . وإن كان ذية امرأة أو كنانى فكذلك
ويحتمل أن يقسم في ثلاث سنين . وإن كان أكثر من ذية كما لو جنى عليه
فأذهب سمعه وبصره لم يرد في كل حول على الثلث وانتهاء الحول في الجرح
من حين الابدال وفي القتل من حين الموت وقال انقاضي ان لم يسر الجرح
الى شيء فحوله من حين القطع . ومن مات من العاقلة قبل الحول أو افتقر
مقط ما عليه وإن مات بعد الحول لم يسقط ما عليه وعند الصبي والمجنون
حطاً تحمله العاقلة وعنه في الصبي العاقل ان عمده في ماله

باب كفارة القتل

من قتل نفساً محرمة خطأ أو ما أحرى بحراة أو شاراد فيها أو صر -
 بطن امرأة فالقت جيتنا ميتا أو حيا ثم مات فعليه الكفارة مسبب كان
 المقتول أو كافرا حرا أو عبدا وسواء كان القاتل كبيرا عاقلا أو صغيرا أو
 مجنونا حرا أو عبدا ويكفر العبد بالصيام وعنه أن على المشتري كفاؤه
 واحده وأما القتل المباح كالقصاص والحد وقت "الماغي والصبي" فلا كفارة
 فيه وفي قتل العمد روايتان أحدهما لا كفارة فيه أحدها أبو بكر ولقضى
 والأخرى فيه الكفارة

باب القسامة

وهي الإيذان المكررة في دعوى القتل ولا يثبت إلا بشرط أربعة
 أحدها دعوى لقتل ذكر أو كان المقتول أو أنى حرا أو عبدا مسما أو
 دمية وما أراح فلا قسامة فيه شيء أمهات وهو مستداوه
 ظهره كبحر ما كان من الأنصار وأهل حبر وكما بين القاتل التي طلب
 بعضها نصدا في ظاهرها المذهب وعنه ما ذهب على أن صحبه مدعون به
 كتحريق جماعة عن قتل ووجوده بين عبدا من معه سبب ملطخ به وشبهاء
 جماعة من لا يثبت قتل لشبهتهم كالسوء وعصب وحب دلف وما قول بقول
 فلا يثبت قتل لو ثبت ومن ادعى قتل مع عدم أدلة ثم قتل حرة
 لا يحكم به سبعا ولا غيره وعن أحمد أنه يجب بيعة واحدة هي الأولى
 وإن كان خطأ يجب بيعة واحدة ثانياً إن قتل الأولي في دعوى فإن ادعى
 بعضهم ونكر بعض ثانياً قسمه أربعاً إن نكر في المدعى ح
 عقلاء ولا مدخل لغيره وصبي ومجنون في قسمه حمداً كان قتل أو
 خطأ وإن كان قاتل حرة عتق أو عتق مكلف فمكف من المكلف إن عتق
 واستحق نصيبه من مائة وهن حلف حمداً أو خمس وعشرين لا غير
 وحرس وإذا قدم العتق أو بيع الصبي حلف خمس وعشرين وبه ذهب

حق ولا يمد ولا يربط ولا يخرق من يكون عليه القميص والقميص
ولا يباع في صرته بحيث تشق الخلد ويصرف الصرب على أعصائه إلا أن أس
والوجه والفرج وموضع الفص والمأذ كدبت إلا أنها نصرت حاسه وشده
عليها ثابها وتعدت يداها لئلا تكشف. والجلد في الزنا أشد الجلد ثم حد
لقذف ثم الشرب ثم التعزير. وإن رأى الإمام الصرب في حد آخر ما خريد
وانتعال فله ذلك. هل أحسن أو لا يجر الحد للمرض وإن كان حد
أو حشني عليه من تسويع فم اضطراب ثياب أو تشكول ويحتمل أن يؤخر
في المرض المرجو رواله. وإذا مات المحدث في أحد فحق قتله وإن
رأسه أو أكثر فلف بجمعه وهو يصم جميعه أو نصف البقية ؟ على
وحيين وإذا كان الحد حيا لم يحمله. حلالا كان أو امرأة في أحد لوحيين ،
وفي الآخر أن ثبت على المرأة بقرارها لم يحمله. وإذا كان ثبت بيمينه حصر لها
أو الصدر ويستحب أن يبدأ بالشهود بجرهم ويثبت بالقرار استحب
بداً الإمام متى رجع المقر بعد عن قراره فليس منه وإن رجع في أثناء أحد
لم يضر وإن رجع بيمينه فثبت بيمينه وإن كان بقراره ثبت

فصل

وإن اجمعت حدود فله فيها قتل استوفى وسقط سائرهما وإن لم يكن
فيها قتل فإن كانت من جنس مثل أن رقى أو سرق أو شرب مرارا أحرأ
حد واحد وإن كانت من أجناس استوفيت كلها. وبدأ بالاحف فالأخف
وأما حقوق الأدميين فنستوفي كلها سواء كان فيها قتل أو لم يكن وبدأ بغير
لقتل وإن اجمعت مع حدود الله تعالى بدينه فادارنى وشرب وعصى
وقطع يدا قطع بده أو لائمه حد للقذف ثم الشرب ثم اللعن ولا يستوفى
حد حتى يبرأ من الذي قبله

فصل

ومن قتل أو أتى حداً من الحرم ثم لجأ إليه لم يستوف منه فيه ولكن

لا يبيع ولا يشرى حتى يخرج فقام عليه وإن فعل ذلك في الحرم استوفى
 منه فيه وإن أتى حدا في الحرم واستوفى منه في أرض العدو حتى يرجع إلى
 دار الإسلام فقام عليه

فصل

إذا رأى أحد المحصن هذه الحرم حتى يموت وهو يحلده في الحرم
 على رؤسهم والمحصن من وطنه أمر أنه في قبضها في مكان صحيح وهو
 عاقل حر إن كان أحسن شرع من ذلك في أحد من فلا يحصل لأحد منهما
 ولا يثبت الإحصان بالوطء بمثل السنين ولا في مكان فاسد ويثبت
 الإحصان للدميين وهل يخص نسبه من علي وزياد ويوكان
 ولد من امرأته فقال ما يشهد به نذر إحصانه وإن في آخر غير المحصن
 حلة مائة حلة وعرب عاماً إلى مسافة قصر وعنده المرأة تبقى إن دون
 مسافة القصر ويخرج معها محرماً من أرضه أحبة ما لم يدر
 من بيت المال من أن الخروج معها استوجب من أرضه من نذر
 غير محرم ويحتمل أن يقسط النبي ويرى كان في أرضه حلة حمراء حلة
 بكل حال ولا يغرب وإن كان نصفه حراً حلة حمراء ويسمى حلة
 وغريب نصفه ويحتمل ألا يغرب وحده الموضع حلة أبي سواد وعنده
 حلة الرجم بكل حال ومن أن سهمه معه حلة موطى حلة صبي واحد
 الحرق وأبو بكر أنه لا يحصل نسبه وكره أحمد أن كل منها واحد
 على وجهين

فصل

ولا يجب الحد إلا بثلاثة شروط أحدها أن تصدق في المهرج سواء كان
 قلاً أو دبراً وأقل ذلك تغيب الخشفة في المهرج فإن وطنه دون المهرج أو
 أنت المرأة المرأة فلا حد عليها

فصل

(الثاني) انتفاء الشبهة فإن وطنه جارية ولدته أو حارية له وبها شر أو

لونه او و احد امرأه عنى فراشه طها امرأه او حارته او دعا الضرر
امرأه او حارته فاحبه غيرها فوضتها او وصى فى سكاح مختلف فى صحة
او وصى امرأه فى ذرها او حصصها او يقاسها او يعطى ما يحرم خذقة عهده
والسلام او شؤنه بسببه يعيده او أكره على الرضا فلاحده فيه وقال انما
ان اكره رخص فرى حد وان وصى ميتة او ميتة امه او اخته من الرضا
فوضتها ففى حد او يعرض على وحيين وار وصى فى سكاح مجمع على صلاته
كسكاح المودة والمعدود والخمسة ودرات الحرام من السب والارضا او
السحر امرأه لربها او لغيره رضى بها او رضى امرأة له عليها القصاص او
بضميره ويحده او يذمه او يذمه لزوجها او يذمه ثم اشراها او امكنت العاقبة
م عنها بخلاف او صعد او وضف فعليه حد

فصل

الشهادتان ان شئت لرب ولا يشك الا شذون احدهما ان يراى
من فى مجلس او مجلس وهو شاه عاقل وبعده ذكر حقه الوصه ولا
مع عن اقراة حتى يتم الحد ، شى ان يشهد عنه أربعة حد اخر
عدهون يصحون ، وعشرون فى مجلس واحد سواء حوا متفرقين او
مجموعين و حد مصوم بعد ان قام احده او شهد ثلاثة وامتنع الرابع من
الحد ورم كعبهم وهم مرفعة وعلمهم حد وان كانوا فاسقا او عيبا او
بعضهم قتلهم الحد ، وعنه لا حد عليهم وان كان احدهم روحا حد الثلاثة
والاثنى عشر ان شاء وان شهد اثنين ان رضى بهى حد او ولد وانما
انه رضى بهى حد او ولد حر فله مرفعة عنهم الحد ، وعنه بعد المسبوق عليه
وهو بعد وان شانه رضى بهى رواية سب وشهد الاخران انه رضى بها
فى رواية الأخرى او شهدا رضى بهى فى نفس امس وشهد الاخران انه
رضى بهى فى نفس اخر كسب شهادتهم ويحتمل ان لا تكمل كاتى قبلها وان شهدا
انه رضى بهى مصادره وشهد الاخران انه رضى بها مكرهة تم تكمل شهادتهم وهن
يحد اجمع او شاهدا المضبوطة على وحيين ، وعند ابى الخطاب يحد الزانى
المشهود عليه دون المرأة والشهود ، وان شهد أربعة فرجع احدهم فلا شى .

حتى اراحع وبعد الثلاثة وان كان رجوعه بعد الحد فلا حد على الثلاثة
 وبعدهم الراحع رابع ما أتفقوا وان شهد أربعة الزنا امرأة فشهد ثقات من
 ساء أم عذراء فلا حد عليها ولا على الشهود نص عليه وبن شهد أربعة
 حتى يرحل في امرأة وشهد أربعة اخر ون على الشهود انهم هم الزناة بها
 فيحد لمسهود عنه وهن محد شهود الاولون حد الزنا؟ عن روايتين
 ومن حملت امرأه لا روح لها لا سيد لها تحد بذلك بمجرده

باب حد القذف

وهو ان يدين بغير قذف فعليه حد ثمانين حدة ان كان لقذف
 واحد أو بعين ان كان عندا . هن حد القذف حق لله تعالى وللأمة ؟ على
 . ثمانين وقذف عن الشخص يوجب ثمانين والمحصن هو الخمر الممل بالعقل
 مقصوف انى يجمع منه . هن بشرط "الزوج" عن روايتين ومن قال بيب
 وأنت صديقه . فمعه تصبر عن سبع سنين لم يحد والا حرج على الروايتين
 ومن قال بخبره مسلمة ردت وأنت صراية أو أمة ولم يكر كذلك فعليه
 احد ومن قال كذبت وفاتت ردت فسق في الخاء فأحكمها فعلى وجهين
 ومن قذف شخصه وان رجمه . فإن زعمه الحد لم يسقط الحد عن القاذف

فصل

والقذف محرم الا في موضعين أحدهما ان يرى امرأته رزق في ظهر
 . حسبها فيه فدية . الثاني بولد ممكن ان يكون من الرق فيجب عليه فدية
 . بن ولدها . الثاني ان لا تأني بولد يجب فيه او استفاض زناها في الناس
 . بخبره . ثمة ورثي . خلا يعرف بالمعجم . بدخ إليها يباح فدية ولا
 يجب وان تأنت بولد يباح فيه لو هو لم يباح فيه بذلك وقال أبو الخطاب
 . ثمة ثلاثة أحده

فصل

وأصط القذف نفي صريح وكناية . فانصرح قوله ياراني باعاهر
 بن فرحت لا يحتمل غير القذف فلا نقس قوله بما يحية وإن قال

يألو طي أو يا معفوح فهو صريح وقال آخر في إذا قال أدت منك من قوم
لوص فلا حد عليه وهو بعيد وإن قال أدت منك بعمل من قوم لوص غير
أتين لرحل احتس وجهن وإن قال ست تولد فلان فقد صدق أنه وإن قال
ست تولد فعلى وجهين وإن قال استأر ساس أو ربي من فلانة أو قال
لرحل يدرية أو لأمراة يدرى أو قد ريت بذلك ورحلات فهو صريح
في القذف في قول أبي بكر وليس بصريح عند ابن حامد. وإن قال زنا في
الحسن مهمورا فهو صريح عند أبي بكر وقال ابن حامد إن كان يعرف العريه
لم يكن صريحا وإن لم يقض في الخل فهو صريح أو كائني فها عني وجهين
والكناية نحو قوله لأمراة قد فضحته وعظمت أو سكنت أسه
وجعت له قرونا وعظمت عليه أو لأمراة من غيره وأصدت فرأته أو يقول
لمن يحصيه يا حلال أو الحلال ما يعرفك ليس به ما والنجور بعقوب أو
يا فاجرة يا فحمة يا حبيثة أو يقول لعربي يا بطل يا فريسي يا رومي أو سمع
رحلا قدف رحلا فيقول صدق أو أحدى فلان أدت رب وكسبه
لآخر فهذا كناية إن فسره بما يحمله غير القذف قبل قوله في أحد الوجهين
في الإحد جمع صريح وإن قدف أهل لمدة أو جماعة لا يتصور الزنا
من جميعهم عرر ولم يحدوا قال رحل قدفي فقدفه فهل يحد أعلى وحيث
وإن قال لأمراة براءة فأتت بك لم تكن قدفة وبسقط عنه الحد صدق
وإذا قدف المرأة لم تكن لولدها ما ضاع إذا كانت لأم في حياة وإن قدمت
وهي ميتة مسلمة كات أو كافرة حره أو أمة حد القاذف إذا طالب الابن
وكل حرا مسلما ذكره أخرى وهو أبو بكر لا يجب أحد قدف ميتة وإن
مات القذف سقط الحد ومن قدف أمه التي تتزوج قتل مسلما أو كافرا
وإن قدف الجماعة بكلمة واحدة حد واحد إذا ضاها أو واحد منهم وعه
إن طالبوا من قذف حد الكل حد أو إن حد قدف فاعده لم يعد عليه أحد

باب حد السكر

كل شراب أسكر كثيره فقلبه حرام من أي شيء كان ويسمى خمر أو

عن شره لذة ولا مداوى ولا لعطش ولا غيره لا ان يضطر اليه تدفع
بقمة عصها فيجوز . ومن شره بخرا عدا ان كثيره يسكر قليلا كال او
كثيرا فعليه الحد ثمانون جلدة وعده أربعون ان كان حرا ولرفيق عني
الصف من ذلك الا الذي فيه لا حد بشره في الصحيح من المذهب وهن
يجب الحد بوجوه كثيرة ؟ عني روايتين . "عصا اذا أتت عنه ثلاثة أيام
حرم الا ان يعلى قبل ذلك فحرم نص عليه وعده أني احطاب ان هذا
محمول عني عصير شجر في ثلاث عمارا ولا يكره ان يترك في الماء تمرا و
رطباً ويحرم له أحد موصته به شدة أو يبق عليه ثلاث ولا يكره لانتها
في الدماء واحتم والقبر ، لمرفق وعنه يكره ويكره خبطان وهو يده
شئين كالحمل والذئب ولا بأس بعمقح

باب التعزير

وهو الذئب وهو واحد في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .
كلاستماع لدى لا يوجب الحد وبيان المرأة المردة ومرفقه ما لا يوجب
القطع والحذابة عني ليس بما لا يخصص به والقذف يعزير له وعوده ومن
وصى أمة امرأته فعليه الحد الا ان تكون احلتها له فيجوز مائة وهل يلحقه
نفس ولها عني روايتين . لا يسقط الحد لانا حقه في غير هذا الموضع
ولا يزد في التعزير عني عشر حددا في غير هذا الموضع لقول عني
بأنه لا يحد أحد فوق عشر حلدات الا في حد من حدود الله . وعنه ما كان
سببه الوطء كوطء جاريتة المشتركة المروحة ونحوه صارت مائة وتسقط
عنه النكاح وكذا ينحرح فيسرق هبة وغير الوطء لا يبيع به أدنى الخسار .
ومن استمنى بده امير حاحه غير وان فعله حراما من الزنا لا شيء عليه

باب القطع في السرقة

ولا يجب الا تسعة أشياء . أحدها الهبة وهي أحد المال على حبه
الاحتفاء ولا قصع عني متب ولا مختلس ولا عاص ولا حائ ولا جاحد

ودعة ولا عارية وعنه يقطع جاحد ثعبه أنصا ويقطع الضرار الذي سطر
الحب وغيره ويأخذ منه وعنه لا يقطع

فصل

(الثاني) أن يكون المبرور مالا يحتر ما سواه كان مما يسرع به الفساد
كالحاكة والطين أو لا وسواء كان ثوبا كالماع والذهب أو غير ثمين كالحطب
والقصص ويقطع سرقة العد الصغير ولا يقطع سرقة حران كان صغيرا
وعنه أنه يقطع سرقة الصغير من فلان لا يقطع سرقة وعنه حتى فهل
يقطع ؟ عن وجهين ولا يقطع سرقة مصحف وعنه أن الخطأ يقطع
ويقطع سرقة سائر كتب العلم ولا يقطع سرقة لهو ولا يحرم كالحرق
وان سرى ثوبا فيها حر أو صديقا أو صم ذهب لم يقطع وعنه أن الخطأ
يقطع

فصل

(الثالث) أن يسرق نصبا وهو ثلاثة دراهم أو قيمة ذلك من الذهب
والأروص وعنه أنه ثلاثة دراهم أو ربع دينار أو ما يبلغ قيمة أحدهم من
غيرهما وعنه لا تقوم للعروض إلا بالدرهم وإذا سرق نصبا ثم نقصت قيمته
أو ملكه ببيع أو هبة أو غيره لم يسقط يقطع وان دخل حرره مخرج شه
فيمنها نصبا فمقتض عن النصا ثم أخرجه لم يقطع وان سرى فرد ذهب
قيمته منفردا درهمين وقسمه مع الآخر أربعة لم يقطع وان اشترك جماعة
في سرقة ذهب قطعوا سواء أخرجه حبه أو أخرج كل واحد جزءا وان
هك اثنا حررا ودخلوا فأخرج أحدهما نصبا وحده أو دخل أحدهما
فقدمه إلى باب القب وأدخل الآخر معه فأخرج قطع وان رماه الداخل
إلى خارج وأحده الآخر فالتصع على الداخل وحده وان نقب أحدهما
ودخل الآخر فأخرجه فلا قطع عليهما ويحتمل أن يقطع الا ان ينقب
ويذهب فأن الآخر من غير علم فسرق فلا قطع

فصل

(اربع) ان يخرج من الحرر من سرق من غير حرر أو دخل الحرر
فأبغ فيه فلا قطع عليه وان أسع حوهر أو دها وخرج به أو قبض
ودخل فترك المتاع على هبة شحت به أو في ماء جار فأخرج له أو قال
الصغير أو معوه أرخص فأخرج له فعليه لقطع . وحرر المال ما حررت
له دة بخصه فيه ويختلف باختلاف الأموال والأبدان وعدل السلطان وحوذه
وقوته وضعفه ، حرز الأمان والجواهر والقماش في الدور والدكاكين في
العمارات وراء الأبواب والأغلق الوثيقة وحرر القل وبها فلا وعوه
وقدوره وإن الشرايح إذا كان في السوق حارس وحرر الخشب والخشب
الحصير وحرر الموائم لصير وحرره في المربعين بالعين وحرره بها وحرر
حمولة الأمان بمطيرها وفائدتها ، ما تقم إن كان راعدا وحرر الشب في حمام
الحاصص وحرر الكفن في القبر على الميت قد شئ فرا وأحد الحاصص
قطع وحرر الشب كسبه في ما سعه عو به في ربح الكعبة أو باب مسجد
أو باب به قطع ولا يسع به في ما سعه عو به في ربح الكعبة أو باب مسجد
عديه وإن سرق قد شئ المسجد وحصه فعليه وحرر من به أسكن على
أنة في المسجد وسرقه ما في فيه وإن مال . أنه عليه لقطع سرقه وإن
سرق من السوق فلا . الحاصص قطع وإن فلا . من سرق من الحاصص
والشجر من غير حرر فلا يسع منه وخصه عو به من سرق وقال أبو
بكر ما كان حارسا به حرر من حر

فصل

(خمس) ان يسرق فلا يسع ، سرقه من مال به وإن سرقه وإن
ولد من مال به وإن علاه لآب ، لأم في هذا سواء لا حصه به دة
من مال سرقه ولا يسع منه من مال سرقه ولا من مال به فيه شركه أو
لأحد من لا يقطع . فقه منه ومن سرق من عبيته من به فيه حق أو

لو الدية او نسبه لم يقطع وهن تقطع أحد اروجين بالسرقه من مال الآخر
 انحرر عنه^٤ على روايتين . ويقطع سائر الاقارب بالسرقه من مال اقاربهم
 و تقطع المهر بالسرقه من مال النسي والمستامن ويقطعون بسرقة ماله ومن
 سرق عبدا وادعى أنها ملكه لم يقطع وعنه لا يقطع الا ان يكون
 معروفا بسرقة . و اذا سرق المبروق منه من "السرق" او المعصوب منه
 مال العاصب من احرر النسي منه "لعين" لسرقته أو المعصوبة لم يقطع وان
 سرق من غير ذلك الحر او سرق من مال من له عنه دين قطع الا ان يعجز
 عن أحده فيسرق قدر حقه فلا يقصع وقال نقاضي يقطع ومن قصع مرقه
 عين ثم عاد فسرقه قصع ومن احرر داره او أعزها ثم سرق مهربا من
 المستعير او المسافر قطع

فصل

(السادس) ثوب انه قد يشهد عدلان او اقرار مرتين ولا يبرع
 عن اقراره حتى يقطع (السابع) مضالمة المبروق منه ثبته وقال ابو بكر
 ليس ذلك بشرط

فصل

و اذا وجب القطع قطعت يده اعمى من مفصل الكف وحسنت وهو
 ان تعمس في بيت معنى فان عاد فطعت رجليه اليسرى من مفصل الكعب
 وحسنت فان عاد حبس ولم يقطع وعنه انه تقصع يده اليسرى في الثالثة
 و لرجل اليمنى في الرابعة ومن سرق وليس له يد يمتن قطعت رجلاه اليسرى
 وان سرق وبه يعمى فدهست سنخه فقصع وان ذهبت يده اليسرى لم يقطع
 اليمنى على ارواية الاولى و يقطع على الاخرى وان وجب قطع يمينه فقطع
 القاطع يسراه عمدا فعليه الفود وان قطعها خطأ فعليه ديتها وفي قطع يمين
 السارق وحبان . ويختم القطع و اصبان فيرد العين المبروقه الى مالكيها
 وان كانت ناعمة عزم قيمتها وقصع وهن يحب ارباب الذي يحسره من بنت

الذل أو من مال أسارى ؟ على وجهين

باب حد المحاربين

وهم قطع الخيول وهم الذين تعرضون للناس بأسلح في الصحراء
فبعضونهم الذل محاربة فاما من يأخذه سرقة فليس بمحارب وإن فعلوا ذلك
في الليل لم يكونوا محاربين في قول آخر في وقال أبو بكر حكيم في المص
والصحراء واحد وإذا قدر عليهم من كان منهم قد قتل من يكافئه وأحد
الذل قتل حتما وصب حتى يشهر وقال أبو بكر يصب قدر ما يقع عليه اسم
يصب وعن أحمد أنه يقطع مع ذلك وإن قتل من لا يكافئه فهو يقتل
على روايتين وإن حتى حانة يوجب انقصاص فيها دون النفس فهو يتحتم
امداده ؟ على وجهين وحكم الردة حكم المأثم ومن قتل ولم يحد المال
من ومن يصب على روايتين ومن أحد المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى
ورحمته اليسرى في مقام واحد وحمتا وحى ولا يقطع منهم إلا من أحد
ما يقطع السارق في مثله وإن كانت يمينه مقطوعة أو مستحقة في قصاص
أو شلاء قطعت راحته اليسرى وهل تقطع يبرى يديه ؟ ينهى على الروايتين
في قطع يبرى سارق في المرة الثالثة ومن لم يقتل ولا أحد المال يوشرد
ولا يدرى بأى إلى بلد وعنه ان يعبه تمريره بما يدعه ومن تب منهم قتل
لقدره عليه سقطت عنه حدود الله من الصلب والقطع والنفي وانتهام القتل
وأحد تحقوى الأدميين من الأمان والخراج والأموال إلا ان يلقى له عها
ومن وحى عليه حد الله سوى ذلك قتل قتل اقامته لم يسقط وعنه انه يسقط
تحد ذاته في اصلاح العمل ومن مات وعنه حد سقط عنه

فصل

ومن اريدت نفسه أو حرمة أو ماله فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يعلم
دفعه به فإن لم يحصل إلا بالقتل فله ذلك ولا شيء عليه وإن قتل كان شهيدا
ومن يجب عليه الدفع عن نفسه ؟ على روايتين وسواء كان الصائ آدمياً أو

هبة وإذا دخل رجل منزله متحصلا أو صلا تحكه حكم ما ذكرنا ور
عص يسأل إنسانا فاترع يده من فيه فسمطت ثيابا ذهب هدر أو من نصر
في بيته من حصاص الباب أو نحوه لحرف عليه ففقدناها فلا شيء عليه

باب قتال أهل البغي

وهو اقوام ليس عر حون على الإمامة أو يلبس شيء وهم معه وشوكة
وعلى الإمام أن يأسئهم وسأله ما سقمون منه ويرين ما يدكروا من مقصده
ويكتب ما يدعونه من نسبة فإن عذوا لا فائده وعنى رعيته معونه على
حريم فإن استغفروا مدة رجاء رجوعهم ثم أطاعوا ورجعوا فمكنا
م نظره وفائدهم ولا يقدحهم بغير الإلزام كالمجسوس وإن الاصرور
ولا يستعمل في حريم نكاح وهن عورت سعين عليهم تسلاحهم
وكرائهم بغير وجه ولا تتبع لهم مدبر ولا مدبر على حرج ولا عذر
هم من ولا تفسى هم ذرية من أسر من رجافه حرم حتى ينقض الحرب
ثم من أسر صبي أو امرأة فمن يفسى به ذلك أو عنى في الحرب
يخصم وحرى وإذا انقضت الحرب فمن وجد منهم ماله في يد رجل أحد
ولا يضمن أهل من ماله بقوه عذبه من الحرب من عس أو من وهن
ضمن المعتاد ما تقوه على أهل العدل في الحرب على وأهل ومه
في غير حال الحرب شد ضمه وم تحريم في حال إمامه من ركاة أو
حراج أو حرمه مد عذبه ولا على صاحبه من ألقى رقه كراهة أهل فضل
بعد يمين وإن ألقى من رقع حرمه عذبه من لا يمينه وإن ألقى يمين
دفع حراجه هو من يمينه مد عذبه عي وجهه رجوعه ثم لا
يضمن من حركه حريمه لا يضمن من حركه حريمه إن استعوا أهل
الدية فعدوا انتقض عهدهم لا أن يدعو أهل طواغيت حرم عهدهم مد
من أسعن به من أسعين وعو يك فانتقض عهدهم من مرمون
تقوه من مرمون ومن وإن استعدوا أهل الحرب وأمه عهده حصص إمامهم

وأببح قتلهم وإن أعتق فهو رضى الخوارج ولم يحتجوا بالحرب م يعرض
 هم قال سوا الاسم ع رضى ورضى حواحدة أو أبوا حدا أقامه عليهم وإن
 اقتتب ص قتل بعصية أو طل رسة بهما ظالم ورضى كل واحدة
 اطلب على الأخرى

باب حكم المرتد

وهو الذى يكفر بعد اسلامه من شرك بالله أو جحد بوجهه أو
 وحاشيته أو صفة من صفاته أو احدته صاحبه أو ولدا أو جحد عدا
 كت من كتب الله تعالى له شدة من أو سب الله تعالى أو رسوله كسر ومز
 حقد وجحد لعادى احسن وشدة من أو احسن أو اخر أو شدة من
 المحرمات لصلته المجمع عليها من عدا من كان من داخل ذلك
 كسر وإن ترك شيئا من العدا احسن منه لا يكفر عنه يكفر الا اخرج
 لا يكفر ما حذر به حال من اتبع من اهل حال والصد وهو تابع
 عدا من دعى اليه ثلاثة أيام وحسن عليه من سب قتل وعنه لا نعت يستأنه
 من تستحب ويحذر منه فى الح والحق بالسف ولا يمسد الا الامه أو
 دته من قبله عيره غير الله وعمر ولا صلب عنه سوا قلة من
 الاسنة ويعدها وإن عقر صلى الاسلام صح اسلامه ورأيه وعنه صح
 اسلامه دون رسته عنه لا يصح شيء منهما حتى يبلغ والمذهب الاول وإن
 أسبغ لم يرد ما فسد بلفظ فى قوله ما جحد على الاسلام ولا يقتل
 حتى يبلغ ويحذر ثلاثة أيام من وف بوجه من ثبت على كفره قتل ومز
 ارده وهو سكران لا يقبل حتى يسبح وسم له ثلاثة أيام من وقت دته فإن
 مات فى سكره مات كافرا وعنه لا يصح رسته وهو يقتل توبة يرتدق ومن
 سكرت رسته أو من سب الله تعالى أو رسوله والساحرة على روايتين
 احدهم لا تقتل توبته ويهل بكل حال والأخرى تقتل توبته كغيره وتوبة
 المرتد اسلامه وهو ان شهد لا يله لا الله وأن محمدا عبده ورسوله إلا أن

فإن سمعه منه قتاله على ما يستدعيه أو قدر شيعه على اختلاف الروايات فإن
فمن صاحب انصاعم لم يجب صباه وإن قتل المنصطر فعليه صباه وإن لم يجب إلا
تدعيما مع عدم كاحرقه وإن إلى المحض حر قتله وأكاه يوم واحد معصوما
متافق جوار أكاه وحما

فصل

ومن مر شمر في شجره لا حائط عليه ولا طرفة إن كل منه وذمحل
وعنه لا يجب دية إلا الحاجة وفي البرج وشرب لبن المشقة روايت ويجب
على المـ صباه المـ بخنـ به يوما واحدة فإن أبي القليظ طلبه به عند
الحاكم، وتستحب صباه ثلاثا إذا فهو صدقة، ولا يجب عليه انزاله في
بيته إلا أن لا يجد مسجدا أو باضا يبيت فيه

باب الزكاة

لا يباح شيء من اجبوانات المقدس عليه بغير ذكاة إلا الجراد وشبهه
ولسلك وساء لا يباح الا في الماء فلا ذكاة له وعنه في السرطان وسائر
الجراد انه يحل فلا ذكاة وعنه في الجراد لا يؤكل إلا ان يموت سبب
ككسبه وتغير بقة ويشترط للذكاة شروطين أحدهما أهنة نباح هو
ان يكون عاقلا مسلما او كسافح دسحه ذكر اكل أو أنثى وعنه لا نباح
دسحه نصارى بني تغلب ولا من أحد أنوبه غير كسافي ولا نباح ذكاة محزون
ولا سكران ولا صقل غير غير ولا وثني ولا مجوسي ولا مرتد

فصل

(الثاني) الآفة وهو ان يدخ بمحدد سواء كان من حديد او حجر أو قصب
أو غيره إلا أنس وخنفر يقول الذي يخرجه ما أنهر لدم فكل إلا السـ
والظفر، فإن دغ تله معصومة حل في أصح الوجهين

فصل

(الثالث) ان يقطع الخلقوم والمرى . وعنه شرط مع ذلك قطع الودجين ، وان تحرره اجزأه وهو ان يقطعه بمحدد في لته . والمتح ان يجر شعير ويدح ما سواه فان عجز عن ذلك مثل ان يند البعير أو يتردى في ثة فلا يضر على دعه صر كالصيد اذا حرجه في أي موضع أمكنه فقتله من أكله الا أن يموت بعينه من ان يكون رأسه في الماء فلا يباح وإن دبحها من فدها وهو محظى . وأب "سكين على موضع دبحها وهي في الحية أو كانت وإن فعده عمدا فعلى وجهين . وكل ما وجد فيه سب الموت كالحقيقة والمردة والصحة واكتبه "سبح" اذا ترك دكاها وفيها حياة مستقرة اكثر من حركة المدوح حدث وإن صارت حركتها كحركة المدوح لم تكن

فصل

(الرابع) ان يذكر اسم الله عند الدح وهو ان يقول بسم الله لا يعوم غيرها مقامها لا الاخرس فيه . وسمى الى اسمه وان ترك التسمية عمدا لم تدح وان تركها سهواً أبيض وعنه دح في الحولين وعنه لا تدح فيهما ويخص دكاها الحيوان دكاها اذا دح ميتا او متحركا كحركة المدوح وان كاتب منه حدة مستقرة لم تدح الا لدحه وسواه أشعر أو لم يشعر

فصل

وبكمه توحيه بدسحه ان غير انقصة والدح بالة كاله وإن يحد السكين واخوان يصره وان يكمه عن حيوان أو سلحه حتى يبرد فان فعل اسمه وأكملت وإذا دح الحيوان ثم عرق في ماء أو وطى عليه شيء يقتله شبه من يحس على روابتين . وإذا دح الكنان ما يحرم عنه كسب الطير لم يحرم على وزن دح حيوان غيره لم يحرم عليها اشحوم المحرمة عليهم وهو شجر الثرب ولكتين في ظاهر كلام أحمد رحمه الله واحتاره ابن حامد

إنسان فأحده فهو لأحده وهو وقع في شكته صيد خرقة وذهب بها
فصاده آخر فهو لشئان وإن كان في صفة فوثب سمكه فوقعت في
حجره فهي له ذبح صاحب لشفه وإن صبح تركه ليصدها السمك قد
حصل فيها سمكه وإن لم يتصد بها ذلك لم يملكه وكذلك إن حصل في أرضه
سمك أو غش فيه ضارم يملكه وغيره أحده ويكره صيد السمك بالخناسة
وصيد الصر بالثناس وإذا أرسس صدا وقال غفلت لم يرل سمكه عنه
ويختص بالبرول ويملكه من أحده

فصل

(الراجح) اسمه عدا سبب تسهم أو الخرجة فإن ركها أربح سواء
ركها عدا أو سبوا في ظاهر المذهب وعده أن يسبها على تسهم أربع وإن
سبها على الخرجة أربح

كتاب الإيمان

والمؤمن "الذي يحبها ككفاره هي إيمان بالله تعالى أو صفة من صفاته
واسمها الله تعالى فإيمان أحدهم ما لا يسمى به غيره نحو والله والتقديم الأثرى
والأول لدى ليس فيه شيء والآخر الذي سبب عنه شيء من حلق أحسن
ورقى العلمين فهذا تقسم به بين كل حال وشئان ما يسمى به غيره
وأطلقه بصرف إلى الله سبحانه كالإيمان والرحيم والعاظم والقادر والرب
والمولى والرازق ونحوه فهذا الذي يسمى أقدم به اسم الله أو أطلق فهو يمين
وإن نوى غيره فليس يمين ، وأما ما لا يعد من أسمائه كالشيء والموجود
فإن أرنوه الله تعالى لم يكن يمين وإن نواه كان يميناً وقال انقاضي لا يكون
يميناً أيضاً وإن قال رحن الله وعهد الله وإني لله وأمانة الله ومشافه وقدرته
وعظمته وكبرائه وحلائه وعمرته ونحو ذلك فهو يمين ، وإن قال والعهد
والميثاق وسائر ذلك وإن يصفه إلى الله تعالى لم يكن يميناً إلا أن يسوى به
صفه الله تعالى وعده يكون يميناً ، وإن قال عمر الله كان يميناً وقال أبو بكر
لا يكون يميناً إلا أن يسوى وإن حلف بكلام الله أو بالصحف أو بالقرآن

وهو يمين فيها كفرة واحدة وعنه عليه بكل تينه كفارة وإن قال أحلف بالله
أشهد بالله أو أقسم بالله أو أعزم بالله كان يمين وإن لم يذكر اسم الله
يكن يميناً إلا أن ينوي وعنه يكون يميناً

فصل

حروف القسم ساء والواو والياء في اسم الله تعالى خاصة وبحروف القسم
غير حروف القسم فيقول الله لأفعلن لأفعلن لأفعلن وأحلف فإن قال الله لأفعلن
وهو كان يميناً لا أن يكون من أهل العربية ولا سور اسمين ويكره
أحلف بغير الله تعالى ويحرم أن يكون محرماً ولا تحب للكفارة بيمين به
سواء صافه أو الله تعالى مثل قوله ومعه م الله وحقيق به وهو يمينه أو لم
يكنه مثل والكعبة أي قال أحلف تحب للكفارة بالحلف رسول الله
ر ت خاصة

فصل

ويشترط وجوب الكفارة ثلاثة شروط (أحدها) أن يكون يمين
مستعدة وهي التي يمكن بها البر والخش ودلك الحلف على مستحق يمكن
وهو الممين على الماضي فيست مستعدة وهي نوعان يمين العموس وهي التي
حلف بها على كذبه وعنه هي الكفارة ومثلها الحلف على مستحق كقتل
الماء واحدة وشرب ماء الكفر ولا ماء فيه لثاق هو اليمين وهي أن
حلف على شيء ظنه مسلم خلافه فلا كفارة فيها

فصل

(الثاني) أن يحلف مختاراً فإن حلف مكرها لم تعتد بيمينه وإن سقطت اليمين
عن سببه من غير قصد اليها كقوله لا والله وبلى والله في عرص حديثه فلا
كفارة عليه

فصل

(الثالث) الحث في يمينه بأن يمين ما حلف على تركه أو يترك ما حلف

۱. اِنْ شَاءَ اللهُ خُبْرٌ شَدِيدٌ عَنِ الْعَدُوِّ عَلَى الْوَلِيِّ وَهُوَ كَمِ
 ۲. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۳. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۴. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۵. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۶. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۷. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۸. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۹. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ
 ۱۰. اِنْ شَاءَ اللهُ لَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ كَرِيمٌ حَتَّى يَكُونَ عَدُوٌّ لِكُلِّ بَرٍّ كَرِيمٍ وَهُوَ كَمِ

فصل

فإن عدم ذلك رجح إلى التعيين فإذا حلف لا يذهب دار فلان هذه
تدخلها وقد صارت قضاء أو حمام أو مسجد أو ما عدا فلان ، أو لا ليس
هذا القميص فجعله سر أو بين أو رداء أو عمامة ، أو لا أكلم هذا الصبي
فصار شيخا أو امرأة فلان أو صديقه فلا ، أو علامه سعدا فطقت الروحة
ورب لصداقه وعق العبد فكلمهم أو لا أكلم حر هذا الحر فصار كذا ،
أو لا أكلم هذا الرطب فصار تمر أو دب أو حلا ، أو لا أكلم هذا السبي
فعر وعمر منه شيء فأكله حث في ذلك كله ويحتمل أن لا يحث

فصل

فإن عدم ذلك رجح إلى ما تناوله الاسم والأسماء تنقسم ثلاثة أقسام
شرعية وحقيقة وعرفية فاما الشرعية فهي أسماء لها موضوع في الشرع
وموضوع في اللغة كالصلاة والصوم والكاه والخم وعوه واليمين المطلقة
تنصرف إلى الموضوع الشرعي وتداول تصحيحه ، فإذا حلف لا يبيع
فسح به فمدا أو لا يبيع فسح به كذا فسد بحث إلا أن يصيب
اليمين إلى شيء لا ينصور فيه الصحة مثل أن يحلف لا يبيع الحر أو الحر
فيحث بصورة البيع وذكر القاصي فيمن قال لامرأته إن سرق من شيء
وبعته فأت حلق ففعلت أم تطلق والاول أولى وإن حلف لا يصوم لم
يحث حتى يصوم يوما وإن حلف لا يصلي لم يحث حتى يصلي ركعة وقال
لهضي أن حلف لا صليت صلاة لم يحث حتى يصرح ما يقع عليه اسم الصلاة
وإن حلف لا يصلي حث بالنكير وإن حلف لا يربى شيئا ولا
يوصي له ولا يتصدق عليه فعين ولا يربى حث وإن حلف لا يتصدق
عليه فوجه لم يحث وإن حلف لا يهبة فصدق عليه حث وقال أبو
الخطاب لا يحث وإن أعاره لم يحث إلا بعد أن أخطأ وإن وقف عليه
حث وإن وصى له لم يحث وإن باعه وحماه حث ويحتمل أن لا يحث

فصل

لقسم ثلث الاستماء احقيقه اذا حلف لا ين كل شجر فأكل الشجر أو
 امح أو امكد أو الصحن أو قصب أو شكرش أو المصرا أو الإلية
 والصدع وفنصه م بحث وبن أكل المرق لم بحث وقد قال أحمد لا يعجبي .
 قل هو الخطأ هذا على سين الورع وإن حلف لا ين كل شجر فأكل
 شجر الصبر بحث وإن حلف لا ين كل شجر فأكل رندا أو سمنا أو كشكا
 أو مصلا أو حب لم بحث وإن حلف على أن لا يأكل من شجر كالمور والقور وغيره والرمال
 بحث وإن أكل الصبح بحث ويحتمل أن لا بحث ، ولا بحث ما أكل انقضاء
 والخمر وإن حلف لم ين كل رص فأكل مدسا بحث وإن أكل تمر أو
 برا أو حلف لا ين كل تمر فأكل رص أو دسا أو ماص لم بحث وإن حلف
 لا يأكل أدم بحث ما أكل شجره ، وليس والحن والمصح والريتون والمبر
 وما تر ما يوضع به وفي امر وجهان وإن حلف لا ين شفا فليس ثوبا
 أو درعا أو حوش أو حيا أو مالا بحث وإن حلف لا ين حب فليس
 حبة ذهب أو فضة أو جود بحث وإن من عقد أو سجا لم بحث وإن
 ليس تدرهم والده يرق مرسه معنى وحسين وإن حلف لا يرك دابة فلان
 ولا يرك ثوبه ولا يدخل دابة ورك دابة عمده وليس ثوبه يدخل دابة
 أو فع ذلك فيه استأجره فلان بحث وإن رك دابة استأجرها لم بحث
 وإن حلف لا يرك دابة عمده ورك دابة جعلت برسمه بحث وإن حلف
 لا يدخل دارا فدخل سطحها بحث ، وإن دخل طاق باب احتس وجهن
 وإن حلف لا يركم أسدا بحث يكره كل أسد وإن رجره فقال تبع أو
 استك بحث وإن حلف لا يشبه بكلام فكلاما معا حلت وإن حلف لا يكلمه
 حب فذلك ستة أشهر نص عنه وإن قال رمنا أو دهرنا أو لعينا أو من
 أو الزمان رجع إلى أقف من يتأوله المقطع ، إن قال عمرا احتس ذلك واحتس

فصل

وإن حلف لا يأكل شيئا فإنه مستحب في ماله لا يأكل
 إلا ما كان ربا أو لا يأكل شيئا من حلفه من لا يأكل شيئا
 لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا
 لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا
 أو ضعه شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا
 أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا

فصل

وإن حلف لا يأكل شيئا فإنه مستحب في ماله لا يأكل
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه

فصل

وإن حلف لا يأكل شيئا فإنه مستحب في ماله لا يأكل
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه
 حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه أو لا يأكل شيئا من حلفه

يساك فلا فيب سها حائطا وهما متساكان حث وان كان في الدار
حجران كل حجره تخص بيناتها ومراقبا فسكن كل واحد حجره لم يثبت
وان حلف لبحر من هذه سنة فخرج وحده دون أهله بر و حلف
لبحر من الدار فخرج دون أهله م بر وان حلف لبحر من هذه
سنة أو بر من هذه الدار ففعل فهو م عود بها عني روايت

فصل

اذا حلف لا يدخن ذرا اخص فارحاه ويكفه لا منع فيه يمنع
حلف لا يستخدم رجلا فقدمه وهو ما كت فيمن تقاضي يثبت ويضمن ان
لا يثبت وان حلف لغير من الماء أو لغير من علامة عند يمينه المحفوظ عنه
قبل العد حث عند آخره ويضمن أن لا يثبت وان ما حلف له عند
وان حلف بيمينه حقه فم أنه في يمين يمين يمين وان مات المستحق
فقضى ورثته ان يثبت وقال تقاضي يثبت وان سعه حقه عر صا لم يثبت
عند ابن حامد وحث عند تقاضي وان حلف بيمينه حقه عند رأس المخلان
فقضاه عند عروب شمس في أول شهر وان حلف لا فقه حتى
اسوق حتى يهرب منه حث من عنه وفل حرق لا يثبت وان فقه
الحكم حكم عليه فافه فخرج عني لروين وان حلف لا اهترق فم
من حث وقدر الفان فعدد ساس فافه كفه ففنع واقه نعم

باب النذر

وهو ان يرم منه فقه شيئا ولا يصح الا من مكلف مساك او كافرا
ولا يصح الا بالقول وان واه من عرق قول لم يصح ولا يصح في حال ولا
واجب فهو قال الله عني صوم أمس أو صوم رمضان لم ينفق والنذر المصدق
على خمسة أقسام: أحدها النذر المطلق وهو ان يقول الله عني نذر فيجب به
كعارة يمين الثاني نذر المباح والغضب وهو ما يقصد به المنع من شيء أو
المخل عليه كقوله ان كلك فله عني الخ أو صوم سنة أو عني عني أو

الصدقة على هذا بين تحجير بين فعله والسكرمير الثالث بدر المباح كقوله الله
عني أن ألسن ثوب أو أركب دابة فهذا كايمن بتحجير بين فعله وبين كفارة
اليمن، فإن نذر مكرها كإطلاق اسحب أن يكفر ولا يقعه، الرابع سر
المعصية كشرب الخمر وصوم يوم الحصى ويوم النحر فلا يجوز إيقاعه به
ويكفر، إلا أن يبدى بحر ولدته فيه واثنين أحدهما أنه كذلك والثانية يلزمه
دخ كشر ويحتمل أن لا ينعقد النذر المباح ولا المعصية ولا يجب به كفارة
ولهذا قال أصحابنا لو . . . فإصله أو لا عكاف في مكان معين فيه فعله في
غيره ولا كفارة عليه ولو نذر صدقة بكل منه فيه صدقة ثلثه ولا كفارة
عليه وإن نذر الصدقة بألف له جمعة وعنه يحرقه شيء

فصل

الخامس في سر كيد الصدقة ونصه والصدقة ولا عكاف والمحج
ولعمرة وخوف من اقرب على وجه انشرب سواء بذره مطلقاً أو عتبه
بشرط خوفه فقد ان شئ الله من نصي أو سلم مالي فله على كسافي
وحد شرعه ان يعقد بذره ولمه فعله، وإن نذر صوم سنة لم يدخل في بذر
رمضان ويوما العدى وفي أيام التشريق، وأما وعنه ما يدل على أنه يقضي
بومى العيدين وأيام النحر وإذا نذر صوم يوم الخميس فوافق يوم عيد أو
حصى قصر وقضى وكفر وعنه يكفر من غير قضاء ولا يقل عنه ما يدل على
أنه ان صام يوم العيد صح صومه وإن وافق أيام التشريق فهو تصومه؟ على
رويتين، وإذا نذر صوم يوم مقدم فلا شيء عليه وإن
قدم هاراً فعله ما يدل على أنه لا ينعقد نذره ولا يسمه إلا إتمام صوم ذلك
اليوم ان لم يكن أفطر وعنه أنه يقضي ويكفر سواء قدم وهو مفطر أو صائم
وان وافق قدمه يوماً من رمضان فقال الخرفي تحرقه صامه لم رمضان وبذر
وقال غيره عنه انقضاء وفي الكفارة رد اثنين وإن وافق يوم بذر وهو
محسور فلا قضاء عليه ولا كفارة وإن نذر صوم شهر معين فهو يصمه لغير

عذر فعليه القصد. وكفارة يمين وان لم صمه لعذر فعليه القضاء وفي الكفر
روايات وان صام فقهه لم يحرمه وان افطر في بعضه لعذر لم يمه استئنافه
ويكفر ويحتسب ان تم باقيه ونقصه ونكفر واداء صوم شهر لم يمه التتابع
وان بدر صيام ايام معطية لم يمه التتابع الا ان يشترطه وان بدر صياما
مساويا فخص لم يمه او حيض فخصي لا غير وان افطر بعذر يمه الاستئناف
وان افطر لمرض او ما يبدل الفطر فعلى وجهين. وان بدر صيام فحجر عنه
كبير او مريض لا يرجى برؤه أضغم عنه لكل يوم مسكيا ويحتسب ان
نكفر ولا شيء عليه. وان بدر المشي الى بيت الله أو موضع من الحرم لم
يحرمه الا ان يمس في حج أو غيره فان لم يمشي لغيره فعبه كفارة
بين وعنه عبه دم وان بدر ركوب مشي فقه لروايات وان بدر رقية فهي
شئ تحرى عن اواح الا ان سوي فقه لعينه وان بدر الطواف على
اربع صاف صوم من نص عليه

كتاب القضاء

وهو من كفاية فان احمد رحمه الله تعالى لا بد للناس من حاكم ،
لذهب حقوق الناس فيجب على الامام ان ينصب في كل اقليم قاضيا
ويختار لذلك افضل من يجدد اورعهم ويأمرهم بتقوى الله وابتدأ طاعته
في سره وعلايه وتحرى العدل والاحسان في اقامة الحق وان استخف في كل
صقع أصح من يقدر عليه لهم ويحب على من يصلح له اذا طلب ولم يوجد
غيره من يوثق به الدخول فيه وعنه انه شئ هل يأتى القاضي بالامتناع اذا
لم يوجد غيره ؟ قال لا يأتى وهذا يدل على انه ليس بواجب من وجد غيره
كره له طالع غير خلاف في المذهب وان طلب ولا فصل له ان لا يجب اليه
في ظاهر كلام أحمد وقال اس حامد الافضل الاحسن اليه اذا آمن نفسه
ولا تلت ولاية القضاء الا ثولية الامام او نائبه ومن شرط صحتها معرفة

المولى كونه المولى على صفه تصح للقضاء ومع ما يوليه الحكم فيه من الأعمال واللدان ومشاهيرته بالولاية أو مكانته بها وأشهاد شهودين على يوليته وقاك لقاضي ثلث بالاستعانة اذا كان بيده قريبا نصيب فيه احد بلد الامم ، وهل بشرط عدالة المولى ؟ على . واثنين . وألفاظ التولية اضرحة سبعة . وستك الحكم وتقدمتك واستنكتك واستحققتك ورددت اليك وفرضت ليك وجعلت لك الحكم . فاذا وجد لفظ منها والقول من المولى اعقدت بالولاية . والكفاية نحو اعتمدت عليك أو عوتت عليك ووكلت اليك واستندت اليك الحكم فلا . معقدها حتى يفتقرن بها قربة نحو فاحكم أو فتول ما عولت عليك فيه وما اشبهه

فصل

وبدا ثلثت اولايه وكانت عامة اسعاد بها النظر في عشره أشياء فصل الخصومات واستيفاء الحق من هو عليه ودفعه الى ربه والنظر في أموال التامى والمخاض واستيفاء الحجر على من يرى الحجر عليه سفه أو فس والنظر في الوقوف في عمله باحرائها على شرط الوقف وتنفيذ الوصايا وترويه نساء اطلاق لاولى لها واقامة حدود واقامة اجمعه والنظر في مصالح عمله تكف الاذى عن طريق المسلمين وأقبيتهم ونصفيح حال شهوده وامثاله والاستبدان بمن ثلث جرحة مهم فاما حيايه الجراح وأخذ الصدقة وعلى وجهين . وله طلب الرقي لنفسه وامثاله وحلفائه مع الحاجة فاما مع عدمها فعلى وجهين

فصل

ويجوز ان يوليه عموم النظر في عموم العمل ويجوز ان يوليه خاصا في احدهما او فهما فيوليه عموم النظر في بلد أو محلة خاصة فينفذ قضاؤه في أهله ومن طرأ اليه أو يخص اليه الحكم في المدايات خاصة أو في قدر من

المان لا يتجاوز أو يفوق إليه عقود الأسكجة دون غيرها وبحور ان
يولى فاضل أو أكثر في له واحد يجعل انى كل واحد عملا يجعل الى
أحدهما الحكم بين الدس الى الآخر عقود الأسكجة دون غيرها فان جعل
ليهما عملا واحدا حار وعند القاضي لا يجوز . وان مات المولى أو عزل المولى
مع صلاحه لم تنقض ولايته في أحد الوجهين وتظل في الآخر وهل ينزل
فل انعم ما عزل ؟ على وجهين سواء على لو كس وإذا قال المولى من نظر في
الحكم في سبب لفلاى من فلان وفلان فهو حبيته أو قد وابتة لم يعقد
الولاية لمن نظر وان فل وليت فلان وفلان فمن نظر منهم فهو حليف
اعتقدت لولاية

فصل

وشروط في القاضى عشر صفات أن يكون ناعما عقلا ذكرا حرا
مدينا عدلا سمعا بصيرا مسلما مجتهدا . وهل يشترط كونه كاتبا ؟ على وجهين
والمجتهد من حرف من كتاب الله تعالى وستة رموله عليه السلام الحقيقة
والمحار والامر والنهي والعمل والمبين والمحكم والمفتاه والخاص والعام
والعقب والمقيد والناصح والمسحوق والمستثنى والمستثنى منه ويعرف من
السنة صحيحها من سقيمها وبما أقرها من آحادها ومرسلها ومتصلها ومستندها
ومنقطعها بما له تعين بالاحكام خاصة ويعرف ما أجمع عليه مما خفف فيه
والقياس وحدوده وشروطه وكيفية استدلاله والعربية المتداولة بالحجاز
وإشام والعراق وما يليهم وكل ذلك مذكور في أصول الفقه وفروعه من
وقف عنه وورق فهمه صرح للقضاء والفتى والله التوفيق

فصل

وان تحاكم رجلان الى رجل يصح للقضاء حكمهما بهما حكمه
في المال وينفذ في القصاص والحد والاسكاج والفتان في طاهر كلامه ذكره
أبو الخطاب وقال القاضي لا ينفذ الا في الاموال خاصة

باب أدب القاضي

سعى أن يكون قويا من غير عنف لئلا من غير ضعف حليما ذا أمانة
ومهابة نصيرا بالحكام الحكام قله . ودا ولي في غير سده سأل عن من فيه
من الفقهاء والفضلاء . ولعمدول وبفقد عبد ميسره من بعضهم يوم دخوله
ليسموه ويدخل السد يوم الاثنين أو احمس أو السبت لئلا أحسن يُسأله
فيأتى الخدم معصى فيه ركعتين ويغسل منقل الثقله فاذا اجتمع الناس أمر
لهمده فهرى عليهم وأمر من ينادى من له حاجة فليحضر يوم كذا ثم يمضى
الى مر له وبفقد وسلم ديوان الحكم من الذى كان قومه ثم يخرج فى اليوم الذى
وعده بالجلوس فيه على أعدل أحواله غير غصان ولا جائع ولا شعث
ولا حافى ولا مهموم بأمر شعله عن الفهم فسلم على من يمر به ثم يسلم على
من فى محله ويصلى تحية المسحدين كان فى مسجد ويحس على سباط
وسننن بالله وشوكل عليه ويدعوه سرا أن يعصمه من الزل ويوفقه للصواب
ولما يرضيه من نقول وعمل ويحسن مجلسه فى مكان فسبح كالجامع والفضاء
والدار الواسعة فى وسط السد ان أمكن ولا يتجدد حاجبا ولا يوابا الا فى
غير مجلس الحكم ان شاء ويعرض القصص فبدأ بالاول فالاول ولا يقدم
الدين فى أكثر من حكومة واحدة فان حضروا دفعة واحدة وتشاحوا
قسم أخدم بالقرعة ويعدل بين الخصمين فى حظه ولعظه ومحسه والدخول
عنه لا أن يكون أخدم كافرأ فبقدم المسلم عليه فى الدخول ويرفعه فى
الجلوس وقبل سوس سهد ولا سار أخدم ولا يلقنه حجه ولا يعنه
كيف يدعى فى أحد أوجهه وفى الآخر يحور له تحرير الدعوى له اذا لم
يحسن تحريرها وه أن يشفع الى خصمه يظره أو لصع عنه ويرى عنه
ويضى أن يحضر محسه لعقبه من كل مذهب إن أمكن ويشاورهم فيما
يشكل عليه فان اتضح له حكمه والا أخره ولا يعلد غيره وان كان أعلم منه
ولا يقصى وهو غصان ولا حافى ولا فى شدة الجوع والعطش والهيم
واوجع والعاس والبرد المؤلم والحر المزعج فان خالف وحكم فوافق الحق

بعد حكمه وقال القاضي لا ينفذ وقيل ان عرص ذلك بعد فهم الحكم حار
والا فلا . ولا يحل له ان يرثني ولا يقبل الهدية الا من كان يهدي اليه قبل
ولايته شرط ان لا يكون له حكومة ويكره ان يتولى البيع والشراء بنفسه
وستحب ان يוכל في ذلك من لا يعرف انه وكيه . وستحب له عيادته
المرضى وشهود الخناز من يشعله عن الحكم وله حضور الولائم وان كثرت
تركها كلها ولم يجب بعضهم دون بعض ويوصى بالكلاء والاعوان على ما
بالرفق بالخصوم ورفقة الطمع وتعتد ان يكونوا شيوخا أو كهولا من أهل
الدين والعلم والصناعة ويتحد كاتبا مساكين مكلف عدلا حافظا عالما يحمله بحسب
يشاهد ما يكتبه ويجعل القمطر محتوما بين يديه وستحب ان لا يحكم الا
محصره كشيء ولا يحكم لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له ويجحكم بهما بعض
حلفائه وقال ابو بكر يجوز ذلك

فصل

وأول ما ينظر فيه أمر المحسين فيبعث نعمة الى احسن فيكتب اسم كل
محبوس ومن حمله وفيه حسنة في رقعة مفردة ثم نادى في البلد ان القاضي
ينظر في أمر المحبين غدا فن له منهم خصم فيحصر وهذا كان العرف وحصر
القاضي أحضر رقعة فقال هذه رقعة فلان ابن فلان من خصمه؟ ومن حصر
خصمه نظر بهما وان كان حسن في نعمة أو اقيت على القاضي قبله حتى
سببه وان لم يحصر له خصم وفان حسب طلب ولا حق على ولا خصم لي
بدي بذلك فلانا فان حصر له خصم والا أحلفه وحتى سببه . ثم ينظر في
أمر الأتام والمحابين والوقوف ثم في حال القاضي قبله من كان من يصلح
للقضاء لم ينقص من أحكامه الا ما خالف من كتب أو سنة أو اجماع وإلا
كان من لا يصلح نقص أحكامه وان وافقت تصحيح ويحتمل ان لا ينقص
الصواب منها . وان استدعاه أحد على خصم له أحضره وعنه لا يحضره حتى
يعلم ان لما ادعى أصلا . وان استدعاه على القاضي قبله سألته مما يدعيه وان

فان لي عليه دين معاملة أو رشوة راسله في اعتراف بذلك أمره بحجج
منه وإن أنكر وقال إنما يريد تسدي في عرف ان لم ادعه أصلاً أحصره
والأمر بحصره؟ على روايته. وإن قال حكم على بشهادة قاسقين فأنكر
فالقول قوله بغير عيب. وإن قال الحبس كما للمعول كست حكمت في ولايتي
لعلني عني فلان بحق في قوله ويحتمل ان لا نفس قوية. وإن ادعى عني
امرأة غير مرده لم يحصرها وأمرها بأسوكين وإن وحت عيبا ليمس رأس
اليها من يحلفها. وإذا ادعى على عاتق عن "لحق في موضع لا حكم فيه كتب
الى ثقات من أهل ذلك الموضع ليسطروا بينهم في ما يقسمون فيه للحصر
حقق ما تدعيه ثم يحصره وإن تعدت المسافة

باب طريق الحكم وصفته

إذا جلس إليه خصمان فله ان يقول من المدعي منكاً وبه ان يسكت حتى
يستديا فإن سبق أحدهما بالدعوى قدمه وإن ادعى مع قدم أحدهما بالمرعة
هذا انقصت حكومته سمع دعوى الآخر ثم يقول بحصر ما تقول في ادعاه
ويحتمل أن لا يملك سماعه حتى يقول المدعي أسأله عن ذلك فإن أقر
له لم يحكم حتى يطالبه المدعي بالحكم وإن أنكر مثلاً ان يقول للمدعي قرصته
ألفاً أو بعته فقول ما أقرصني ولا داعي أو ما يستحق عني ما ادعه ولا شئ
منه أو لا حتى له عني صح جواب. والمدعي ان يقول لي بينة في ما قل فإن
الحاكم ألك بينة في ما قل لي منه أمره بحصرها في أحصرها سمعها الحكم
وحكمها إذا سأله المدعي ولا خلاف في انه يجوز له الحكم بالإقرار والنية
في محضه إذا سمعه مع شهادان فإن لم يسمعه مع أحد أو سمعه مع شهاد
واحد فله الحكم به نص عليه. وقال لقاضي لا يحكم به وليس له الحكم بعينه
بما رآه وسمعه نص عليه وهو احتياط الأصحاب وعنه ما نص على جواب ذلك
سواء كان في حد أو غيره. وإن قال المدعي مالي بينة فالحقول قول المكر مع
عينه ويعينه ان له اليمين على حصصه وإن سأل أخلافه أحصيه وحي منبلة

وان أحلفه أو حلف هو من غير سؤال المدعى بعد يمينه وان سأل قصي
عنه ، سيكون نص عليه واحتاره عامه شيوفا فقول له ان حلفت والا
قصت عليك ثلاثا وان لم تحلف قصي عليه اذا سأل المدعى ذلك وعده أن
احطاط ترد اليمين على المدعى وقال قد صوبه أحمد وقال ما هو بعيد يحلف
وأنحد فقال لك كل ذلك رد يمين على المدعى وان رده حلف المدعى وحكم
به وان كل أقص صرهما فان عاد أحدهما عدل اليمين لم يسمعها في ذلك حتى
يحكما في محس حر وان قال المدعى في سنة بعد قوله مالي بنة لا تسمع
كره آخر في ويختص ان يسمع وان قال ما أعاد لي بنة ثم قال قد علمت لي
سنة سمعت وان قال شاهدان عن شاهد لك فقال هذان يدين سمعت وان قال
ما شهد ان تشهدا لي لم يكلف منه البينة وان قال لي سنة وأريد يمينه فان
كان سنة هي احلافه وان كان حاضره من له ذلك ؟ على وجهين . وان
حلف المسكر ثم أحضر المدعى بنة حكمها ولم تنكر اليمين مزيلة للحق وان
سكت المدعى عليه لم يقر ولم تنكر فان له بقاصي ان أحببت والا جعلتك
« لا وقصص عليك وقد تحسبه حتى يجب وان قال لي مخرج ما ادعاه لم
يكن يجب وان قال لي حب أريد ان انظر فيه لم يلزم المدعى انظاره وان
قال قد قضيه أو أراي في سنة بالقص أو الإبراء وسأل الانظار أصر
« تا ولمدعي ملازمه وان مخر حب المدعى على ثقي ما ادعاه واستحق فان
ادعى عليه عبد في يده فافر بها غيره حب الخصم فيها وهن يحلف المدعى
عليه ؟ على وجهين . وان كان المقر به حاضرا مكلفا سئل عن ادعاه لنفسه
وم تنكر بنة حلف وأحدها وان أقر بها للمدعي سمعت له وان قال يست
لي ولا أعلم من سمعت الى المدعى في أحد الوجهين وفي الآخر لا تسل
اليه لاسه ويجعلها الحاكم عند أمن . وان أقر بها العاتب أو صبي أو مجنون
سقطت عنه الدعوى ثم ان كان للمدعى سنة سلمت اليه وهن يحلف على
وجهين وان لم يكن « سنة حلف المدعى عليه انه لا يدرمه تسليمها اليه وأقرت
في يده الا ان تقوم سنة اهل سمي ولا يحلف . وان أقر بها المجنون قيل له

إما أن تعرفه أو يجعلك ناكلا

فصل

ولا يصح الدعوى إلا بحرة نحريرا بغير المدعى إلا في الوصية
والإقرار فانها يجوز بالجهول فان كان المدعى عينا حاضرة عينا وان كانت
ماتة ذكر صفاتها ان كانت تنصط بها والأولى ذكر قيمتها وان كانت تالفة
من ذوات الأثاث ذكر قدرها وحسبها وصفها وان ذكر قيمتها كان أولى
وان لم تنصط بالنصف فلا بد من ذكر قيمتها وان ادعى نكاحا فلا بد من
ذكر المرأة بعينها ان حصرت والا ذكر اسمها وبها وذكر شروط النكاح
وانه تزوجها بولي مرشد وشاهدي عدل وصاها في الصحيح من المذهب
وان ادعى بيعا أو عمدا سواء فيه بشرط ذكر شروطه؟ يحتمل وجهين وان
ادعت المرأة نكاحا على رجل وادعى معه بقاء أو مبرا سمعت دعواها وان
لم تسمع سوى النكاح فهو نكاح دعواها، على وجهين، وان ادعى قتل موروثه
ذكر لقات وانه اضرده أو شارك غيره وانه قتله عمدا أو خطأ أو شبه عمد
وصفه وان ادعى آلات ذكر شبهه وان ادعى شيئا على قومه بغير حسن
حسبه في كل محلي بذهب وقصه قومه بما شاء، ميبها للبحر

فصل

ويعتبر في السنة العدة ظاهرا وباطنا في اختيار أبي بكر والقاضي وعنه
تتم شهادة كل مسلم بظهوره سنة اختاره احرى وان حبل اسلامه رجع
ان قوله والعمل على الاول واذا علم الحاكم عدالتهما عن بطله وحكم شهادتهما
الا ان يرتب بهما قيمتهما ويسأل كل واحد كيف تحملت ومتى وفي أي
موضع وهن كنت وحدك أو أنت وصاحبك فان احتكما لم يقلهما وان
اتفقا وعصمهما وحوفهما فان اتنا حكم بهما اذا سأل المدعى فان جرحهما
امتنور عليه كاف ائمة بالخرج من سأل الا بظن أنظر ثلاثا والمدعى
ملا منه من لم يقم سنة حكم عليه ولا يسمع الجرح الا مفسرا بما يقدر في

العدالة اما ان يراه او يستقيص عنه . وعنه انه يكفي ان يشهد انه فاسق وليس
بعدل وان شهد عنه فاسق يعرف حاله قال للمدعي ردى شهودا وان جهل
حاله طالب المدعي تركيته . يكفي في التركية شاهدان يشهدان انه عدل مرضى
ولا يحتاج ان يقول عني ولى . وان عدته اثنتان وجرحه ثلثان فاجرح ولى
وان سأل المدعي جنى المشهود عليه حتى يزكى فمن يحسن شهوده ؟ عني
وجهن . وان أقام شاهدا وسأله حصة حتى يقيم الآخر حصة ان كان في اعدل
وان كان في غيره فعلى . وجهن . وان حاكم اليه من لا يعرف سببه تركه نه
من يعرف لسانه ولا يقبل في الرحمة والجرح والتعدي والتعريف والمهنة
لا قول عدلين وعنه نفس قول واحد ومن ثلثت عدالته مرة فهل يحتاج الى
تحديد لمبحث عن عدالته مرة أخرى ؟ عني وجهن

فصل

وان ادعى على غائب أو مستتر في البلد أو ميت أو صبي أو مخون أو
سبه سمعها الحاكم وحكم بها . وهل يحلف المدعي انه لم يره له مه ولا من
شيء مه ؟ عني روايتين ثم اذا قدم الغائب أو تبع قضى أو أقام المخون معه
عني حجه . وان كان الخصم في البلد اتنا عن المحسن لم نسمع السنة حتى يحضر
فمن امتنع عن الحضور سمعت السنة وحكم بها في احدى الروايتين والاخرى
لا نسمع حتى يحضر قال انى بحث الى صاحب الشرطة ليحضره فان تنكر
مه الامتار أقعد على يابه من يصفق عنه في دجونه وحده حجه حتى يحضر
وان ادعى ان أمه ماتت عنه ، عني أح له عاتب وبه من في يد فلان أو دين
عنه فاقر المدعي عليه أو ثلثت سنة سب الى المدعي بصدقه وأحد الحاكم نصب
الغائب فحفظه له وبحكم أنه اذا كان المدين ان يترك نصب الغائب
في دمة العربيم حتى يقدم وان ادعى انسان ان الحاكم حكم به بحق بصدقه
قبل قول الحاكم وحده وان لم يذكر الحاكم ذلك فشهد عدلان انه حكم به
به قبل شهادتهما وأمضى القضاء وكذلك ان شهدا ان فلانا وفلانا شهدا عددا

نكدا فن شهدتهما وان لم يشهد به أحد لكن وحده في قطره في صحيفة تحت
حتمه بخطه فهل يفعده؟ على روايتين وكذلك الشاهد اذ رأى خطه في كتاب
شهادة ولم يذكرها فمن به ان يشهد بها؟ على روايتين

فصل

ومن كان به عي إسن حق وه يمكنه أحده بالخكم وقد له عي مان
لم يجوز له ان يأخذ قدر حقه نص عليه واحتاره عامة شيوخنا، وذهب
بعضهم من المحدثين الى جواز ذلك، فان قدر على حيس حقه أحد قدر حقه
والا قومه وأحد بقدر حقه متحريا للعدل في ذلك الحديث هند، حتى ما
يكفيك ووليك بالمعروف، وكفه له عليه السلام لرهس مركوب ومخلوب،
وحكم الخال لا يرين اني. عن صفته في لاطل وذكر ان أنى موسى عنه
رواية انه برال العقود والصور

باب كتاب القاضى الى القاضى

يقبل كتاب القاضى الى القاضى في المال وما يقصد به المال كالقرض
ولعصب والبيع والاجاره والاهن والصلح والوصية وواحماية الموحدة
للمال. ولا يقبل في حد لله تعالى. ومن يقبل فيما عدا ذلك مثل انقصاص
ولكاح والطلاق واحصع ومن ونسب والكتانة وانوكس والوصية اليه.
على روايتين فمن حد اقدوف فان قلنا هو لله تعالى فلا يقبل. ومن قد
الادى فهو كالانقصاص. ويجوز كتاب انقاض في حكم به ليه. في المسافة
القريبة ومسافة القصر ويجوز فيما نلت عنده ليحكم به في المسافة لبعده دون
القريبة ويجوز ان يكتب الى قاصر معين والى من يصل اليه كثنى هذا من
قصة المسلمين وحكامهم ولا يقبل الكتاب الا ان يشهد به شاهدان يحصرهما
القضى الكائن فيقرأ عليهما ثم يقول أشهدكما ان هذا كثنى الى فلان
ان فلان ويدفعه اليهما فاذا وصلا الى المكتوب اليه دفعنا اليه الكتاب وفلا

شهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه من عهده وأشهد عليه والاحتياط ان
 شهدا عليه بما فيه ويحتمه ولا يشترط حتمه وان كتب كتابا وأدرجه وحتمه
 وقال هذا كتابي ان فلان شهدا على ما فيه لم يصلح لان أحمد قال فيمن
 كتب وصية وحتمها ثم شهد على ما فيها فلا حتى يعلم ما فيها . وينحرج
 الجواب لقوله اذا وجدت وصية ارجس مكتوبة عند رأسه من غير أن
 يكون أشهد أو اعلم بها أحدا عند موته وعرف خطه وكان مشهورا فانه ينفذ
 ما فيها وعلى هذا اذا عرف المكتوب انه خط القاصي الكتاب وحتمه
 حرق قوله ولعمل على الاول وهذا وصل الكتاب وحصر المكتوب اليه
 احصر المحكوم عليه في الكتاب فقال لسب فلان ان فلان فاقول قوله مع
 منته الا ان يقوم به سنة فان ثبت انه فلان سنة أو اقرار فقال
 المحكوم عليه عيرى لم يقل منه الا سنة شهد ان في سنة من يساونه فيها
 سمي ووصف به فتوقف الحكم حتى يعلم من المحكوم عليه مهمسا وان
 تغيرت حال القاصي الكتاب بغير أو موت لم يقدح في كتابه وان تغيرت
 نفس لم يقدح فيها حكم به ونظا فيما ثبت عنده الحكم به واذا تغيرت حال
 المكتوب به فلم يمام مقامه قول ان الكتاب والعمل به

فصل

وإذا حكم عليه فقال اكتب لي الى الحاكم الكتاب أنك حكمت على حتى
 لا يحكم على ثابت لم يبرمه ذلك وسكنه يكتب له محصر القصة وكل من
 ثبت له عند الحاكم حتى أو ثبت براءته من أنكر وحقق الحاكم فسأل
 الحاكم ان يكتب له محصر بما جرى ليثبت حقه أو براءته له اجابته وان
 سأل من ثبت محضره عند الحاكم ان يسجل له فعل ذلك وجعله سجين سبعة
 أشهره والآخرى يحبسها عنده والورق من سب المال من لم تكن من مال
 المكتوب له وصفة المحصر سمى الله الرحمن الرحيم حصر القاصي فلان من
 فلان القاصي عند الله الامام على كذا وكذا وان كان ثانيا كتب خلفه

القاضي فلان قاضي عند الله الامام في مجلس حكمه وقضائه بموضع كذا مدح
 ذكر انه فلان ابن فلان واحضر معه مدعي عليه ذكر انه فلان ابن فلان قاضي
 عليه كذا فآقرنه او فسكر فقال القاضي المدعي انك سفة فقال يعرفه حضرها
 وسأته منها عن بعض أو فاسكر ولم تقم له سفة وسأل بحلافه فاحققه وان بكل
 عن ايمين ذكر ذلك وأنه حكم عليه بسكونه وان رد ايمين خلعته حكمي
 ذلك وسأله ان يكتب له محضرا عما جرى فاجابه اليه في يوم كذا من شهر
 كذا من سنة كذا ويعلم في الاو. والاحلاف جرى الامر على ذلك وفي
 السنة شهد عندي بذلك. واما السجل فهو لا يثبت ما ثبت عنده والحكم به
 وصفته ان يكتب هذا ما شهد عليه القاضي فلان ابن فلان ويدكر ما تقدم
 من حضره من الشهود تشهد انه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان وقد
 عرفهما أي معه قول شهادتهما بمحضر من خصمين يذكرهما ان كانا
 معروفيين والا قال مدح ومدعي عليه حر حصص ورسم وسماح المدعوى من
 أحدهما عن الآخر بمعرفة فلان ابن فلان ويدكر للشهود عنده وقراءه في
 صحة منه وسلامه وخوار أمر بجمع ما سمي ووصف به في كتاب نسخة
 كذا. ويصح الكتاب اذنت أو المحضر جميعه حر فاحرف فاذا فرغ منه
 قال وان القاضي امضاه حكمه على ما هو الواجب عليه في مثله بعد ان
 سأله ذلك والا شهد به المحضر المدعي ويدكر اسمه وسننه ولم يدفعه المحضر
 المحاصر معه حجة وجعل كل ذي حجة على حجه وأشهد القاضي فلان على
 اهاده وحكمه وامضاه من حضره من الشهود في مجلس حكمه في اليوم المذروح في
 اعلاه وأمر بكتاب هذا السجل سجليين متساويين نسخة منهما يجلد ديوان
 الحكم ويدفع الأخرى في من كتب له بكل واحد منهما حجة ووثقه
 في أمهه وفيها وهذا يذكر للخروج من الخلاف ولو قال انه ثبت عنده
 بشهادة فلان وفلان ما في كتاب نسخته كذا ولم يذكر المحضر من الخصمين
 ساغ ذلك لجوار التمساه على العايب وما يجتمع عنده من المحاصر
 والسجلات في كل أسبوع أو شهر على قضاها وكثرتها يصم بعضها الى بعض

ونكس عليها محصر وقت كذا في سنة كذا

باب القسمة

وقسمة الاملاك جائزه وهي نوعان قسمة تراص وهي ما فيها صر
 أو رد عوض من أحدهما كاندس اصعد واحمام والعصائد متلاصقة الا ان
 لا يمكن قسمة كل من مفردة والارض التي في بعضها تر أو سه وخوه لا
 يمكن قسمته بالإجراء والتعديل اذ ارضوا تقسمتها أعيان بالقيمة جار وهذه
 حادثة بحري سيع في انه لا يحجر عليها الممنوع منها ولا يجوز فيها الا ما يجوز
 في السع ونصر الداع من القسمة هو بقدر قيمة ما يقيم في ظاهر كلامه
 أو لا يتنعم به مقبوما في ظاهر كلامه خري وان كان الصر على أحدهما
 دون الآخر كرجلين لأحدهما الشئ والآخر ثلث يتنفع صاحب الثمن
 قسمها بصر الآخر قطب من لا يصير "قسم لم يحجر عليه الآخر وان
 عليه الآخر أحمر الأول . وقال القاضي ان حله الاول أحمر الآخر وان
 ظله المصروف لم يحجر الآخر . وان كان بينهما عدد أو بهاء أو نيب ونحوها
 فطلب أحدهما قسمها أعيان ، مقدمة لم يحجر الآخر عليه وقال القاضي يحجر .
 وان كان بينهما حائض لم يحجر للممنوع من قسمه وان أسهدهم لم يحجر على قسم
 عرصته وقال أصحابنا ان طلب قسمه ضولا بحث يكون له نصف الضول في
 كان العرص أحمر الممنوع وان طلب قسمه عرصا وكانت سبع حائطين أجبر
 والا فلا وان كان سهم دار لها علو وسفل فطلب أحدهما قسمها لأحدهما
 لعلو والآخر السفل أو كان سهمها مدفع لم يحجر للممنوع من قسمها وان
 تراص على قسمها كذلك أو على قسم المدفع بالمهياة جار وان كان بينهما
 أرض دت روع فطلب أحدهما قسمها دون الررع قسمت وان طلب قسمها
 مع الررع أو قسم الررع مفردة لم يحجر الآخر وان تراصوا عليه والزرع
 قصيل أو قطن جار وان كان ندرا أو سابل قد اشتد حبها فإن يجوز ؟ على
 وجهين . وقال القاضي يجوز في السابل ولا يجوز في البذر وان كان بينهما

سهر أو قاة أو عين يبيع ماؤها فله سهمان على ما شتر طاعدا استجراح ذلك
 وإن انفقا على قسمه بالمهاياة حد وإن أراد أقسم ذلك بنصب حشة أو حجر
 مسوي مصد الماء فيه ثقتن على قدر حق كل واحد منهما جاز فإن أراد
 أحدهما أن يبقى نصيبه أرضا ليس لها سهم شرب من هذا النهر جار ويحتمل
 أن لا يجوز ويحتمل على أصلا أن الماء لا يملك ويتبع كل واحد منهما على
 قدر حاجته

فصل

لوع ثلثي قسمة الاحمار وهي مالا صرر فيها ولا رد عوض كالارض
 او اسعة والقرى والساتين والدور الكبار والدكاكين او اسعة والمكيلات
 والموروثات من حسن واحد سواء كانت ثمانية التار كالدبس واخل القمر
 أو مائة كحسن اصف ولادهم والالان فاذا طلب أحدهما قسمه وأنى
 الآخر أجبر عليه وهذه القسمة افرز حتى أحدهما من الآخر في ضاهر
 المذهب وينتسب بغيره فتجوز قسمة الوقف وإن كان نصف الفقار طبقا
 ونصفه وقف حارت قسمه وتجوز قسمة القمار خروضا وقسمة ما يكال وما
 وما يوزن كقلا والقرى في قسمة ذلك من القرض وإذا حلف لا يبيع قسم
 لم يثبت وحكى عن أبي عبد الله بن طه ما يدل أنها كالتع فلا يجوز فيها ذلك
 وإن كان بينهما أرض بعضها يسقى سح وبعضها بعل أو في بعض نخل وفي
 بعض نخيل فطلب أحدهما قسم كل عين على حدة وضرب الآخر قسمها اعداما
 بقيمة قسمت كل عين على حدة إذا تمكن

فصل

ويجوز للشركاء أن يبيعوا قائما يقسم بينهم وإن يسألوا الخاكم نصيب
 قاسم يقسم بينهم ومن شرط من يبيع أن يكون عدلا عارضا بالقسمة متى
 عدلت السهام وأخرجت القرعة لزم القسمة ويحتمل أن لا تزم فيما فيه
 رد بخروج القرعة حتى يرضيا بذلك وإذا كان في القسمة تقويم لم يجوز أقل

من قسمين وان حدث من تقويم اجراً فاسم واحد وإذا سألوا خكم قسمة
عقر لم يثبت عنده انه لهم قسمة وذكر في كتاب القسمة ان قسمة مجرد
دعواهم لا عن بينة شهدت لهم بملكهم وان لم يتفقوا على طلب انقسمة
لهم قسمة

فصل

ويعدل تقاسم السهام لاجراء ان كانت مساوية في قيمة ان كانت مختلفة
ونار ان كانت تقتضيه ثم يخرج منهم من خرج له سهم صار به وكف
أخرج حال الا ان الاخر ط ان يكتب اسم كل واحد من شركاء في رفعة
يدرجها في سادس شعاع طين مساوية تقدر والوين ويخرج في حرج من
لم يحصر ذلك وقال له اخرج مدقة على هذا السهم من خرج اسمه كان له
ثم الثاني كذلك والسهم الذي لثالث اذا كان ثلاثة وسهامه متساوية وان
كتب اسم كل سهم في رفعة وقال اخرج مدقة باسم فلان واخرج الثاني
باسم كذا والثالثة للثالث حرج وان كانت السهام بحصة كثلاثة لاحد
الصف والاخر لثالث والآخر السدس فانه يخرجهما ستة اجراء ويخرج لاسماء
على السهام لا غير فيكتب باسم صاحب نصف ثلث وباسم صاحب الثلث
اثنين وباسم صاحب السدس واحدة ويخرج بندقية على السهم الاول فان
خرج اسم صاحب النصف حرج وثلث وان خرج اسم صاحب
الثلث أحده وثمان ثم يفرع بين الاخرين والباقي للثالث

فصل

وان ادعى بعضهم غلطا فيما تقسموه فانقسموا وأشهدوا على تراخيهم به لم
يثبت اليه وان كان فيما قسمه قاسم احاكم يعني المدعى اليه ولا بالقول
قول المكر مع يمينه وان كان فيه قسمه فاسمهم الذي يقسمه به كان فيما
اعتبر به الرضا بعد المراجعة لم نسمع دعواه والا فهو كقاسم الحاكم وان
تقاسموا ثم استحق من حصة أحدهم شيء معين بطلت وان كان شائعا فيما بين

تطل القسمة ؟ على وجهين . وإذا اقتسما دارين قسمة نراض هي أحدهما في نصبه ثم حرجت الدار مستحقة ونقص تناؤه رجح نصف قيمته على شريكه وأن حرج في نصيب أحدهما عيب فله مسح القسمة وإذا اقتسم الورثة العقار ثم ظهر على الميت دس فإن قتنا هي إقرار حق لم تبطل القسمة وإن قلد هي بيع أسنى على بيع التركة قبل قضاء الدين هل يجوز ؟ على وجهين وإن اقتسما فحصلت الطريق في نصيب أحدهما ولا منفعة للآخر بطلت القسمة ويجوز الأت والنوصى قسم مال المولى عليه مع شريكه

باب الدعاوى والبيّنات

المدعى من إذا سكت ترك . والمسكر من إذا سكت لم يترك . ولا نصح السعوى والالكار إلا من جاز التصرف . وإذا تداعيا عيب لم تحل من ثلاثة أقسام . أحدهما أن تكون في يد أحدهما فهي له مع يمينه أنها له لا حق للآخر فيها إذا لم يكن بينة ولو تنازعا دابة أحدهما راكمها أو له عليها حق والآخر أحد برماها فهي للاول وإن تنازعا فبها أحدهما لاله والآخر أحد بكه فهو للاله وإن تنازع صاحب الدار والحياط الأبرة والمقصع فيه للحياط وإن تنازع هو والقرباب القرية فهي للقرباب وإن تنازعا عرصة بها شجر أو بناء لأحدهما فهي له وإن تنازعا حائطا معقودا ببناء أحدهما وحده أو متصلا به اتصالا لا يمكن إحدائه أو له عليه ازح فهو له وإن كان محلولا من بينهما أو معقودا بهما فهو بينهما ولا ترجح الدعوى بوضع حشب أحدهما عليه ولا بوجوه الآجر والترويق والتجصيص ومعاقد القمط في الخص وإن تنازع صاحب العلو والسفل في سلم منصوب أو درجة فهي لصاحب العلو إلا أن يكون تحت الدرجة مسكر لصاحب السفل فيكون بينهما وإن تنازعا في السقف الذي بينهما فهو بينهما وإن تنازع المؤجر والمستأجر في رف مقلوع أو مصراع له شكل منصوب في الدار فهو لصاحبها وإلا فهو بينهما وإن تنازعا دارا في يدهما فادعاها أحدهما وأدعى

الآخر تصمها جعلت سبها نصيبين وانمين على مدعى النصف وان تدرع
 ا' وحال أو ورثتهما في فاش لبيت فما كان يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح
 للبدن فهو لسرة وما يصلح لهم فهو سبها ون اختلف صامان في فاش دكان
 لهم حكم بالة كل صناعة لصاحبها في ظاهر كلام أحمد والخرق وقال القاصي ان
 كانت أبيسهما عليه من ضربين الحكم فكذلك وان كانت من ضربين المشاهدة
 فهو بينهما على كل حال وكل من قلنا هو به فهو مع يمه دام نكر يمه
 وان كان لاحدهم يمه حكم بها وان كان لكل واحد منهما يمه حكم بها
 امدعى في ظاهر المذهب . وعنه ان شهدت ستة لمدعى عليه اياه له سجت في
 مسكه أو قطعه من الامه قدمت يمه والا فهي لمدعى منه وقال القاصي
 فيهما اذا لم يكن مع يمه امداح . حرج م يحكم بها رواية واحدة . وقال ابو
 الخطاب في رواية أخرى انها مقدمة بكل حال فان أقام الداخل بيته أنه
 اشتراها من احد ح وأقام الخارج ستة انه اشتراها من الآخر فقال القاصي
 تقدم يمه المدعى وقيل تقدم يمه الخارج

فصل

افهم كذا . ان يكون العين في يدهما فيتخالفان وتقسم بينهما وان
 دارعا مساة بين امر أحدهما وارض الآخر تخالف وهي بينهما وان تارعا
 صيا في سبها فكذلك وان كان ميرا فقل اني حر فهو حر الا ان
 تقوم يمه رفة ويحتمل ان يكون كالطهر فان كان لاحدهما يمه حكم
 له بها وان كان لكل واحد يمه قدم استقهما تاريخا فان وقت احدهما
 وأطقت الأخرى فهم سواء . ويحتمل تقديم المطلقة وان شهدت احدهما
 بالملك والاخرى بالملك والتاح أو سبب من أسباب الملك فهل تقدم بذلك
 على وجهين ولا تقدم احدهما بكثرة امدد ولا اشتهار العدالة ولا الرجلان
 على الرجل والمرأتين ويقدم الشاهدان على الشاهد وانمين في أحد الوجهين
 وإذا تساوتا تعارضت وقسمت العين بينهما بغير يمين . وعنه انهما يتخالفان

كمن لا سنة له وعنه انه يقرع بينهما من قرع صاحبه حلف وأحدهما فان ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد لم تسمع البيعة على ذلك حتى يقول وهي ملكه وتشهد السنة به فان ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهي ملكه وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو وهي ملكه وأقام بذلك يمينين تعارضا وان أقام أحدهم سنة له ملكه وأقام الآخر بيعة أنه اشتراها منه أو وقعها عليه أو اعتقه قدمت سنة ولو أقام رجل سنة ان هذه الدار لأبي حلفها فركة وأقامت امرأته بيعة ان أبه أصدقها أباهما فهي للزوجة

فصل

اليمين كالثبت بداعيا عينا في يد غيره فانه يقرع بهما من حررت له القرعة حلف وأحدهما فان كان المدعى عبدا فأقر لأحدهما لم يرجح بأقراره وان كان لأحدهما سنة حكم له به وان كان لكل واحد سنة تعارضا والحكم على ما تقدم فان أقر صاحب اليد لأحدهم لم يرجح بذلك وان ادعاهما صاحب اليد لم يسمع فقال القاضي يحلف لكل واحد منهما وهي له وقال ابو بكر بن يهرع بين المدعين فتكون لمن خرج له القرعة وان كان في يد رجل عهد فادعى أنه اشتراه من زيد وادعى العبد أن زيدا اعتقه وأقام كل واحد سنة ابني على بيعة الداخل والخارج وان كان العبد في يد زيد فالحكم فيه حكم ما اذا ادعيا عبنا في يد غيرهما وان كان في يده عهد فادعى عليه رجلا كل واحد منهما أنه اشتراه مني شمس سماء صدقهما لزمه الثمن لكل واحد منهما وان أسكرهما حلف لم يبرأ فان صدق أحدهما لزمه ما ادعاه وحلف للآخر وان كان لأحدهم سنة فله الثمن ويحلف للآخر وان أقام كل واحد منهما سنة فأمكن صدقهما لاختلاف تاريخهما أو إطلاق أو إطلاق أحدهما وتاريخ الاخرى عمل بهما وان اتفق تاريخهما تعارضا والحكم على ما تقدم وان ادعى كل واحد منهما أنه يباعي أياه بألف وأقام بيعة قدم أسبقهما تاريخا وان لم تسبق أحدهما تعارضا وان قال أحدهما غصني أياه

وقال الآخر ملكيه أو أقر لي به وأقام كل واحد بينة فهو للمعصوب منه ولا ينرم للآخر شيئا

باب تعارض البيتين

إذا قال لعبيده متى قتلت فأت حر فادعى العبد أنه قتل وأسكر الورثة فالقول قولهم وإن أقام كل منهم بينة بما ادعاه فهل تقدم بينة العبد فيعتق؟
يتعارض ويبقى على الرق؟ فيه وجهان. وإن قال إن مات في الحرم فسلم حر وإن مات في صفر فسلم حر فأقام كل واحد منهما بينة بموجب عتقه قدمت سنة مسلم وإن قال إن مات في مرضي هذا فسلم حر وإن رئت فعالم حر وأقاما سنتين تعارضتا ونقضا على الرق ذكره أصحاب القيس إن يعق أحدهما بالقرعة ويحتمل أن يعق عام وحده لأن بينة تشهد بريادة وإن أثلف ثوبا فشهدت بينة أن قيمته عشرون وشهدت أخرى أن قيمته ثلاثة لزمه أقل القيمتين ولو ماتت امرأة واسمها ففقد زوجها ماتت فورثها ثم مات أبى فورثته وقال أحوها مات اسمها فورثته ثم ماتت فورثاتها ولا سنة حذف كل واحد على إبطال دعوى صاحبه وكان ميراث الأس لآبيه وميراث المرأة لأحبها وزوجها نصفين وإن أقام كل واحد منهما سنة بدعواه تعارضت وسقطت وقيس مسائل العرق أن يجعل لللاح سدس مال الأس والباقي للروح

فصل

إذا شهدت بينة على مست أنه وصى بعتق سالم وهو ثلث ماله وشهدت أخرى أنه وصى بعتق عام وهو ثلث ماله أفرع بينهما فمن تقع له القرعة يعق دون صاحبه إلا أن يجر الورثة. وقال أبو بكر وابن أبي موسى يعق من كل واحد نصفه بغير قرعة وإن شهدت بينة عام أنه رجع عن عتق سالم عتق عام وحده سواء كانت وارثة أو لم تكن وإن كانت قبعة عام سدس المال وبينه أجنبية قبلت وإن كانت وارثة عتق العبدان. وقال أبو بكر يحتمل أن يفرع بينهما فإن خرجت القرعة لسالم عتق وحده وإن خرجت

بعدم عتق هو ونصف سالم وإن شهدت ستة أنه أعتق سالم في مرضه
وشهدت الأخرى أنه وصى بعتق عامم وكل واحد منهما ثلث المال عتق سالم
وحده وإن شهدت ستة عامم أنه أعتقه في مرضه أيضا عتق أقدمهم تاريخا فإن
حجس السابق عتق أحدهما بالقرعة فإن كانت بيعة أحدهما وارثة ولم تكذب
الاحية فكذلك وإن قالت ما أعتق سالمما أعتق عاتما عتق عامم كله
وحكم سالم حكمه ولو لم يضمن في ستة في أنه يعتق أن تقدم تاريخ عتقه أو
حرجت له القرعة والأفلا وإن كانت الوارثة فاسقة ولم تضمن في ستة سالم
عن سالم كله ويضمن في عامم فإن كان تاريخ عتقه سابقا أو حرجت القرعة له
عتق كله وإن كان متأخرا أو حرجت امرعه سالم لم يعتق منه شيء . وقان
القاضي يعتق من عامم نصه وإن كذبت بيعة سالم عتق العبدان

فصل

إذا مات رجل وحلف ولدين مسلمين كافرين فادعى كل واحد منهما أنه
مات على دينه فإن عرف أصل دينه فالقول قول من يدعيه وإن لم يعرف
فالمرأث للكافر لأن المسلم لا يقر ولد على الكفر في دار الإسلام وإن لم
يعترف المسلم أنه أحبه ولا تفهم به ستة فالمرأث بينهما ويحتمل أن يكون
للمسلم لأن حكم الميت حكم لمسلمين في عبده والصلاة عليه . وقال القاضي
انقباض أن يقرع بينهما ويحتمل أن يقف الأمر حتى يصير أصل دينه وإن
أقر كل واحد ستة أنه مات على دينه فعارضا وإن قال شاهدان يعرفه مسلما
وقال شاهدان يعرفه كافرا فالمرأث للمسلم إذا لم يؤرخ الشهود معرفتهم وإن
حلف أبوس كافرين وأبين مسلمين فاحلفوا في دينه فالقول قول الأبوس
ويحتمل أن يقول قول الابن وإن حلف أب كافرا وأما امرأة مسلمين
فاحلفوا في دينه فالقول قول الابن على قول الحزقي . وقال القاضي يقرع
بينهما ، وقان أبو بكر قدم المذهب أن تعطى المرأة الربع ويقسم الباقي بين
الابن والأخ نصفين ولو مات مسلم وحلف ولدين مسلما وكافرا فأسلم

الكافر وقال أسبغت قبل موت أبي وقال أخوه بل بعده فلا ميراث له فان
قال أسبغت في المحرم ومات أبي في صفر بوقال أخوه بل مات في ذي الحجة
فله الميراث مع أخيه

كتاب الشهادات

تحمل الشهادة وأداؤها فرض على الكفاية اذا قام بها من يكفي سقط عن
الباقي وان لم يقوم بها من يكفي تعبت عني من واحد قال احمري ومن ائتمته
الشهادة فعليه ان يقوم بها عني القريب والعيد لا يسمعه التحف عن إقامتها
وهو قادر على ذلك ولا يجوز لمن تعبت عليه أحد الأحرار عليها ولا يجوز
ذلك لمن لم تتعين عليه في أصح الوجهين ومن كانت عنده شهادة في حد لله
أبيع إقامتها ولم يسحب ونسح كما ان يعرض له بالوقوف عنهما في أحد
الوجهين ومن كانت عنده شهادة لأدبى بعينها لم يسمها حتى يسأله فان لم يسأله
استحب له إعلامها وله إقامتها قبل ذلك . ولا يجوز ان يشهد لأدبى بعينه
برؤية أو سماع . وأرقبه يخص بالآدم كالقتل والعصب والسرقة وشرب
الخمر والرصاع والولادة وغيرها والسماع على صريين سماع من المشهود عليه
نحو الاقرار والعقود والطلاق والعتاق وسماع من حبة الاستفاضة فيما
يتعدى عنه في العالت الا بدت كالحسب والموت والمكاح والكفاح والخلع
والوقف ومصرفه والعتق وأولاء والولاية والعزل وما أشبه ذلك . ولا
تقبل الاستفاضة الا من عدد يقع لعلم بحرفهم في ظاهر كلام احمد وأحمري
وقال القاضي تسمع من عدلين فصاعدا وان سمع سماعاً يقر سبب أو
ابن فضله المقر له جاز ان يشهد به وان كدبه لم يشهد وان سكنت جاز ان
يشهد ويحتمل ان لا يشهد حتى يتكرر وان رأى شيئاً في يد إسان يتصرف
فيه تصرف الملاك من القصد وإساءة الأحرار والاعارة ونحوها جاز ان
يشهد بالملاك له ويحتمل ان لا يشهد الا باليد والتصرف

فصل

ومن شهد بالكاح فلا بد من ذكر شروطه وأنه تزوجها بولي مرشد
وشاهدي عدل ورضاها وإن شهد بالرضا فلا بد من ذكر عدد الرضعات
وأنه شرب من ثديها أو من لبن حلب منه من شهد بالرضاع أن يقول
صره بالحيف أو حرجه بفعله أو مات من ذلك وإن قال حرجه فمات
يحكم به أن شهد بالرضا فلا بد أن يذكر عن ربا وأن ربا وكيف ربا وأنه
رأى ذكره في فرجها ومن أضاف من قال لا يحتج أن ذكر المربي ولا
ذكر المكان ومن شهد بالسرقة فلا بد من ذكر المبرور منه والنصب
والحرز وصفة السرقة وإن شهد بالنقض ذكر المقصود وصفة لنقض وإن
شهد أن هذا السرقة من أمه فلا بد من ذكره في ماله ولدته في ماله
وإن شهد أنه اشتراها من فلان أو وقفها عليه أو عتقها لم يحكم به حتى
يقول لا وهي في ملكه وإن شهد أن هذا رجل من فطنة أو بطن من بطنته
والدقيق من حفظه حكمه بها وإذا مات رجل فادعى آخر أنه وارثه فشهد
له شاهدان أنه وارثه لا يعلل له وارثا سواه سلم المال له بمواكاته من
أهل الخبرة الباطنة أو لم يكونا فلان فالأول لا يعلل له وارثا غيره في هذا البلد
احتمل أن يسلم الماء إليه واحتمل أن لا يسلم له حتى يستكشف القاضي
عن حرجه في لسان السائر إليها ونحوه. شهدده المستحق ومن سمع رجلا
يقول بحق أو يشهد شاهدا بحق أو سمع الحاكم يحكم أو يشهد على حكمه وأما
في إحدى الروايتين ولا يحكم في الأخرى حتى يشهد على ذلك

فصل

وإن شهد أحدهما أنه غصبه ثوبا آخر وشهد آخر أنه غصبه ثوبا أبيص
أو شهد أحدهما أنه غصبه اليوم وشهد آخر أنه غصبه أمس لم تكمل لبينة
وكذلك كل شهادة على الفعل إذا اختلفا في الوقت لم تكمل البينة وإن شهد
أحدهما أنه أقر له بألف أمس وشهد آخر أنه أقر له بألف اليوم أو شهد

أحدهما أنه ناعه داره أمس وشهد آخر أنه ناعه إياها اليوم كملت البينة ونسب
 مبيع والاقرار وكذلك كل شهادة عن القبول إلا الكاح إذا شهد أحدهما أنه
 تزوجها أمس وشهد الآخر أنه تزوجها ليوم لم تكمل البينة وكذلك القذف
 وقول أو نكر يثبت لنفسه وإن شهد شاهد أنه أقر له بألف وشهد آخر أنه
 أقر له بألفين ثبت أمه بحجاب عن الآخر مع شهادته أن أحب وإن شهد
 أحدهما أن له عنه ألفاً من قرص وشهد آخر أن له عليه ألفاً من ثمن مبيع لم
 تكمل البينة وإن شهد شاهدان أن له عليه ألفاً وقال أحدهما قصاه بعضه
 ثبتت شهادته بنص عليه وإن شهدا أنه أقرصه أماناً فأن أحدهما قصاه
 بعضه صححت شهادتهما وإذا كانت به بينة بألف فقال أريد أن تشهدا لي بخمس
 مائة لم يجر وعقد أو الخطأ يجوز

باب شروط من تقبل شهادته - وهي ستة

أحدها البسوخ فلا تقبل شهادة الصبيان وعنه نفس من هو في حال أه
 العدالة وعنه لا تقبل إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الاقتراق عن الحال التي
 تجارحوها عليها ، الثاني العقل فلا تقبل شهادة معتوه ولا حنون إلا من يحق في
 الاحيان إذا شهد في واقعه ، الثالث الكلام فلا تقبل شهادة لا حرس ويحتمل
 أن تقبل فيه طريقه الرقية إذا فهمت اشارته ، الرابع الاسلام فلا تقبل شهادة
 كافر إلا من الكتاب في الرصة في السفر إذا لم يوجد غيرهم وحصر الموصى
 الموت فتقبل شهادتهم ويخلفهم الحاكم بعد العصر ، لا يشتري به ثماً ولو كان
 ذا قرى ولا سكتة شهادة الله وأمه لوصية الرحى ، فإن عثر على إيهما استخف
 إنما قام آخران من أولياء الموصى خلفاً بالله لشهادتهما أحق من شهادتهما
 واقدمائهما وكتماناً ويقضى لهم ، وعنه أن شهادة بعض أهل الدمة تقبل على بعض
 والاول المذهب ، الخامس أن يكون من يحفظ فلا تقبل شهادة معص ولا
 معروف بكثرة الغلط والسيان

فصل

السادس عدائه . . هي اسواء احواله في دينه واعتدال اقواله وأفعاله .
 وقيل للعدل من يظهر منه ربه . . ويعتبر في شئان : الصلاح في الدين وهو
 الفرائض واحسان محاربه . . هو أن لا يرتكب كبيرة ولا يذنب على
 صغيرة . . قيل ان لا يظهر منه الا الخير . . ولا تقبل شهادة فاسق سواء كان فسقه
 من جهة الافعال أو الاعتقاد . . ويخرج على قول شهادة أهل الدمة قول
 شهده الفاسق من جهة الاعتقاد المتدين به اذا لم يتدين بالشهادة لموافقته على
 محاربه . . واما من قيل شئت من الخروج اعترف بها فتزوج بعير ولي أو شرب
 من لبن ما لا يسكره أو أحرأح أو أوح مع امكاه ونحوه متاولا فلا
 رد لشهادته وان فعله معتقدا تخريبه . . دلت شهادته ويحتمل ان لا ترد . . الثاني
 استعمال المراءة . . وهو من ما يحرم وزنه وترك ما يدينه ويشينه فلا تقبل
 شهادته المصانع والمتنكر والمعنى . . الرقص واللاعب بالشطرنج والورد
 واحم . . ومن يتعدى في لسوق ويمد رجله في مجمع الناس ويحدث بمباضعة
 أمته أو أمته ويدخل الخمر بعير مئزر ونحو ذلك فأما الشئ في الساعة
 كالخمر والحائك والحل والمفاص والقمام والربا والمشعور والدماغ
 والخمر والقراد والكباش فهل تقبل شهادتهم اذا حسنت صرائقهم ؟ على
 . . اثنين

فصل

ومنى رأت المانع منهم فسمع الصبي وعقن المجنون وأسلم الكافر أو
 تاب فحسب قمت شهادتهم بمجد ذلك ولا يعتراصلاح العمل . . وعنه يعتبر
 في كسب اصلاح لعين سئة ولا تقبل شهادة القاذف حتى يتوب وتوبته ان
 يكذب نفسه وقيل ان علم صديق نفسه فتوبته ان يقول قد ندمت على ما قلت
 . . لا أعود الى مثله واما نائب الى الله منه

فصل

ولا يعتبر في الشهادة اخرى . بل تجوز شهادة العبد في كل شيء لا في الحدود والقصاص على احدى الرويتين وتقبل شهادة الأمة فيما تجوز فيه شهادة النساء وتجوز شهادة الاصم على ما يراه على المسموعات التي كانت قبل صمعه وتجوز شهادة الأعمى في المسموعات اذا تمس الصوت والاستفاضة وتجوز في المراثيات التي تحملها قبل العمى اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه وما يشير به فان لم يعرفه الا بعينه فقال القاضي تفسر شهادته أيضا وبصحة حاكم بما يعتبر به ويحتمل ان لا تجوز لان هذا مما لا يصبط عالما وأن شهد عند احاكم ثم عمى فثبت شهادته وحها واحدا وشهادة ولد له ما جائزه في الرد وغيره وتفسر شهادة الانسان على فعل نفسه كالمصعة على الرصاع وللقسم على القسمة والحاكم على حكمه بعد العرب وتفسر شهادة البدوي على القروي والقروي على البدوي ، وعنه في شهادة البدوي على القروي ان لا تقبل فيحتمل وجهين

باب موانع الشهادة

ويجمع قوول لشهادة حصة اشياء (أحدها) فراه الولاده فلا تقبل شهادة والد لولده وان سفل ولا والد لولده وان علا في أصح الروايات . وعنه تفسر فيما لا يجر به نفعا عا كخو ان يشهد أحدهم صاحبه بعدد مكاح أو قذف وعنه تقبل شهادة الولد لوالده ولا تقبل شهادة الوالد لولده وتفسر شهادة بعضهم على بعض في أصح روايتين ولا تقبل شهادة احد الزوجين لصاحبه في احدى الروايتين ولا تقبل شهادة السيد لعبده ولا العبد لسببه وتقبل شهادة الأخ لاحيه وسائر الاقارب والصديق لصدقه والمولى لعنتقه

فصل

(الثاني) ان يجر الى نفسه نفعا لشهادته كشهادة السيد لمكانته والوارث

لموروثه مخرج قبل الانعزال وابوصى للبيت والوكيل لموكله بما هو وكن فيه
والشريك لشريكه والعزماء للمجلس بالمال وأحد الشفيعين يعفو الآخر عن
شفعته

فصل

(الثالث) ان يدفع عن نفسه ضررا كشهادة العقيقة بمخرج شهود من
الخطأ والعزماء بمخرج شهود الدين على المفسد والسيد بمخرج من شهد على مكانته
أو عسده بدين والوصى بمخرج الكهد على الايتام والتربيت بمخرج لشاهد على
شريكه ومماثر من لا تقبل شهادته لاسان اذا شهد بمخرج اشاهد عليه

فصل

(الرابع) اعداوة كشهادة المقتوف على قاده والمقتوع عليه الطريق
على قاطعه والزوج بالزنا على امراته

فصل

(الخامس) ان يشهد المفسق شهادة فتره ثم يتوب ويعيدها فبلا
تقبل للثمة ولو لم يشهد بها عند الخطا كحي صار عدلا قبلت ولو شهد كافر
او صبي او عبيد فمدت شهادتهم ثم أعادوها بعد والسكران والرق والصبي
قبلت وان شهد لمكانته أو لموروثه بمخرج قبل مدته فمدت ثم أعادها بعد
عتق المكاتب وبره الجرح ففي ردها وجهان وان شهد لشفيع يعفو شريكه
في الشفعة عنها فمدت ثم عفا الشاهد عن شفيعه وأعاد تلك الشهادة لم تقبل
ذكره القاضى ويحتمل ان تقبل

باب أقسام المشهود به

والمشهود به ينقسم خمسة أقسام (أحدها) الزنا وما يوجب حده فلا تقبل
فيه الا شهادة أربعة رجال أحرار وهل يثبت الاقرار بالزنا بشاهدين أو
لا يثبت الا بأربعة ؟ على روايتين (الثانى) القصاص وسائر الحدود فلا تقبل

فيه إلا رجلان حران (الثالث) مائيس عمار ولا يقصد به المال وبطلع عليه
الرجل في غالب الأحوال غير الحدود و قصاص كالطلاق والنسب والولاء
والوكالة في غير المال والوصية اليه وما أشبه ذلك فلا يقبل فيه إلا رجلان .
وعنه في النكاح والرجعة والعق انه يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين . وعنه
في العتق انه يقبل فيه شاهد وبمين المدعى . وقيل القاصي النكاح وحقوقه من
الطلاق والخلع والرجعة لا يثبت الا بشهادتين رواية واحدة والوكالة
والوصية والكتابة ونحوها تخرج على روايتين قال أحمد في الرجل يوكل
وكيلا وشهد على نفسه رجلا وامرأتين ان كانت في المطالبة بدين فما غير
ذلك فلا (الرابع) المال وما يقصد به المال كالبيع وقرص والرهن والوصية
له وحيدة الخطأ فقبل فيه شهادة رجل وامرأتين وشاهد وبمين المدعي وهن
يقبل في حياته لعدم الموحدة لئلا دون القصاص كالحاشية والمنفعة شهادة
رجل وامرأتين (على روايتين) (الخامس) ما لا يطلع عليه الرجال كميوت النساء
تحت الثياب والرجوع والاستهلال ولكارة واشوبه والخص ونحوه فقبل
فيه شهادة امرأة واحدة وعنه لا يقبل فيه أقل من امرأتين وان شهد به
الرجل كان أولى بثبوت

فصل

وإذا شهد بقتل بعد رجل وامرأتين لم يثبت قصاص ولا دية وان
شهدوا بالسرقة ثبت المأد دون لقطع وان ادعى رجل الخلع قبل فيه رجل
وامرأتان وان ادعته المرأة لم يقبل فيه إلا رجلان وإذا شهد رجل وامرأتان
لرجل بحارية أب أم وسه وولدها معه قضى له بالجرية أم ولد وهن تثبت
جرية الولد ونسبه من مدعيه ؟ على روايتين

باب الشهادة على الشهادة والرجوع عن الشهادة

تقبل الشهادة على الشهادة فيما يقبل فيه كتاب القاصي وترد فيما يرد فيه

ولا تقص الا أن تتعدر شهادة شهود الاصل بموت أو مرض أو غيبة أو مسافة لقصر وقت لا تقص الا بعد موتهم ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد الا أن يستترعه شاهد الاصل ويقول أشهد على شهادتي أني أشهد أن فلان ابن فلان وقد عرفته بعينه واسمه وبسه أقر عندي وأشهدني على نفسه طوعا نكذا أو شهدت عليه أو أقر عندي نكدا فان سمعته يقول أشهد على فلان نكدا لم نحرر أن يشهد الا أن يسمعه يشهد عند الحاكم أو يشهد بحق يعرفه الى سف من بيع أو إجارة أو قرص فهو يشهد به؟ على وجهين . وثبتت شهادة شهادتي الاصل شهادة شاهدين يشهد عليهما سواء شهدا على كل واحد منهما أو شهد على كل واحد منهما شاهد من شهود الفرع وقال ابو عبد الله بن بطنة لا تثبت حتى تشهد أربعة على كل شاهد أصل شاهدا فرع ولا مدخل للنساء في شهادة الفرع . وعنه لم يمدح فيشهد رجلان على رجل وامرأتين أو رجل وامرأتان على رجل وامرأتين . وقال القاضي لا يجوز شهادة رجلين على رجل وامرأتين نص عليه أحمد . قال ابو الخطاب وفي هذه الرواية سهو من «قلها» . ولا يجوز للحاكم أن يحكم بشهادة شاهدي الفرع حتى يثبت عنده عدلتهما وعدالة شاهدي الاصل وان شهدا عنده فلم يحكم حتى حضر شهود الاصل وقف الحكم على سماع شهادتهم وان حدث منهم ما يمنع قبول الشهادة لم يجر الحكم وان حكم بشهادتهما ثم رجع شهود الفرع لمهم الصمان وان رجع شهود الاصل لم يصنوا ويحتمل أن يصنوا

فصل

ومتى رجع شهود المال بعد الحكم لمهم الصمان ولم ينقض الحكم سواء ما قبل القص وعنده وسواء كان المال قائما أو تالفا وان رجع شهود العتق عزموا القيمة وان رجع شهود الطلاق قبل الدخول عزموا نصف المسمى وان كان عنده لم يزموا شيئا وان رجع شهود الفصاض أو الحد قبل الاسيفاء . لم يستوف وان كان عنده وقبلوا أخطأنا عليهم دية ما تلف

ويتوسط الغرم على عددهم فان رجع أحدهم وحده عزم نقطه وإذا شهد
عده ستة بالبر فرحتم رجع منهم اثنان عزمًا ثلث الدية وإن رجع الكل
برمتهم الدية اسداسا وإن شهد أربعة بالبر ، واثنان بالاحصان فرحتم رجع
الجميع لرمتهم الدية اسداسا في أحد الوجهين وفي الآخر على شهود البر
نصف وعلى شهود الاحصان نصف وإن شهد أربعة بالبر وشهد اثنان
مهم بالاحصان صححت الشهادة فإن رجعتم رجعوا عن الشهادة فعلى من
شهد بالاحصان ثلث الدية على اوجه الأول وعلى ثلثي من مهم ثلاثة أرباعها
وإن حكم بشاهد وعين فرجع اشبه عزم المال كله ويتخرج من عزم
نصف وإن مال بعد الحكم أن يشاهد كاه كافرين أو فسقين نقص
الحكم ويرجع بمال أو بدنه على محكوم له وإن كان المحكوم به إتلافًا
والصين على المركب فإن لم يكن ثم تركية فعلى الحاكم . وعنه لا ينقص إذا كاه
فسقين وإن شهدوا بعد الحاكم بحق ثم ماتوا حكم شهادتهم إذا ثبت عدالتهم
وإذا عم الحاكم شاهد الزور عزمه . ضف به في المواضع التي يشهر فيها
وقال له وحدها هذا شاهد زور فاحتسوه ولا تقبل الشهادة إلا بنقص
الشهادة فإن قال اعلم أو أجبني لم يحكم به

باب اليمين في الدعاوى

وهي منروعة في حق المكر في كل حق لأدبى . قال أبو بكر الأبي
النكاح والطلاق . وقال أبو الخطاب الأبي تسعة أشياء النكاح والرجعة
والطلاق ولرق والولاء والاستيلاء والنسب والقذف والقصاص . وقال
القاضي في الطلاق والقصاص والقذف روايتان وسائر الستة لا يستحلف
فيها رواية واحدة وقال الخرقى لا يحلف في القصاص ولا في المرأة إذا
أنكرت النكاح وتحلف إذا ادعت انتفاء عدتها وإذا أنكر المولى مضي
الأربعة الأشهر حلف وإذا أقام العبد شاهدا بعتقه حلف معه ولا يستحلف
في حقوق الله تعالى كالحدود والعبادات ونحوها ويجوز الحكم في المال

وما يقصر به المال بشاهد ويمين المدعي ولا تقبل فيه شهادة امرأتين ويحتمل أن يقبل وهل يشترط العلق بشاهد ويمين ؟ على روايتين . ولا يقبل في النكاح والرحمة وما لا يستحلف فيه شاهد ويمين ومن حلف على فعل نفسه أو دعوى عليه حلف على التمسك ومن حلف على فعل غيره أو دعوى عليه في الأثام حلف على التمسك وإن حلف على النفي حلف على بى عبه ومن توجه عليه يمين جماعة فقال حلف يميناً واحدة هر هر صوا حار وإن أبوا حلف لكل واحد يميناً

فصل

واعين المشروعة هي اعيين الله تعالى اسمه وإن رأى الحاكم تعليلها بلفظ أو من أو مكال جاز في اللفظ يقول : وافته الذي لا إله إلا هو عالم العيب وشهادته امر حمى الرحيم الصالح العابد الصار النافع الذي يعلم حائنة الأعيين وما تحي الصدور ولهودى يقول : وافته الذي أنزل التوراة على موسى وقلن له لهجر ونجاد من هر عور وملانه . والنصراني : وافته الذي أنزل الانجيل على عيسى وحميه يحيى الموقى ويرى الأكمة والأرض . والمجوسى يقول : وافته الذي حلقى وصورنى وررقى . والزمان يحمله بعد العصر أو بين الأديان . والمسكان يحمله عنكم بين الركن والمقام وفي الصحرة ست المقدس وفي سائر البلدان عند المنبر ويحلف أهل الدمة في المواضع التي يعظمونها . ولا تعلط اعيين الأقبال له حطر كالجنابات والعنات والطلاق وما تحب فيه الركعة من المال وقبل ما يقطع به السارق وإن رأى الحاكم ترك التعليل فتركة كان مصيب

كتاب الإقرار

يصح الإقرار من كل مكلف مختار غير محجور عليه فاما الصبي والمجنون فلا يصح إقرارهما إلا أن يكون الصبي مأذوناً له في البيع والشراء فيصح إقراره في قدر ما أذن له دون ما زاد وكذلك العبد المأذون له في التجارة

ولا يصح اقرار السكران ويشترح صحته شاء على طلاقه ولا يصح اقرار
المسكره الا أن يقرّ بغير ما أكره عليه مثل أن يكره على الاقرار لانس
فيقر لغيره أو على الاقرار بطلاق امرأة فقير بطلاق غيرها أو على الاقرار
بدنانير فيقر بدراهم فيصح وإن أكره على وزن ثمره فباع داره في ذلك صح
وأما المريض مرض الموت اعترف فيصح اقراره بغير المال وإن أقر بمال
لمن لا يرثه صح في أصح الروايتين وفي الأخرى لا يصح زيادة على الثلث
ولا يحاص المفقّر له عرماء الصحة وقال أبو الحسن التميمي وقاضي محاسب
وإن أقر لوارث لم يقل الا بية الا أن يقر لأمه أنه تمها مثلاً فيصح . وإن
أقر لوارث وأجى من يصح في حق الأحياء على وجهين وإن أقر وارث
فصار عند الموت غير وارث لم يصح اقراره وإن أقر لغير وارث صح وإن
صار وارثاً نص عليه وقيل إن الاعسار يجعل الموت فيصح في الأولى ولا
يصح في الثانية كالوصية وإن أقر لامرأته بدين ثم اتها ثم تزوجها لم يصح
اقراره وإن أقر المريض بوارث صح وعنه لا يصح وإن أقر بطلاق امرأته
في صحته لم يسقط ميراثها

فصل

وإن أقر العبد بمعد أو قصاص أو طلاق صح وأحد به الا أن يقر
بقصاص في النفس فتص أحد أنه يتبع به بعد العتق وقال أبو الخطاب
يؤخذ به في الحال وإن أقر السيد عليه بذلك لم يصح الا فيما يوجب القصاص
فبصل فيما يجب به من المال . وإن أقر العبد بغير المأذون له بمال لم يقبل في
الحال ويتبع به بعد العتق وعنه يتعلق برفقه وإن أقر السيد عليه بمال أو ما
يوجب كناية الخطأ قبل وإن أقر العبد بسرقة مال في يده وكذبه السيد قبل
اقراره في القطع دون المال وإن أقر السيد لعبده أو العبد لسيدته بمال لم يصح
وإن أقر أنه باع عبده من نفسه بألف وأقر العبد به ثمت المال وإن أنكر عتق
ولم يلزمه الا لألف وإن أقر لعبده غيره بمال صح وكان للمالك وإن أقر لسيمة

لم يصح . وان تزوج بمحولة السب فافترت بالزنى لم يقبل إقرارها وعنه نفس
في نفسها ولا يقبل في فسح الكاح ورق الاولاد . وان أولدها بعد الإقرار
ولدا كان رقيقا . وإذا أقر بولد أمته انه ابنه ثم مات ولم يبين هل أنت به في
ملكه أو غيره هل نصير أم ولده ؟ على وجهين

فصل

وإذا أقر الرجل بنفسه صغير أو محبوس محمول السب انه ابنه ثبت
نسبه منه وان كان ميتا وورثه وان كان كبيرا عاقلا لم يثبت حتى يصدقه وان
كان ميتا فعلى وجهين . ومن ثبت نسبه لحامات أمه بعد موت المقر فادعت
الزوجية لم يثبت بذلك . وان أقر بنفسه أح أو عم في حياة أبيه أو جده لم
يقبل وان كان بعد موتها وهو لو ارث وحده صح إقراره وثبت النسب
وان كان معه غيره لم يثبت السب وللمقر له من الميراث ما فصل في يد المقر
وان أقر من عبه ولاء سب ارث . يقبل إقراره الا ان يصدقه مولاه
وان أقرت المرأة سكاح على نفسها هل يقبل ؟ على روايتين وان أقر الولي
عليها به قبل ان كانت بحرة ، الا فلا . وان أقر ان فلانة امرأته أو أقرت
ان فلانة روحها لم يصدق المقر له المقر الا بعد موت المقر صح وورثه وان
أقر الورثة على موروثهم يدين برمهم قضاءه من البركة وان أقر بعضهم لزمه
منه بقدر ميراثه فان لم يكن له تركته لم يلزمهم شيء .

فصل

وإذا أقر بحسن امرأة صح من ألقته ميتا أو لم يكن حل بطل وان ولدت
حيا وميتا فهو للحي وان ولدتها ميتا فهو بينهما مواء الذكر والاثني ذكره
ابن حامد وقال ابو الحسن التميمي لا يصح الإقرار الا ان يعرفه الى سب
من ارث أو وصية فيكون بينهما على حسب ذلك . ومن أقر لكبير عاقل
بمال فلم يصدقه بطل إقراره في أحد الوجهين وفي الآخر يؤخذ المال الى
بيت المال

باب ما يحصل به الاقرار

[illegible]

هو الا واحد اقل هو المستثنى من بقى ؟ على وجهين . وان قل له هذه
 نذر الاهداء ثبتت أو هذه نذر له وهما "تب الى قس منه و د قال له على
 درهمين وثلاثة الا درهمين أو له على درهم و درهم الا درهما قبل يصح
 الاستثناء ؟ على وجهين . وان قال له على خمسة الا درهمين و درهم لزمته
 احده في أحد الوجهين وفي الآخر درهمه ثلاثة ويصح الاستثناء من الاستثناء .
 فاذا قال له على سبعة الا ثلاثة الا درهما لزمه خمسة وان قل له على عشرة
 لا خمسة الا ثلاثة الا درهما لزمته عشرة في أحد الوجهين وفي الآخر لزمه
 ستة وفي الآخر سبعة وفي الآخر ثمانية ولا يصح الاستثناء من غير الجنس
 نص عليه فاذا قل له على مائة درهم الا ثوبا لزمه مائة الا ان يستثنى مئتا
 من ورق أو ورقا من عين فصيح . كره اخبرني وقل أو نكر لا يصح فاذا
 قل له على مائة درهم الا دينا أو دينار يصح ؟ على وجهين

فصل

واذا قل له على ألف ثم سكك سكونا بمكة الكلام فيه ثم قل د يوف
 أو صاعا أو الى شهر لزمه ألف جب . وافية حالة الا ان يكون في بلد
 أو بهم دقصة أو معشوشة من يبرمه من دراهم ليد أو من غيرها ؟ على
 وجهين . وان قل له على ألف الى شهر فأنكر المقر له الاجل لزمه مؤحلا
 ويخص ان يبرمه حالا وان قل له على ألف د يوف وفسره بمالا فصة فيه
 ثم بقى فان فسره بمعشوشة قبل وان قل له على دراهم دقصة لزمته دقصة
 ، ان قل له عندى دهن وقل المالك ودبعة فقول المالك مع يمينه
 وان قل له على ألف من ثمن مسح لم أقصه وقل المقر له بل هو دين في
 دمتك معي وجهين . وان قل له عندى ألف وفسره بدين أو ودبعة قبل منه
 وان قال له على ألف وفسره بودبعة لم يقبل ولو قال له في هذا المال ألف
 لزمه تسليمه وان قال له من مالى أو في مالى أو في ميراثي من أبى ألف أو
 نصف دارى هذه وفسره بالهبة وقل بدا لي من تقبضه قبل وان قل له في
 ميراث أبى ألف فهو دين على الركة وان قال له نصف هذه الدار فهو مقر

نصفها وان قال له هذه الدار عارية ثنت لها حكم لعارية وان أقر به
وهب أو ره أو قرض أو أقر بقبض ثمن أو غيره ثم أسكر وقال ما
قصت ولا أقبضت وسأل أحلاف حصمه قبل تزومه ان يبين؟ على وحبير
ومن ناع شئت ثم أقر ان المسع لعيره لم يقبل قوله على المشتري ولم ينصح
البيع ولزمه عرامته فتمقر له وكذلك ان وهبه أو أعنته ثم أقر به وان قال
لم يكن ملكي ثم مكثه بعد لم يقبل قوله إلا بنية وان كان قد أقر انه
ملكه أو قال قبضت ثمن ملكي ونحوه لم تسمع بيته أياً

فصل

وان قال عصمت هذا احد من ريد لاني من عمرو أو ملكته لعمرو
وعصمته من ريد لزمه دفعه الى ريد ويعزم قيمته لعمرو وان قال عصمته
من أحدهما أحد يتعين بدفعه الى من عينه ويحلف للآخر وان قل لا
أعرف عينه وصدقه اشترع من يده وكاها حصين فيه وان كذابه بالقول
قوله مع يمينه ويرى أقر له بألف في وقتين لزمه ألف واحد وان أقر بألف من
ثمن عند ثم أقر بألف من ثمن من أو قرص لزمه ألفان وإذا ادعى رجلاً
داراً في يد غيرهما شركة بينهما بأسوية فأن لأحدهما نصفها فلقر به بينهما
وان قال في مرض موته هذا بألف لقطة فنصدقوا به ولا مال له غيره
لزم الورثة الصدقة ثلثه وحكى عن القاضي انه يلزمهم الصدقة بجميعه

فصل

إذا مات رجل وحلف مائة فدعاه رجل فأقر انه له بها ثم ادعاه آخر
فأقر له فهي للأول ويعزمها ثني وان أقر بها لهما جميعاً فهي بينهما وان أقر
لأحدهما وحده فهي له ويحلف للآخر وان ادعى رجل على الميت مائة دينار
ثم ادعى آخر مثل ذلك فأقر له فان كان في مجلس واحد فهي بينهما وان
كانا في مجلسين فهي للأول ولا شيء للثاني وان حلف اثنين ومائتين فادعى

رجل مائة دينار على الميت بمصدقه أحد الاثنين وأنكر الآخر لرم المقر نصفها إلا أن يكون عدلا فحلف العريم مع شهادته ويأخذ مائة وتكون المائة الباقية بين الاثنين وإن حلف اثنين وعبدتين متساويي القيمة لا يملك غيرها فقال أحد الاثنين أي أعتق هذا وقال الآخر بل أعتق هذا لآخر عتق من كل واحد ثلثه وصار لكل ابن سدس الذي أقر بعتقه ونصف العبد الآخر وإن كان أحدهما أبي أعتق هذا وقال الآخر أي أعتق أحدهم لا أدري من متهما أفرع بينهما قال وقعت لمرعة على الذي اعترف إلا أن نعتقه عتق منه ثلثه إن لم يجرأ عتقه كاملا وإن وقعت على لآخر كان حكمه حكم ماله عين العتق في العبد الثاني سواء

باب الإقرار بالمجمل

أد قال له على شيء أو كذا قيل له فسر فإن أبي حنبل حتى يفسر فإن مات أحد وارثه مثل ذلك أن حلف الميت شيئا بقصص منه والأفلا فإن فسره على شفعة أو مال قبل وإن قال وإن فسره بما ليس بمال كقتير جوزة أو مية أو حر لم يقبل وإن فسره بملك أو حد فدف على وجهين وإن قال عصيت منه شيئا ثم فسره بنفسه أو ولده لم يقبل وإن قال له على مال عظيم أو حطير أو كثير أو جلد قن تفسيره بالقليل والكثير وإن قال له على دراهم كثيرة قيل تفسيرها بثلاثة فصاعدا وإن قال له على كذا درهم أو كذا وكذا أو كذا كذا درهم بالرفع لزمه درهم وإن قال بالخفض لزمه بعض درهم يرجع في تفسيره إليه وإن قال كذا درهما بالنصب فقال ابن حامد يلزمه درهم وقال أبو الحسن لتسمى يلزمه درهمان وإن قال له على ألف رجعت في تفسيره إليه فإن فسره بأحسان قيل منه وإن قال له على ألف ودرهم أو ألف ودينار أو ألف وثوب أو فرس أو درهم وألف أو دينار وألف فقال ابن حامد والقاضي الألف من حسن ما عطف عليه وقال التميمي وأبو الخطاب يرجع في تفسير

الألف إليه وإن قال له على الف وخمسون درهما أو خمسون ألف درهم فأجمع
دراهم ويحتمل على قول التمسك أن يرجع في تفسير الألف إليه وإن قال له على
الف إلا درهم فأجمع دراهم وإن قال له في هذا العدد شرك أو هو شريك
فيه أو هو شركة بسبب جمع في تفسير نصيب الشريك إليه وإن قال له على
أكثر من مال فلان فيل له مائة مائة مائة أكثر منه قدر أقل وإن فيل
وإن قال أردت بقاء وضع لال إحلال أضع من الحرام قبل مع يمينه سواء
عم مال فلان أو حبه أو ذكر قدسه أو لم يذكره ويحتمل أن يلزمه أكثر منه
قدر أقل بكل حال وإن ادعى عليه دين فصل فلان على أكثر من مالك وقال
أردت التهزي لزمه حق طما يرجع في تفسيره إليه في أحد أو حبه
وفي الآخر لا شيء.

فصل

إذا قال له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية وإن قال من درهم إلى
عشرة لزمه تسعة ويحتمل أن يلزمه عشرة وإن قال له على درهم مائة درهم
أو تحت درهم أو فوقه أو تحته أو قبله أو بعده أو معه درهم أو درهمين
أو درهمين أو درهمين أو درهمين درهم درهم درهم وإن قال له درهم
درهم أو درهم سكر درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم
أو بكر وإن قدره على هذا الدرهم بل هذا الدرهم لزمته الثلاثة وإن
قال فخير حطة من فقير شعير أو درهم بل دينار لزمه معا وإن قال
درهم في دين لزمه درهم وإن قال درهم في عشرة لزمه درهم إلا أن يريد
الحساب فله عشرة وإن قال له عندى تمر في حراب أو سكين في فراش
أو ثوب في مدينتي أو عند عليه عمامة أو دابة عليها سرج فهل يكون
مقرا بالطرف والعمامة والسرج؟ يحتمل وجهين وإن قال له عندى حاتم فيه
فصل كان مقرا بهما وإن قال فصل في حاتم حمل وجهين وإن قال له على
درهم أو دينار لزمه أحدهما يرجع إليه في تعيينه

تم (المقنع) والله الحمد والمئة

استدراك

اعتمدنا في طبع متن المقتنع على طبعة المنار سنة ١٣٢٣ وقد وقع فيها نقص من أوائل كتاب الجنائيات ، فانتقمنا إليه بعد إنبات من الطبع وإينا أن نسدركه علا عن لشرح الكبير المطبوع مع المسمى سنة ١٣٤٨ (ج ٩ من ص ٣٣ إلى ص ٣٣٨) . ومع النقص في مطبوعتنا هذه في ص ٢٧٢ بعد السطر الثاني من كتاب الجنائيات بعد كثرة (ما قصاص أو الذبة) . من قوله (وإن ماء من شاطئ) وهذه هي لاسطر الباقصة

ما قصاص أو الذبة . (١) واعمد ^١ بقضه على عيب عن الطل موته به عداً بكونه آدم معصوماً . وقد سبعة أقسام : (أحدها) أن يخرجه عدا له مور في ليد من حديد أو غيره . مثل أن يخرجه سكين أو بعره بمسدة أو ما في معاد مما يحدد ويخرج . وهذا كله في حر + به حر حاكير اذات فهو قل عمد . فأما حر حر حاكير في غير مقتل فمات في الحال ففي كونه عمداً أو جهلاً . فمن بي من ذلك صفا حتى مات . أو كان يعرض في مقتل كالأفراد والخصميين فهو عمد محض . وإن قطع سبعة من أحصى يعين . دة فمات فعنه القود ، وإن قطعها حاكم من صغير أو وليه فمات فلا قود لال له ومن ذلك وقد فعنه لمصحته فأشبه ما لو خفنه . (الثاني) أن يضربه بمثقل فوق عمود القسطاط أو مما يعيب عن من موته به كالك والكودين والسندان أو حجر كبير أو يلق عليه حائط أو شقفاً أو يلقه من شاطئ أو يعين الصرب بصغير أو بصره في مقتل أو في حال ضعف من مرض أو صغير أو كبر أو حر أو برد أو نحوه . (الثالث) إذا ألقاه في رية أسد أو أسفه كلباً أو مسعاً أو حية أو ألسعه عقرب من القواقل أو نحو ذلك فقتله فيجب فيه القصاص (الرابع) إذا ألقاه في ماء يعرفه أو نار لا يمكن التخلص منها إما لكثرة الماء وإما لجمه عن التخلص لمرض أو ضعف أو صعر أو كونه في حفرة لا يفسر عن الصمود منها . (الخامس) إذا حقه بحبل

(١) أو النفس

أو غيره أو — شه وأنفه أو عصر حصيته حتى مات (السادس) إذا
 حمله ومعه الطعام أو الشراب حتى مات جوعاً أو عطشاً في مدة يموت في
 مثبها عادة فعنه القود . (السابع) إذا سقاها سماً لا يعلم به أو خلطه بطعام
 فأطعمه أو خلطه بطعمه فأكله وهو لا يعلم فمات فعنه القود إذا كان مثله يقتل
 عالماً وإن خلط السم بطعام نفسه ودخل إنسان ماله فأكله ولا يصل عليه .
 وإن ادعى القاتل بالسم أنني لم أعلم أنه سم قاتل لم يقبل قوله في أحد الوجهين .
 (الثامن) أن يقتله سحر يقتل عالماً فيلزمه القود ، لأنه قتله بما يقتل عالماً
 وشبه قتله بالسكين . (التاسع) أن يشهدا على رجل يقتل عمداً أو ربا أو
 ربة فقتل بذلك ثم رجعا ويقولان عمداً قتله ، أو يقول الحاكم علمت كدسهما
 وعمدت قتله ، أو يقول ذلك الولي ، فهذا كله عمد محض موجب للقصاص
 إذا اكملت شروطه

فصل

وشبه العمد أن يصد الجناية بما لا يقتل عالماً فيقتل إما لقصد العدوان
 عليه أو لقصد التدبير له فيسرف فيه كالصرب بالسوط والعصا والحجر
 لصغير أو لكزته بيده أو ببقية في ماء يسير أو يقتله سحر لا يقتل غامساً
 وبشر ما لا يقتل عالماً أو يصيح بصي أو معتوه وهما على سطح فيسقطان
 أو يعتفل عاقلاً فيصيح به فيسقط ، فهو شبه عمد إذا قتل ، لأنه قصد الضرب
 دون القتل ، ونسب خطأ العمد وخطأ لاحتجاج العمد والخطأ فيه

فصل

والخطأ على ضربين : أحدهما أن يرمى الصد أو يفعل ماله فعله وبأول
 إلى إتلاف إنسان معصوم فعليه الكفارة والدمع عن العاقبة تعير خلاف .
 الصرب الثاني أن يقتل في دار الحرب من يصبه حربياً ويكون مسلماً أو
 يرمى إلى صف الكفار فيصب مسلماً أو ينزس من الكفار بمسلم ويخاف
 على المسلمين إن لم يرمهم ويرميهم فيقتل المسلم فهذا تجب به الكفارة والذي

أخرى بحرى الخطأ كأننا لم ينقلب على رأسه فقتله أو يقتل بالسب مثل
أن يحفر بئرا أو ينصب سكيناً أو حجراً فيقول إلى إتلاف إسان ، وعمد الصبي
والمجنون ، فهذا كله لا قصاص فيه ، والدية على العاقلة وعليه الكفارة في
ما به لأنه خطأ

فصل

في قتل الجماعة ، الواحد إذا كان فعل كل واحد منهم لو ائرد أو حب
القصاص عليه ، وإن حرقه أحدهما حرقا والآخر مائة فبها سواء في
القصاص والدية ، وإن فعل أحدهما فعلا لا تنق معه الحياة كقطع حشوته
أو مريته أو ودجيه ثم صر عنقه فالتل هو الأول ويعبر الثاني ،
وإن شق الأول نطه أو قطع يده ثم صر الثاني عنقه فالتل هو القاتل
وعلى الأول صلب ما أتلف بالقصاص والدية ^(١) | وإن رمه من شاهق

فهرس

صفحة	صفحة
٣- صلاة التطوع	٢ التعريف بكتاب مفتع
٣٥ سحر التلاوة . أوقات الهي	٥ ترجمه لأمام المرفس بن صامه
٣٥ صلاة حائنه	١٠ حطه المؤلف
٣٦ (إمامه	١١ في كتاب الصلاه) ماء
٣٧ الموقف	١٢ الآية
٣٨ صلاة أهل الأعداء	١٣ الاستحاء . لصوا ومنه الوصو .
٣٩ لقصر خضع	١٤ فروع وصو . وصفه
٤٠ صلاة الخوف	١٥ المسح على خفف
٤١ صلاة خفه . وشهوه	١٦ بواقص لوصو .
٤٢ ١٠ سحب للحمه	١٧ العمل . صفه العمل
٤٣ صلاة العبدین	١٨ التيسم . وم نصه
٤٤ صلاة الكسوف . صلاة الاستسقاء	١٩ إله النجاسه
٤٥ في كتاب الجمار)	٢٠ الخبص
٤٦ غسل الميت	٢٢ لاستحاضه . بفاسر
٤٧ المكس	٢٢ في كتاب الصلاة)
٤٨ الصلاة على الميت	٢٣ الأذان والإقامة ، شروط الصلاة
٤٩ حمل الميت ودفعه . رماده المبور	٢٤ ستر لعوره
٥٠ في كتاب الركاة)	٢٦ اجتناب النجاسات ، استن . الفسه
٥١ ركاة سيمه الأتعم	٢٧ التيه
٥٣ حظه في ركاة	٢٨ صفه الصلاة
٥٤ ركاة الخارج من الأص	٣٠ ما يكره في الصلاة
٥٥ لعشر فيما سبق بعد مؤنه	٣١ أركان الصلاة
٥٦ ركاة لمعد . والركاز . والأثمان	٣٢ سحود السهو

صفحة	صفحة
٥٧ ركاه العروص	٩٣ اهدنة . عقد الدنة
٥٨ ركاة نقط	٩٤ أحكام الدنة
٥٩ إخراج الركاه	٩٦ نقص العهد
٦٠ سجل الركاه ، فضل ركاه	٩٧ كتاب البيع) وشروطه
٦٢ كتاب الصيام)	١٠٠ طريق الصفقة
٦٣ الله للصيام	١٠١ شروط في البيع
٦٤ ما يفسد الصوم ويوجب الكفاره	١٠٢ اخبار في البيع :
٦٥ ما يكره ، ما يستحب وحكم الفصد	١٠٤ حياض الخيل ، حياض النمر
٦٦ صوم تطوع في كتاب الاغتكاف)	١٠٤ حياض الفرس ، حياض النمل
٦٧ ما لا يجوز ، مما يفسد	١٠٥ حياض الغنم
٦٨ كتاب غنم) وشروطه	١٠٦ حياض النمل ، حياض النمر
٦٩ غنم ، الإباحة	١٠٧ حياض لاحتلاف النسل
٧٠ محصورات الإباحة	١٠٨ برأى ونصرف
٧٣ غنم	١١٠ ما يفسد ، أقران للصغار
٧٥ جرم ، نصيب	١١١ بيع الأصنام والنهار
٧٦ صيد أحمر وماه	١١٢ سد وشروطه
٧٧ كتاب الحج وحججه	١١٥ غرض
٧٩ صفة الحج	١١٦ زعم
٨٢ صفة العمرة	١١٨ الصلوة
٨٣ أركان الحج	١١٩ الكفالة
٨٤ اهدى والأصحى	١٢٠ الخوالة
٨٦ لعقيقة ، كتاب الجهاد)	١٢١ الصلح
٨٧ ما يرمي الإمام والخيل	١٢٣ كتاب المحرم)
٨٨ صاعه الأمير والنصح له والنصر معه	١٢٧ الولد ، الوكاه
٨٩ قسمة المماتة	١٢٩ لو كين أمين
٩١ حكم الأرضين المضمومة	١٣٠ كتاب شركة) شركة العنان
٩٢ لحي ، الأمان	١٣٢ شركة المصارفة

صفحة	صفحة
١٨١	١٣٤ شركة الوجوه . شركة الأبدان .
١٨٢	شركة المعاوضة . المسافة
١٨٣	١٣٦ المارعة في الاجارة . وشروطها
١٨٣	١٤٢ (السبق)
١٨٤	١٤٣ لمصلحة
١٨٥	١٤٤ في كتاب العارية .
١٨٦	١٤٥ (كتاب لعصب .
١٨٧	١٥١ (الشفعة) وشروطها
١٨٨	٥٤ (او - مع)
١٨٩	١٥٦ (إحياء الموات)
١٩٠	١٥٧ (الجمالة)
١٩١	١٥٨ (اللقطة)
١٩١	١٥٩ (انقبض)
١٩٢	١٦١ (كتاب الوقف)
	١٦٤ في الهبة والعطية .
في الميراث	١٦٦ عطية الميراث
١٩٤	١٦٧ ما يدرى به العطية الوصية
١٩٥	١٦٩ (كتاب الوصايا)
١٩٦	١٧١ الموصى به
١٩٧	١٧٣ موصى به
٢٠٠	١٧٥ الوصية بالانصاف والاجراء
٢٠١	١٧٧ جمع بين الوصية والاجراء
٢٠٥	والانصاف
٢٠٦ (كتاب النكاح)	١٧٩ الموصى اليه
٢٠٧	١٨٠ (كتاب الفرائض) : ميراث
٢١٠	دوى الفرائض
٢١٢	
٢١٤ حكم العيوب في النكاح	

صفحة	صفحة
٢٥٦ م بعض من السب	٢١٥ سباح، سكفار
٢٥٧ (كتاب عدد) وأواع المعتدات	٢١٧ (كتاب اصدان)
٢٦٢ استبراء الإماء	٢٢١ الموصوف
٢٦٣ (كتاب الرضاع)	٢٢٣ الوليعة، عشرة الساء
٢٦٤ شرطاً، الحرمه، بارصاع	٢٢٤ القسم
٢٦٦ (كتاب النفقات)	٢٢٦ الشور، لا كتاب الخبث
٢٦٩ بقة الأقارب والماليك	٢٢٩ (كتاب الفلاني)
٢٧١ (الحضنة)	٢٣٠ من الصلوات ومدتها
٢٧٢ (كتاب الجبايات)	٢٣١ صريح الطلاق وكسائه
٢٧٣ شروط الفصاض	٢٣٣ ما يختلف به عدد الصلوات
٢٧٥ استيعاب، تفصاض	٢٣٤ ما يختلف به المدحون بها غيرها
٢٧٧ المعوق عن الفصاض	٢٣٥ الاستسقاء في الصلوات، الصلوات في
٢٧٨ ما يوجب الفصاض فيما دون	لماضي والمستقبل
المعسر	٢٣٧ يعلق الصلوات بالشروط
٢٨٠ (كتاب الدييات)	٢٣٨ عليه بالخيار
٢٨٢ مقادير دييات النفس	٢٣٩ تعسفه باحد، وماؤلاؤه
٢٨٥ دييات الأعضاء ومناهيها	٢٤٠ ديقه، الصلوات وماحرف
٢٨٦ دية المدمع	٢٤١ تعليقه بالكلام، وبالاذن
٢٨٨ الشجاج وكسر العظام	٢٤٢ تعليقه بالمشيئة، مسائل متفرقة
٢٩٠ العاهة وما تحمله	٢٤٣ لأورس في خلف
٢٩٢ كفارة القتل، المسامحة	٢٤٤ انشك في الطلاق
٢٩٣ (كتاب الحدود)	٢٤٥ (كتاب الرجعة)
٢٩٧ حد القذف	٢٤٧ (كتاب لايلاء) وما يشترطه
٢٩٨ حد السكر	٢٤٩ مدة الإيلاء
٢٩٩ التعزير، نقتطع في أسرفه	٢٥٠ (كتاب لصهار)
٣٠٣ حد المخاريب	٢٥١ حكم الظهار، كفارته
٣٠٤ قتل أهل العمى	٢٥٤ (كتاب اللعان)
	٢٥٥ شروط اللعان

صفحه	موضوع
۳۰۵	حکایت مرید
۳۰۶	کتاب دُفعه
۳۰۸	الکاف
۳۱۰	کتاب تصدیق
۳۱۲	کتاب ذیال
۳۱۵	جامع ذیال
۳۲۰	...
۳۲۲	کتاب القصد
۳۲۵	بمعانی
۳۲۷	تاریخ الحکم
۳۲۹	تاریخ ادعوی
۳۳۱	کتاب مدعی
۳۳۴	لغته
۳۳۷	مدعوی و لسان
۳۴۰	مدعوی
۳۴۲	کتاب شهادت
۳۴۴	شهادت من قبل شهادت
۳۴۶	مدعوی
۳۴۷	تسام
۳۴۸	شهادت علی الشهادت
۳۵۰	مدعوی
۳۵۱	کتاب لاف
۳۵۴	مدعوی
۳۵۵	کتاب لاف
۳۵۷	مدعوی
۳۵۹	مدعوی
۳۶۰	مدعوی

الخصر المختصر

في فقه الامام احمد رضي الله عنه

هو الاساس في تفقيه الطلبة بفقه الامام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه . ألفه العلامة الفقيه شمس الدين محمد بن عبد القادر اللطاف الدمشقي (١٠٠٦ - ١٠٨٣) ، وقد طبع في المطبعة السلفية مصححاً بتعليقات مختصرة مشحوناً بحدائق المعارف بديان رحمه الله . وقد جاء في ١٢٤ صفحة . ثمن المسحوق ١٠ قروش

النظم المفيد الاحمد

في مفردات الامام أحمد

فاضى النصيحة محمد بن علي العمري المقدسي الدمشقي المتوفى في سنة ٨٢٠ هـ هي راجعة في فقه الامام أحمد بن حنبل "شبهه في رضي الله عنه ، اسفصى فيها "طعمها المسنن" التي انفرد بها الامام أحمد عن الأئمة الثلاثة وهي أكن ما ألف في بابها ولا يستغنى عنها مشتمل بفقه المذهب . سواء كان مستدثاً أو مستهياً وقد رسم الناظم على أبواب افقه

وهي في ٨٠ صفحة . وثمنها ٥ قروش

وتطلب من المصنعة السلفية ومكتبتها (٢١ شارع الفتح بالروضة) بالقاهرة

زَادُ الْمُسْتَفْنَعِ

فِي اِخْتِصَارِ الْمُقْنَعِ

أصله (الممتع) بشرح موفق الدين ابن قدامة المقدسي

اختصره العلامة شرف الدين أبو النجا

الطبعة الخامسة (أصح الطباعات) ١٠٦ صفحات • ثمن ٨ قروش

الرَّوْضُ الْمَرْبُوعُ

بِشْرَحِ زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ - مَخْصَرُ الْمُقْنَعِ

للعلامة الشيخ منصور البهوتي

ألزم فيه ما التزمه مؤلف الراد من الاختصار على القول الراجح في المذهب

جزآن صفحتاهما ٨٠٠ • ثمنهما ٤٠ قرشاً (والورق الصقيل ٨٠ قرشاً)

يطلب من المطبعة السلفية ومكتبتها

٢١ شارع الفتح بالروضة - القاهرة









Date Due

[illegible]

Diviso 18-197

NYU - EOBST



31142 00467 9315

BP175.J5 I324

at-Muon 3 High Street, at-Surrey